الهيئات الاهلية للعمل المدني في الشمال
مؤسسة فريدريش ايبرت

المجتمع المدني في لبنان

(وقائع الندوة المتخصصة المنعقدة في ٢٤/ ٢٥ ايار ١٩٩٦)

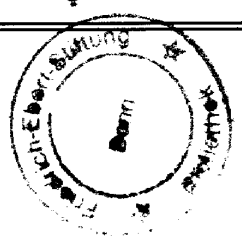

A 97 - 03966

منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت
بيروت

تمهيد

هذا الكتاب صورة لوقائع ولابحاث الندوة المتخصصة التي عقدتها الهيئات الاهلية للعمل المدني في الشمال بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش ايبرت» في موضوع «المجتمع المدني في لبنان» في مجمع «ميرامار» ـ القلمون، بتاريخ ٢٤ و ٢٥ ايار ١٩٩٦.

ويكتسب هذا الكتاب، بالتالي، اهمية في محاولات اغناء النشاط في القطاع المدني، كما انه يصلح مرجعاً في عمليات البحث المتسعة والمتشعبة، يوماً بعد يوم، حول هذا القطاع.

وتفخر مؤسسة «فريدريش ايبرت» ان تكون قد ساهمت في تنظيم هذه الندوة، وفي اعداد هذا الكتاب، كما كانت قد ساهمت سابقاً، وتستعد للاسهام مستقبلاً، في العديد من النشاطات الهادفة الى دعم المجتمع المدني ليس بما هو كيانية مستقلة جامدة بل بما هو ركيزة اساسية من ركائز الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة في لبنان وفي سائر دول العالم لا سيما منها دول العالم الثالث.

سمير فرح
ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت

الافتتاح والاشكالية

الافتتاح

افتتحت الندوة المتخصصة حول «المجتمع المدني في لبنان» في مجمع «الميرامار» ـ القلمون يوم الجمعة ٢٤ ايار ١٩٩٦ الساعة التاسعة صباحاً في حضور نحو سبعين مشاركاً يمثلون هيئات مدنية اجتماعية واقتصادية وشبابية ونسائية وطلابية وبيئية من مختلف المناطق اللبنانية.

وألقت السيدة هدى الخطيب شلق رئيسة الهيئات الاهلية للعمل المدني كلمة ترحيب:

«بإسم الهيئات الأهلية للعمل المدني وبإسمي نرحب بكم في افتتاح ندوتنا اليوم حول المجتمع المدني في لبنان آملين ان يثمر لقاؤنا عن نتائج تعود بالفائدة على مجتمعنا خاصة وقد سعينا لإختيار المشاركين معنا في هذه الندوة نخبة من اهل وطننا في مختلف القطاعات التي تشكل مجتمعنا المدني.

وما تلبيتكم لدعوتنا ومشاركتكم في ندوتنا الا دليل على اهتمامكم وتجاوبكم وهذا ما يدفعنا الى مزيد من العمل لتعميق مفهوم المجتمع المدني في وطننا، وبذلك نعمل على تحقيق هدفنا الأساسي في الهيئات الأهلية للعمل المدني وهو تعزيز هذا المفهوم.

يقولون اننا شعب حي، واننا مجتمع تعدّدي، ويتحدثون عن لبنان بلد الاشعاع والنور وبلد الحريات والديمقراطيات ومهد الحضارة، ويقولون أيضاً اننا بلد الحرب الأهلية الشرسة، واننا مجتمع سريع التفكك، كما اننا لسنا وطناً فحسب بل رسالة. ولكن من نحن بالتحديد؟ لا بل ماذا نريد وأي مجتمع نسعى لأن نكون، وقد كثرت المصطلحات وتعددت التسميات، واختلفت الآراء. هل لدينا في لبنان كمجتمع حي استراتيجية جزئية او شاملة في أي من المجالات الأساسية للنهوض والتقدم.

عدة محاور اخترنا ان تكون مجال بحثنا خلال يومين في محاولة للإحاطة بموضوع ندوتنا هذه، على رغم وجود العديد من المقاربات الأخرى التي قد تطرح خلال بحثنا فتغني ندوتنا وتسلط الضوء على الواقع وعلى التطلعات في مجال المجتمع المدني في لبنان.

اود أن أشكر مؤسسة «فريدريش إيبرت» على وضع امكاناتها وخبراتها المهمة لمشاركتنا في تحقيق هذه الندوة ممثلة بشخص الأستاذ سمير فرح الذي قدم لنا كل التعاون والتجاوب كما عودنا دائماً.

نرحب بكم جميعاً شاكرين تجاوبكم واهتمامكم على امل دوام التعاون بيننا في سبيل تحقيق الخير والتطور لمجتمعنا ولوطننا.

ثم ألقى ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت السيد سمير فرح كلمة:

أشكر لكم حضوركم هذا اللقاء الذي تعتبره مؤسسة فريدريش ايبرت لقاء مهماً في هذه الفترة بالذات.

اسمحوا لي أن أعرف بلمحة سريعة عن مؤسسة فريدريش إيبرت، فهي مؤسسة ألمانية هدفها دعم وتقوية المجتمعات المدنية في مختلف أنحاء العالم. ومن أجل تنفيذ هذا الدعم، دعم المجتمع المدني، تقوم ببرامج عديدة منها تعزيز دور المرأة، والتربية المدنية والتثقيف النقابي، تعزيز الصناعات الصغيرة والحرفية وحماية البيئة والمجتمع المدني. وهذه البرامج تنفذها المؤسسة بدعم من الحكومة الألمانية بشكل مباشر.

أتمنى خلال هذين اليومين أن نقوم بمناقشة جدية للمواضيع وان نفعل الأفكار التي يطرحها باحثون لهم خبرتهم في هذا المجال، لعلنا نضع وثيقة في هذا المجال بنهاية هذه الندوة. أتمنى لكم التوفيق كما أشكر الهيئات الأهلية للعمل المدني لتنظيمها هذه الندوة معنا وفي طرابلس بالذات شاكراً كل الذين تكبدوا مشقة القدوم إلى الشمال وخاصة من الجنوب والبقاع وبيروت.

الاشكالية

ثم بدأت الندوة اعمالها بمحاضرة عامة قدمتها الدكتورة فاديا كيوان بعنوان «اشكالية المجتمع المدني من المفاهيم الى الوقائع».

قالت الدكتورة كيوان:

يأخذ موضوع المجتمع المدني حيزا كبيرا من الاهتمام في الجدل السياسي القائم حاليا في لبنان كما في العالم. فيذهب العديد من الناشطين في الوسط الاجتماعي والشعبي الى حد التحدث عن «المجتمع المدني اللبناني» وباسمه، فيما يتجه آخرون، المحبطون او غير المحبطين، الى نكران وجوده كليا. وغالبا ما يتم ربط هذا المفهوم بمجموعة من المفاهيم الاخرى مثل حقوق الانسان والديمقراطية والحرية. فالبعض يعتبر المجتمع المدني قادر، دون سواه، على حماية حقوق الانسان في وجه كل انواع التسلط. ويربط البعض الآخر بين الديمقراطية والمجتمع المدني، وأما أن الديمقراطية تأتي في البدء فتسمح بظهور هذا المجتمع وتبلور إرادته.

تاريخية المفهوم (Historicité du Concept)

في عودة الى تاريخية هذا المفهوم، نكتشف انه بالفعل ابن زمان ومكان، أي القرن الثامن عشر والمجتمعات الغربية، وقد اصطبغ طويلا بهما. الا ان تطور الحياة الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي تطور الايديولوجيات الغربية، قد أدخلا تعديلات نوعية على هذا المفهوم، فاذا به يبقى طويلا في التداول ويأخذ معاني متمايزة بحسب الحقبات. وتاريخية هذا المفهوم ستزيد الاشكالية القائمة حوله تعقيدا وتزيده هو، غنى وتشعبا.

سيرتبط المجتمع المدني أولا بالفكر الليبرالي وسيترافق والفكر العلماني الغربي الداعي الى فصل الحياة المدنية عن الحياة

الدينية. وسينطبع بسمات ظهور الرأسمالية والرأسمالية الصناعية وبمفاعيلها على البنية الاجتماعية الغربية وانعكاساتها على تطور الفكر السياسي الغربي، وسيتداخل كذلك مع نشأة الدولة القومية في الغرب نشأته الغربية ستفتح بدورها نقاشا حول مناسبية هذا المفهوم الحديث عن أمكنة وأزمنة مختلفة. ومن الطبيعي التساؤل حول ما اذا كان مفهوم المجتمع المدني قابل للاستيراد، لتحليل البنية الاجتماعية في الدول الحديثة والنامية على اساسه.

نشأة المجتمع المدني في الغرب

يمكن الجزم بأن الفكر الليبرالي الغربي شكل المهد والمنبع لمفهوم المجتمع المدني وذلك لأسباب عدة. فالفكر الليبرالي تمحور حول مبدأ الحرية الانسانية والشروط المحققة لهذه الحرية، وبالتالي عالج موضوع السلطة السياسية بكثير من الحذر انه نظر الى السلطة على انها قيد أي شر يهدد الحرية. لكن حالة الطبيعة (Etat de nature) السائدة بين البشر هي ايضا حالة مهددة للحرية الانسانية، فاذا بالبشرية تعيش في شريعة غاب. في هذا المناخ ستنشأ فكرة الحالة الاجتماعية التعاقدية التي تسمح بالتوفيق بين الحرية والحالة الاجتماعية او المدنية (Etat Social ou Etat Civil).

ويعتبر المفكر الفرنسي جان جاك روسو المساهم الأكبر في بلورة هذا التوافق لاسيما وأن روسو وضع الحرية الفردية بمصاف القيمة المقدسة، ولم يقبل بالسلطة الا في حدود احترامها لهذه

الحرية وحمايتها. فالعقد الاجتماعي نابع من الارادة الحرة للافراد، وهؤلاء يرون أن حريتهم تنمو وتتعزز في الحالة الاجتماعية أو المدنية، والسلطة السياسية اذ تنبع من الحرية نفسها تصبح مقبولة.

انطلاقا من نظرية روسو في العقد الاجتماعي وفي علاقة الحرية والسلطة، تبلورت فكرة السيادة الشعبية كمبدأ لقيام النظام السياسي. وأصبح الشعب هو مصدر السلطات ورقيبها. وغني عن القول ان السلطة النابعة من ارادة الشعب ستكون محصورة الصلاحيات في بعض المجالات دون سواها حيث لا يرى الشعب ضرورة لتدخل الدولة.

وهكذا ستنشأ الدولة الليبرالية الاولى كنتيجة لارادة المجتمع الذي أبقى نفسه خارجها بمعنى أن مجمل نشاطاته بقيت خارج نطاق تدخل الدولة. في هذه الحقبة، أمكن الحديث عن مجتمع مدني متمايز عن الدولة، يشكل مصدرا للسلطات فيها ويبقى على مسافة منها، قادر على وضع القيود والضوابط لها.

فالصورة الاولى للمجتمع المدني هي ذلك الفضاء الحافظ للحرية في مواجهة السلطة. وفي هذا السياق سيتبلور لاحقا مبدأ فصل السلطات ومن ثم التعددية السياسية، فلا قبول بوجود المعارضة السياسية وبممارستها نشاطا سياسيا علنيا، وبالحريات العامة على انها مساحة تعيش في كنفها الجماعة الوطنية، والتناوب على السلطة وسن القوانين التي تنظم أصول الحكم والعلاقات بين المؤسسات وصلاحيات كل منها والضوابط لها جميعا...

هذه المرحلة من نشوء الدولة الليبرالية ستترافق مع تشكل الدول القومية في الغرب (Etats-Nation)، وسيكون الانصهار في المجتمع عنصرا مكونا وداعما للدولة. وسيسمح هذا الانصهار وهذا التوحد بالتمايز عن الدولة ومراقبتها. لكن المجتمعات الغربية كانت قد مرت في تلك الفترة بحقبة مهمة من تطور الرأسمالية الصناعية التي أحدثت تغييرات كبيرة في البنية الاجتماعية لهذه الدول، ومن أهمها أنها ساهمت في ظهور الفردية كقيمة بذاتها بعد أن تفككت البنيات التقليدية الوراثية وبخاصة العائلة البطريركية. فيمكن اعتبار فردانية العلاقات الاجتماعية (Individualisation des rapports sociaux) عاملاً أساسيا مساهما في بناء المجتمعات الصناعية الغربية على قاعدة جديدة هي قاعدة المواطنية (Citoyenneté) معممة اذ تربط المواطن بسائر المواطنين علاقات جديدة قائمة على قوانين معممة (Lois Universelles)، تطبق على الجميع سواسية.

وهذا الواقع سيعزز اللحمة الجديدة في الدولة القومية وهي اللحمة الوطنية المعبرة عن الجسم الاجتماعي الوطني الواحد والمنصهر نسبيا.

وتجدر الاشارة الى ان العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في هذه المرحلة ستفرز بين اجتماعية جديدة وتنسج أشكالا متنوعة من التضامن، غير تلك التي كانت قائمة بالسابق على عرى القربى والعصبية التقليدية (العائلية والعشائرية وغيرها).

وتجدر الاشارة أيضا الى أن تطور الفكر السياسي الليبرالي في

مجال البحث عن ضوابط للسلطة، سيدفع الى وضع ضوابط للسلطة العسكرية في المجتمع، وسيجري الحديث عن سلطة مدنية سيدة تخضع لها السلطة العسكرية وتأتمر بها. ونمت في المجتمعات الغربية تقاليد مدنية تفصل بين الوظيفة العسكرية والوظيفة السياسية وتربط الاولى بالثانية.

بعد ظهور مفهوم المجتمع المدني في تلك الفترة، سيجري الحديث فيه من زوايا مختلفة وبمضامين مختلفة مع اختلاف التيارات الفلسفية والايديولوجية. فاذا بالمفكر الالماني هيغل يعتبر ان المجتمع المدني غير قادر على ولوج باب الحرية بنفسه وانه بحاجة الى الدولة.

لكن وبعد روسو، هناك مفصل آخر لتطور مفهوم المجتمع المدني مع المفكر الماركسي الايطالي انطونيو غرامشي الذي سيعود الى اعتماد التمايز بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، حيث انه بنظره هناك شكلين للسيطرة التي تمارسها البورجوازية الرأسمالية على المجتمع بكامله: السيطرة السياسية التي تستعمل وسائل القمع أداة لها والتي ترتكز على أجهزة الدولة من محاكم وأجهزة أمنية، (Domination fondée sur les moyens de coercition) والسيطرة التي تستعمل وسائل الترهيب الرمزي (أو العنف الرمزي) اداة لها ترتكز على الأجهزة الايديولوجية غير الرسمية (مجمل المؤسسات غير الرسمية كالمدرسة والكنيسة والنادي والجمعية والحزب والنقابة).

والوسائل الايديولوجية تعتمد الاقناع سبيلا لاخضاع الناس

عبر تلقينهم القيم السائدة في المجتمع والتي هي بطبيعة الحال القيم البورجوازية.

ويعود غرامشي ويميز بين المجتمع الجيلاتيني والمجتمع المدني. فالاول يشير الى الحالة التي لا تكون فيها ايديولوجيا طبقية سائدة في المجتمع وعاملة على اقناع وترغيب سائر الفئات الاجتماعية. وهي حال المجتمعات التي تتميز بثقافة تقليدية ضعيفة، وفي هذه الحالة يكفي أن ينقلب الحكم أي أن تتم السيطرة على الاجهزة القمعية للدولة حتى يتغير النظام. أما الحال الثانية فهي تلك التي تتميز بوجود ايديولوجيا ناشطة للطبقة المسيطرة، وقادرة على الهيمنة على سائر الفئات الاجتماعية. وفي هذه الحالة لا يكفي أن تتم السيطرة على أجهزة الدولة لأن المعركة الحقيقية هي معركة ايديولوجية تجري تحديدا في فضاء المجتمع المدني، وفي هذا الإطار، دعا غرامشي الى إنتاج ثقافة مضادة وثورية لمواجهة الثقافة البورجوازية السائدة لدحر هذه الأخيرة وتسلم قيادة المجتمع من قبل البروليتاريا.

في ما بعد، سيكمل المفكر الفرنسي المعاصر لوي التوسير (Louis ALTHUSSER) نظرية غرامشي في المجتمع المدني، فيميز بشكل واضح بين أجهزة الدولة والأجهزة الاديولوجية للدولة على اعتبار ان الدولة نفسها هي أداة في يد البورجوازية. وفي العقد الثاني من القرن العشرين سيتجه الفكر السياسي الماركسي نحو محور الصراع الايديولوجي وسيتحول النشاط السياسي

الشيوعي باتجاه احداث ثورات ثقافية تقلب نظام القيم البورجوازي الرأسمالي.

يمكن استخلاص فكرة اساسية من الأدب الماركسي في موضوع المجتمع المدني، وهي أن هذا الأخير هو الفضاء الحقيقي للصراع، وان قوى التغيير تتجمع في هذا الفضاء وانطلاقا منه باستطاعتها التحكم بأجهزة الدولة.

خلاصة القول ان مفهوم المجتمع المدني ارتبط تاريخيا بسمات خاصة مرافقة لتطور المجتمعات الغربية اقتصاديا ـ تطور الرأسمالية ومفاعيلها على البنية الاجتماعية ـ وسياسيا ـ تطور الدولة من النظام القديم نحو الديمقراطية.

فأين هي منه اليوم المجتمعات الحديثة النامية؟ وهل باستطاعتنا التحدث عن مجتمع مدني في هذه المجتمعات؟

المجتمع المدني والدول النامية

لن نطرح موضوع الاصالة والتماثل الذي يشغل النقاش السياسي لدى مثقفي العالم النامي في عصرنا بل ننطلق من أن هناك «تبني للدولة» ككيان سياسي حقوقي، بحسب مفهومها الغربي، وذلك في كل المجتمعات الحديثة. ولكن نلاحظ أن هذا التبني لم يتوافق مع تطور الارادات المحلية في كل دولة بل جاء في أغلب الأحيان بنتيجة التنافس بين الدول المستعمرة وتقاسمها للعلم مناطق نفوذ. والمرحلة الاستعمارية ستطبع كل دولة بطابع خاص سيستمر أثره حتى بعد انتهاء الاستعمار.

ففي الصدمة الحضارية التي أحدثها الاستعمار الغربي (Le choc de civilisation)، هناك مزيج من الأصالة والتماثل يبقى أن السمة العامة لكل الدول النامية، بدون استثناء ـ هي غياب الانصهار الاجتماعي الوطني داخل حدود كل دولة حديثة، بخاصة لان رسم الحدود خضع لمصالح الدول المستعمرة ولميزان القوى في ما بينها بصرف النظر عن ارادة الشعوب نفسها. غياب الانصهار هذا سيخلق خللا كبيرا في آلية عمل المؤسسات التي ستبنى في الدول الحديثة وبعضها سيعتمد نظاما ديمقراطيا شكليا، وبعضها الآخر سينزلق في أشكال متنوعة من الحكم السلطوي ـ من الأنظمة الكليانية الى الأنظمة العسكرية الخ...

فمن جهة، وحيث ستعتمد الديمقراطية شكلا، سيكون نظام الحكم تعدديا أكثر منه ديمقراطي بالفعل، وستتقاطع التعددية فيه مع تعددية تقليدية لن تسمح بالوصول الى الديمقراطية بالفعل. ومن جهة اخرى، وحيث سيعتمد نظام سلطوي ستحاول أقلية في السلطة التحكم بمسار المجتمع في كل أنشطته من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة.

ولما جاء ظهور الدولة في المجتمعات النامية غير مترافق وتطور رأسمالي واقتصادي اجتماعي يفرز علاقات مواطنة بين الأفراد والجماعات (Rapports de citoyenneté)، أمكن الحديث عن نوعين من الروابط في المجتمع: روابط أهلية وروابط مدنية، يشير النوع الأول منها الى التنظيمات الأهلية القائمة تقليديا في

كل دولة بين الأفراد وداخل الجماعات على قاعدة صلات القربى والتاريخ مثل العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة. ويشير النوع الثاني من الروابط الى التنظيمات التي تشكلت حديثا بعد ظهور الدولة، والتي تجاوزت حدود الروابط التقليدية الاولى باتجاه نسج علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على قاعدة مصالح مشتركة وأفكار ونظم قيم جامعة مثل الهيئات المهنية والنقابات والاحزاب والهيئات الشبابية الثقافية والاجتماعية والانسانية ذات الخطاب والاستراتيجيا الوطنية.

من الضروري الاخذ في الاعتبار نوعين من الروابط في المجتمع، الروابط التقليدية والروابط الحديثة مع الاقرار بأن التمييز الواضح بين هذين النوعين صعب للغاية علما بأن كل منهما يمكنه أن يشكل فضاءً متمايزا عن السلطة وضابطا لها. لكن التنظيمات الحديثة بطبيعتها مرتبطة بنيويا بتركيبة الدول الوطنية وهي بالتالي أكثر قدرة على التعامل مع السلطة السياسية فيها وضبطها.

ومن منطلق ديمقراطي، يمكن اعتبار قوة التنظيمات الحديثة ـ وهي تنظيمات مدنية، مؤشرا لدينامية سياسية متطورة في اتجاه تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الانسان ـ واستطراداً امكننا التمييز بين ثلاثة مشاهد:

١ ـ دولة قوية وتنظيمات مدنية ضعيفة جدا، يؤدي الى تسلط الدولة وفقدان الحريات العامة وغياب الضوابط.

٢ ـ دولة ضعيفة وتنظيمات أهلية قوية جدا، يؤدي الى تفكك

الدولة بسبب النزعة الفئوية التي تسود عادة التنظيمات التقليدية.

٣ ـ دولة قوية وتنظيمات مدنية قوية، يؤدي ذلك الى تجاذب لا بد له وان يساهم في توسيع فضاء الديمقراطية في المجتمع.

يحتل لبنان موقعا خاصا في إطار هذه الاشكالية لان قيام لبنان الحديث ترافق مع اعتماد نظام اقتصادي حر ومع اعتماد نظام سياسي ديمقراطي. وفي هذا المناخ ظهرت الهيئات والجمعيات المدنية والتنظيمات بالعشرات بل بالمئات والآلاف، وتطورت ودخلت في عملية التجاذب مع الدولة. وبقيت الى جانب هذه الهيئات الحديثة، التنظيمات التقليدية التي ارتبطت بالتركيبة الاجتماعية التاريخية للبنان، كالعائلات والعشائر والمذاهب والطوائف. وجاء النظام السياسي اللبناني ليتقاطع مع هذه الأخيرة، حيث انه اعتمد الصيغة الطائفية للمشاركة السياسية حرصا على مشاركة كل القوى الاجتماعية في الحياة السياسية. فكان ان تقاطعت الصيغة الطائفية مع الروابط الاهلية التقليدية وأنعشتها الى حد أنها خلقت مصالح بدأت تشكل حاجزا في وجه تطور التنظيمات المدنية وتعيق تطور النظام الاجتماعي السياسي اللبناني باتجاه احترام أوسع لحقوق الانسان وتحقيق الديمقراطية.

ما هو واقع هذا الفضاء الذي يشكل الحلبة الحقيقية لتفاعل القوى الاجتماعية والافكار ونظم القيم وتجاذبها وربما تصادمها؟

ما هو واقع الهيئات الاهلية التقليدية وتركيبتها ودورها وآفاقها وتطلعاتها وعلاقاتها بالنظام السياسي؟

ما هو واقع الهيئات المدنية الحديثة وتركيبتها ودورها وآفاقها وتطلعاتها وعلاقاتها بالنظام السياسي؟

ما هي أسباب المراوحة التي يشكو منها اللبنانيون وهي المعوقات التي تمنع من تحويل التعددية السياسية في لبنان الى نظام ديمقراطي متطور؟

الديمقراطية والحريات العامة

جلسة العمل الاولى للندوة كانت في موضوع «الديمقراطية والحريات العامة في لبنان» وقد تدارسها الرئيس امين الحافظ وحاضر فيهها الدكتور بول سالم. كما قدمت مداخلتان رئيسيتان الاولى للسيد. منح الصلح والثانية للدكتور نواف كباره.

الحافظ

الرئيس الحافظ قدم للجلسة الاولى بكلمة مختصرة قال فيها:

السيدات والسادة الموجودون في هذه القاعة من أهل طرابلس والشمال، وأنا منهم، يرحبون بالمشاركين الذين قدموا من أنحاء لبنان ويعتزون بأن تكون طرابلس هي المبادرة إلى الدخول في الموضوع الجديد الذي سنباشر هذه المرة بالانكباب عليه وبتحليله وبتصوير ما يسمّى بالمجتمع المدني. والحقيقة أن شمال لبنان هو الموقع الأمثل مقارنة بكل المواقع اللبنانية التي يفترض أن تكون رائدة في هذا الموضع طالما أن المجتمع القيمي الذي عايشناه سنين طويلة لا سيما أيام المحنة الأليمة والطويلة التي مر بها لبنان كان هذا المجتمع السياسي في الشمال مثالاً، لن أقول كاملاً، لكن مثالاً أفضل من كل المجتمعات السياسية الأخرى في بقية أنحاء لبنان لأنه كان متماسكاً وكان ملتزماً.

اننا يفترض ان ننطلق من المفاهيم العلمية فنبسطها ونعالجها وصولاً الى رسم الإطار المناسب لمجتمع مدين نسعى الى تعزيزه ودعمه.

ونود ان نؤكد ان المجتمع المدني والمجتمع السياسي يتلازمان ولا يتناقضان. ومن هذه النقطة نبدأ هذه الجلسة الاولى بعنوان «الديمقراطية والحريات العامة في لبنان»، ويحاضر فيها الدكتور بول سالم مدير المركز اللبناني للدراسات.

سالم

وقدم الدكتور سالم محاضرته قال:

يجب ألاّ يصرفنا الاعتداء الإسرائيلي الأخير عن مهمتنا الرئيسية المتمثلة في تعزيز الديمقراطية والحريات العامة في لبنان. بل على العكس، علينا ان نضاعف جهودنا لكي نبرهن لأعدائنا ولأنفسنا أن أحدًا غير قادر على حرفنا عن مسار إعادة البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبنان، وعن حرماننا من الاستفادة من موجة التضامن الوطني التي رافقت الاعتداءات. ان التضامن الذي جمع اللبنانيين من مختلف الطوائف والمناطق والذي قرّب المسافة بين الدولة والمجتمع يشكّل فرصة يجب انتهازها لمعالجة الشقاق الذي لا يزال قائمًا منذ ما بعد الحرب وما بعد انتخابات ١٩٩٢ بين الفئات السياسية في البلاد وتضييق

الهوة القائمة بين الحكومة والشعب التي أخذت بالتوسع خلال السنتين الأخيرتين والتي ظهرت عبر توترات مع النقابات العمالية وخلافات حول التمديد لرئيس الجمهورية وتنظيم الاعلام وقانون انتخابات ١٩٩٦. وعسى بالدولة أن تستفيد من هذه الفرصة عبر المضي قدمًا بمشروع الوفاق الوطني وبالعمل للتوصل إلى عقد اجتماعي متوازن. ويمكن هذه الأهداف أن تتحقق عبر خطوات عدة منها رفع مرتبة التنمية البشرية في مشروع التنمية وبتنظيم انتخابات حرة ونزيهة والمضي قدمًا في تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن دعونا ندخل إلى الموضوع الأوسع لمساهمتنا اليوم، موضوع الديمقراطية والحريات العامة في لبنان.

إن ممارسات لبنان الديمقراطية ومؤسساته ليست، بحسناتها وسيئاتها، أجسامًا غريبة زرعت حديثًا في لبنان، بل انها تجد جذورها في انتخابات المجلس الاداري وعمله في خلال فترة المتصرفية، كما انها تجد جذورها في السياسة التوافقية التي اعتمدتها عائلات الزعامات حتى في خلال حقبة الإمارة. ولقد تعزز إطار المجلس الإداري بتركيبته الطائفية في خلال حقبة الانتداب الفرنسي ودستور عام ١٩٢٦ (المادة ٩٥) ومن ثم في الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ وفي اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وفي خارج منطقة المتصرفية كانت السياسات الانتخابية قد بدأت تظهر في طرابلس وبيروت وصيدا وغيرها من مناطق الامبراطورية

العثمانية في انتخابات البرلمان العثماني التي أجريت تكراراً في العقود الأخيرة من الحكم العثماني.

ويعود جزء من ممارسة وتأسس الحريات العامة في لبنان إلى الاصلاحات الليبرالية التي اتخذها العثمانيون في خلال فترة التنظيمات، وذلك على الرغم من ان بعضها يعود إلى الاصلاحات التي احدثها إبراهيم باشا في خلال فترة الحكم المصري للبنان وسوريا وإلى نظام الحمايات والحريات الذي انتزع من السلطات العثمانية بنتيجة الضغوطات والتدخلات الغربية. ولقد استفاد لبنان من الاصلاحات القانونية الليبيرالية في الحقبة العثمانية الأخيرة (وأهمها مثلاً قانون الجمعيات لعام ١٩٠٩)، ولقد تعززت هذه الاصلاحات وتأسست في دستور عام ١٩٢٦. كما ان الاصلاحات القانونية التي استوردها الفرنسيون عادت وتعززت وتم الاحتفاظ بها أقله على الصعيد القانوني والمؤسساتي في الحقبة التالية للاستقلال.

وفي خلال الفترة التالية للاستقلال لم يكن التحدي الرئيسي للديمقراطية والحريات العامة متأتياً عن البيئة المؤسساتية والقانونية بقدر ما كان ناجمًا عن ممارسات القوى الداخلية والخارجية في البلاد، والتركيبة الطائفية شبه الاقطاعية للسلطة السياسية في داخل المجتمع. كما ان الديمقراطية والحريات وصلا إلى حافة الانهيار خلال الحرب، وذلك نتيجة لإنهيار حكم القانون وقيام الميليشيات وانتشار ثقافة العنف. بعد الحرب قام لبنان باتخاذ خطوات صغيرة ولكنها مهمة في اتجاه اعادة بناء الديمقراطية

والحريات العامة. وذلك على الرغم من كونها قد طوقت بالتطبيق الخاطىء للقوانين والاتفاقات، والاتجاهات التسلطية لدى البعض في الحكم، وعدم اختفاء ثقافة الحرب والعنف والتسلط والتدخل والسيطرة الخارجية الواسعة.

دعونا نتوقف لحظة لنلق نظرة على الوضع الحالي لبنى الحريات العامة والديمقراطية. تقول المادة ١٣ من الدستور ان حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التجمع هي حريات مضمونة (ضمن الحدود التي يحددها القانون). ولقد تعزز ذلك بالمقدمة التي أضافها اتفاق الطائف على الدستور والتي تقول في الفقرة (ج)، ان «لبنان جمهورية برلمانية ديمقراطية تقوم على احترام الحريات العامة وخصوصًا حرية التعبير والمعتقد». وعلى الرغم من القيود التي تمارس على كل الحريات العامة فإنه من المهم التشديد على أن لبنان لا يزال البلد الأكثر امتلاكًا للحريات في العام العربي، وهو أفضل من الكثير من دول العالم النامي في هذا المجال.

ولعل حرية المعتقد هي الحرية الأكثر احترامًا في الممارسة، ذلك إن أي انتهاك لها هو انتهاك لما هو مقدس لدى طائفة أو أخرى. ولكن يجب ألاّ يغيب عن بالنا في هذا المجال ان أولئك الذين يودون أن يحرروا أنفسهم من سلطة طائفتهم وأن يقيموا علاقات أسرية واحوال شخصية تقوم على أسس علمانية لا تتوافر لهم الأسس القانونية. وبالتالي فإنه على الرغم من انه يسمح للعلمانيين باعتناق معتقداتهم العلمانية، إلاّ أنه من غير المسموح لهم أن يترجموا هذه المعتقدات إلى ممارسة.

وحرية التعبير بدورها قد تطورت بشكل ثابت في لبنان من خلال الممارسة الطويلة في حقل الصحافة المكتوبة، إضافة الى تضاعف عدد المحطات المرئية ـ المسموعة مؤخراً. وحتى مع المشروع العتيد لتنظيم الاعلام المرئي والمسموع، والذي لدينا عدة تحفظات ومخاوف بشأنه، فإنه سيبقى لدينا مجموعة كبيرة من المنافذ الصحافية المكتوبة والمرئية والمسموعة، وخصوصًا بالنسبة إلى بلد صغير كلبنان. فعلى الرغم من الخوف من ان الاعلام سوف تتحكم به بشكل متزايد مجموعة صغيرة من ذوي المال والسلطة فإن هذا لن يترجم بشكل كلّي إلى غياب حرية التعبير. فالتقييد الحقيقي لحرية التعبير في لبنان يتمثل في غياب الأمن الكامل، وغياب السيادة الكاملة لقوى الأمن اللبنانية والمحاكم اللبنانية واستمرار وضع الحرب الأهلية حيث لا تزال بعض المجموعات الصغيرة مسلحة وحرة في ان تمارس سلطتها بشكل مباشر من دون الرجوع الى الدولة ومؤسساتها. وبنتيجة ذلك، فإن هناك عدداً من الموضوعات والآراء غير مسموح بابدائها. وإذا فعلنا ذلك فإننا لن نؤخذ إلى المحاكم بل ربما هُدّدنا أو تعرضنا للأذى بشكل مباشر. وهذا وضع غير قانوني وغير صحي ولا يخدم حتى مصلحة أولئك الذين يقمعون هذه الآراء، ذلك ان الحوار النزيه والمفتوح هو، بالنسبة إلى جميع هذه القضايا، المقاربة الأمثل، وقمع حرية التعبير لا يؤدي إلى غياب هذه الآراء بل إلى تقويتها وتعزيزها.

حرية الاجتماع هي حرية يكفلها القانون ولكنها تتعرض في

الممارسة إلى مزيد من القمع من قبل الدولة. ولذ كان ذلك بارزاً في قرار الحكومة منع كل التظاهرات، وهي في النهاية أحد الأشكال السلمية للتعبير الشعبي، وكذلك في استخدام القوات المسلحة في وجه احتجاجات الاتحاد العمالي العام. ان حرية الاجتماع العام والتعبير هي حق لا يمكن سحبه من قبل السلطة التنفيذية. وهي إلى ذلك شكل أساسي من أشكال تنظيم المجتمع المدني. فهي احدى أسس الحياة الديمقراطية التي يتعين تنظيمها وعقلنتها وليس قمعها ومنعها.

حرية التجمع (أو التنظيم) هي أيضًا من الحريات التي يكفلها الدستور والقانون، ويعود جذرها الى القانون العثماني للجمعيات لعام ١٩٠٩. ولكي تتكون هذه الجمعيات، فعليها فقط ان تقدّم علماً وخبراً لوزارة الداخلية تعلمها فيها بأنظمتها الداخلية والأساسية وبشروط عضويتها وهيئتها الإدارية. ولقد صدر مرسوم اشتراعي في عام ١٩٨٣ يفرض على الجمعيات التي تعتبر «سياسية» الحصول على رخصة حكومية قبل ممارسة حقها في التجمع. إلا ان هذا القرار ما لبث أن أبطل اثر مؤتمرات جنيف ولوزان. ولكن وزارة الداخلية لا تزال تعتمد المبدأ غير الدستوري الذي يفترض انتظار الجمعيات «إذن» الوزارة لكي تصبح قائمة وتمارس حقوقها. هذا إضافة إلي أن الوزارة تدعي أنها تطبق قراراً حكومياً غير منشور يقضي بحظر كل الجمعيات التي تعتبرها «سياسية» وهذه كلها انتهاكات أساسية وخطيرة لحرية التجمع التي يكفلها الدستور.

وبالتالي ينبغي أن يدرك الناس مدى الحماية التي يوفرها لهم القانون وأن ينتبهوا إلى الأساليب التي تلجأ إليها الوزارة لكي تحبط مفاعيل هذا القانون. إن هذا يشكل تحدياً من قبل الأجهزة الرسمية للمجتمع المدني وهو تحدٌ على المجتمع المدني أن يتصدّى له في المحاكم وفي الساحة السياسية وفي أوساط الرأي العام.

أما بالنسبة إلى ثقافة الحرية فإنني أرى أننا في لبنان لا نملك سوى المظاهر الخارجية لليبرالية ونفتقد إلى الفهم العميق لها وإلى الالتزام العميق بها. فلبنان هو، بمعنى عام، فسيفساء من المجموعات الطائفية التسلطية والمنفصلة التي تتحدث عن الليبرالية فقط بمعنى تركها تمارس تسلطها الداخلي وتحررها من سلطة المجموعات الطائفية الأخرى. بل ان بنانا الاسرية وعلاقاتنا ببعضنا البعض مبنية على الأبوية والتسلطية والتراتبية أكثر مما هي مبنية على الاحترام الحقيقي للحرية والمساواة واحترام حقوق الآخرين. هذا إذا لم نتطرق إلى حقوق النساء التي تعاني من اضطهاد كبير سواء على المستوى القانوني أم على مستوى الثقافة والممارسة. فعلى الرغم من مساهمة لبنان الكبيرة في مجال حقوق الانسان وحرياته عبر مساهمتنا في وضع الميثاق العالمي لحقوق الانسان، الا أن المجتمع اللبناني لا يزال يحمل سمات تسلطية تعود إلى قرون خلت، قضية الحرية في لنبان لا يمكن كسبها بالنضال على المستوى السياسي وحده، بل لا بد من مراجعة ثقافتنا والتدخل على مستوى التطبيق لمبادىء الحرية في

حياتنا اليومية مع أسرننا واصدقائنا والمجموعات والجمعيات التي ننخرط في عضويتها.

كذلك فإننا لم نصل بعد إلى تطبيق كامل لثقافة الديمقراطية. فعلى الرغم من تجربتنا التاريخية الحديثة مع الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية، فإن تاريخنا الأطول وثقافاتنا ليست ديمقراطية بشكل خاص. ولا يزال الكثيرون يعتبرون بخلفية ذهنيتهم بأن السلطة تأتي من فوق وهم وبالتالي يتبعون قادتهم الدينيين أو العشائريين أو الايديولوجيين، بدلاً من ان يأخذوا مواقف خاصة بهم ويعملوا مع المواطنين الآخرين على تحقيق الأهداف المشتركة لهم. فلا تزال الديمقراطية تعني لدى الكثيرين أن يكون زعماؤهم في السلطة، وهم لا يقدرون المعنى الحقيقي للديمقراطية والذي يفترض ان يقوم كل مواطن بمسؤولياته لا ان يوصل زعيمه الى السلطة فقط. ويظهر مدى تلويثنا للشوارع والاحياء ومدى اهمالنا للمصلحة العامة في تعاملنا مع بعضنا بعضاً أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لكي نعتبر أنفسنا مجتمعًا ديمقراطيًا حقيقيًا، وفي هذا المعنى، فإنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن التربية المدنية. ذلك أن مجموعة من الناس لا تحترم بعضها بعضاً ولا تحترم المصلحة العامة التي تعرفهم كشعب، لا يمكن ان نتوقع منها تطبيق الديمقراطية بشكل كامل وثابت. والحقيقة أن التربية المدنية هي مهمة مركزية وهائلة. والجدير بالذكر ان وزارة التربية قد بدأت بمراجعة شاملة لبرنامج التربية المدنية وهي تسعى لاقرار برنامج حديث يمتد على مدى

١٢ سنة دراسية. إلاّ ان مثل هذه المهمة ينبغي ألاّ تترك على عاتق المدارس وحدها، بل يجب أن تشارك فيها جمعيات المجتمع المدني ووسائل الاعلام، التي تملك نفوذًا كبيرًا على الأجيال الطالعة ولكنها لا تزال تعنى بالمكاسب التجارية الرخيصة. فمن المحزن ان اغلبية الاعتراضات على خطة اعادة تنظيم الاعلام المرئي والمسموع تركز على تعددية المحطات التجارية بدلاً من التشديد على تعزيز المحتوى التربوي والتنموي والذي يهتم بالمصلحة العامة في المحطات الخاصة والرسمية.

أما بالنسبة إلى المؤسسات الانتخابية للديمقراطية، فلا نزال نعاني من نقص خطير. فمعظم الناس يركزّون على الانتخابات النيابية ولكننا يجب أن نركّز أيضًا عن الانتخابات البلدية والاختيارية التي لم تجر منذ ٣٣ سنة، فالانتخابات المحلية هي في معظم البلدان العامل الأهم والأكثر فاعلية في تحريك الحياة السياسية الديمقراطية وفي الاتيان بقيادات جديدة شابة الى الحياة العامة، ولكننا في لبنان نستمر في تأجيلها وكأنه تفصيل إداري ثانوي. كذلك فإن انتخاباتنا الرئاسية، وعلى الرغم من أن الناس لا يشتركون فيها بشكل مباشر، فقد تأجلت بدورها. كذلك فإن الانتخابات على مستوى مجالس القضاء والتي دعا إليها اتفاق الطائف قد تم تجاهلها. أما بالنسبة إلى الانتخابات النيابية فإن انتخابات عام ١٩٩٢ كانت مليئة بالمفارقات القانونية والادارية والسياسية إلى حد لا يمكن وصفها بانتخابات حرة ونزيهة. وفي غياب الانتخابات على هذه الصعد كافة، فإن ذلك يجعلنا نتساءل

عمّا إذا كان ينبغي أن نستمر في تسمية هذا البلد بالجمهورية أم أن علينا ان نبحث على وصف أكثر دقة. فالجمهورية ليست اسمًا متوارثاً ولكنها شهادة تكتسب ويدافع عنها يومًا بعد يوم بانصياع الممثلين لارادة الناس وبممارسة المواطنين سلطتهم على الحكم.

وبالنسبة إلى الانتخابات النيابية المقرر ان تجري في الخريف القادم، فإن أول ما ينبغي ملاحظته هو عدم التأكد من ان الحكومة سوف تجري هذه الانتخابات أم أنها ستعمل على تأجيلها، وكأن الانتخابات هي قرار إداري وليست حقًا أساسيًا يملكه الناس على البرلمان وعلى الحكومة. وليس هناك أي عذر سوى حرب شاملة مع إسرائيل يمكنه تبرير تأجيل الانتخابات حتى ولو ليوم واحد، وينبغي ألاّ ينبري المجتمع المدني للتدخل في هذا النقاش السخيف حول إجراء الانتخابات أو تأجيلها. ذلك أن تأجيل الانتخابات أو الغائها يعتبر في معظم البلدان، وذلك باستثناء حالات الطوارىء الوطنية، بمثابة إعلان حرب من الحكومة على مواطنيها وعلى حقوقهم الأساسية. وبرأيي ينطبق ذلك أيضًا على الانتخابات المحلية. فلا يمكن أن يكون هناك جمهورية من دون انتخابات منتظمة حرة ونزيهة.

أما بخصوص القانون المقترح للانتخابات القادمة، فليس من المقبول أولاً ان لا يكون القانون قد أقرّ ونشر حتى الآن أي قبل أربعة أشهر فقط من الانتخابات. أما بالنسبة للنظام الانتخابي المقترح فإن هذا أيضًا لا يزال غير واضح. وفي رأيي ان الاقتراح الذي تقدم به في البداية رئيس الجمهورية هو، وعلى الرغم من

تضمنه بعض العناصر الإيجابية، إلاّ أنه يشوبه عيوب سواء على الصعيد النظري أم في التطبيق. والنظام الأبسط القائم على اعتماد المحافظات كوحدات انتخابية (على الرغم من اننا لا نعرف حتى الآن إذا كانت بعض المحافظات ستقسم إلى اثنين) هو نظام مقبول أكثر من الناحيتين النظرية والعملية. وهو بعيد جداً من أن يكون النظام الأمثل للبنان، ولكن بالنظر إلى الوقت القصير الذي يفصلنا عن الانتخابات، وإلى ذكر اتفاق الطائف المحافظات بوصفها دوائر انتخابية، فإن مثل هذا النظام يمكن أن يكون مقبولاً لهذه الانتخابات على أن نبدأ بالاعداد لنظام أفضل لانتخابات عام ٢٠٠٠ وما بعدها. لقد قلت وكتبت غير مرة في الأشهر الأخيرة أن النظام الأفضل للبنان على الصعيدين النظري والعملي في نظري هو النظام المعتمد في أكثر من ٤٠ جمهورية في أوروبا وهو نظام ينتخب فيه بعض النواب (وربما ١٠٠ نائب) من الدوائر الانتخابية الصغيرة على قاعدة النظام الأكثري، وينتخب فيه الباقون (وربما ٢٨ نائباً) من لوائح مغلقة على قاعدة ان يكون لبنان كله دائرة انتخابية واحدة وأن تستخدم القاعدة النسبية. لقد درس هذا الاقتراح مجموعة كبيرة من الخبراء في لبنان والخارج ويمكن ان نناقش تفاصيله لاحقًا. ولكن المهم الآن هو أن يقر قانون الانتخابات في أسرع وقت ممكن لنتأكد من أنه يحتوي على الحد الأدنى من متطلبات العدل والمساواة ولنضمن أن الانتخابات ستجري في موعدها.

وفي ما يتعلق بتطبيق أي قانون انتخابي، فإنه يجب التشديد

على انه كي تنجح الدولة في جعل الانتخابات مناسبة تدعّم مصداقيتها المحلية والدولية يفترض أن تدير تلك الانتخابات بطريقة عادلة وكفوءة وشفافة. وعلى الشعب أن يشارك إذا ما كان يريد لمصالحه وخيارته أن يعبّر عنها. ومن المفيد أن تراقب الانتخابات من قبل طرف حيادي محلي ثالث، ولهذا الهدف قام فريق من الزملاء الناشطين بتأليف جمعية جديدة أسموها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات بهدف العمل لانتخابات نزيهة وعادلة ومراقبة الانتخابات اللبنانية على المستويات كافة. ونأمل في أن تتمكن هذه الجمعية من الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تعزيز الحياة الديمقراطية والانتخابات الصحيحة في لبنان. وهذا الجهد هو جهد محلي صرف، إلاّ أنني أرى أن ثمة فائدة أيضًا في الدعوة إلى مراقبة دولية واسعة للانتخابات في لبنان. فإذا كان لبنان يسعى لدعم ومساعدة المجتمع الدولي، كما يدعي، فإن عليه أن يأخذ المبادرة ويدعو إلى حضور مراقبين دوليين للانتخابات لكي يظهر أن الجمهورية اللبنانية قد باتت تتماثل إلى الشفاء بالفعل وإن اعادة بناء الطرق والهاتف والجسور ليس معزولاً عن إعادة بناء دولة ديمقراطية متعافية. والقول أن وجود مراقبين أجانب للانتخابات هو انتهاك للسيادة هو قول في غير محله.

وفي الخلاصة، لا يمكنني سوى أن أنتهي بالقول أن أفضل رد على إسرائيل يتمثل في سعي لبنان إلى المضي قدمًا في مشاريع إعادة البناء السياسية والاقتصادية، وذلك عبر بناء اقتصاد تنافسي حديث ومجتمع ونظام سياسي ديمقراطيين وقويين.

منح الصلح

ووزعت على الأثر مداخلة مكتوبة للمفكر السيد منح الصلح الذي اعتذر عن الحضور شخصيًا لسبب طارىء.

وجاء في مداخلة السيد الصلح:

اسف لاضطراري ان لا اكون بينكم مستمعا ومعقبا على محاضرة الدكتور بول سالم، فقد حرمني ظرف ضاغط من متابعة جديد باحثنا الفذ في موضوع الديمقراطية والحريات العامة التي طالما اعطى فيه الاراء السديدة المبنية على معرفة الواقع والاطلاع العلمي على الخبرات المحلية والعالمية، والنظريات والحلول المقترحة. والواقع انه منذ بدأ الدكتور بول يتناول هذا الموضوع وريح جديدة تدخل الدراسات والابحاث حول صيغ اصلاح نظامنا.

ان الحاجة ملحة في بلدنا لاخراج الحديث عن الديمقراطية في لبنان من كونه مجرد مدح للذات والتغزل العاطفي بالوطن من ضمن انشودة الاشعاع القديمة والتي لا تزال رائجة عندنا.

قد يكون ما يقربني من فكر باحثنا هو عدم وقوعه في التنزيه المطلق لاي نظام عرفته حتى الان بلادنا اللبنانية والعربية.

كان الظن السائد في فترة ما ان «الحكم القوي» او «المستبد العادل» هو الحل، وكان في فترة اخرى انها الديمقراطية والحريات، ولكن المفارقة اللافتة هي ان معظم الشخصيات الفكرية والسياسية الهامة في تاريخ السياسة العربية لم يكونوا

راضين لا عن ممارستهم للتجربة الديمقراطية ولا عن ممارستهم للتجربة غير الديمقراطية.

لقد كان يزعجهم في البرلمانات بطؤها وعجزها وعدم ذهابها الى الاعماق في البحث عن الحلول، كما كان يزعجهم في الدكتاتوريات التفرد وغياب الحريات وتلخيص السياسة في فرد او مجموعة.

فقد صمدت العيوب والامراض السياسية المختلفة للمقاربتين معا، فلم يحصل الشفاء على يد أي من النهجين.

واضح من تجارب الكثيرين من المخلصين والمعنيين الحقيقيين انهم لم يكونوا سعداء في أي الطريقين. وبعضهم بل معظمهم تطرف في فترة تاريخية في عكس ما تطرف فيه في فترة أخرى.

في لبنان المستقل نجد رياض الصلح يستهل البيان الوزاري الاول الذي افتتح به الاشتباك السياسي الحاد مع فرنسا بالقول انه لم يقبل تأليف الوزارة وطرح الثقة بها على المجلس الا لانه رأى في ذلك الصيغة الافضل للنضال في سبيل الاستقلال بعد ان كانت السلبية في السابق هي الافضل.

كما نجد كمال جنبلاط في فترة لاحقة يؤلف في مجلس النواب الجبهة الاشتراكية الوطنية ويدخل فيه احزابا لم تكن في ذلك الوقت تقول بالديمقراطية البرلمانية بل بعكسه. ولكمال جنبلاط محاضرة عن رسالة النائب تقول اجمل الكلام في الديمقراطية واقسى الاحكام فيها في الوقت ذاته ولغسان تويني

روائع في الاشادة بالحريات البرلمانية والديمقراطية كما له في مراحل اخرى دعوات الى الدولة القوية ذات المشروع وفي الحالتين كان هؤلاء يقولون حقيقة ما يعتقدون ولمعظم الاحزاب اللبنانية مواقف متعددة في الموضوع.

والشهابية قد اشاد بها معظم المؤرخين لتاريخ الديمقراطية اللبنانية، وفيها قيل اشد النقد ومنه ما قاله فؤاد شهاب نفسه في بيان له كمبرر للاستنكاف عن ترشيح نفسه في ظل النظام القائم.

في البلاد العربية قاطبة توجد ظاهرة التأرجح بين فكرة الديمقراطية وفكرة الحكم القوي، خصوصا عند التغييريين، وهذا ما يجب ان نقف عنده بصورة خاصة.

في سوريا القديمة، هناك من امتدح تغييرية اكرم الحوراني - مثلا - ومن رأه مسؤولا عن تفشيل الحكم الديمقراطي والمنادة بغيره.

وفي العراق، قيل الشيء نفسه عن كامل الجادرجي وفائق السامرائي وصديق شنشل، تارة انهم نماذج على التقدم بالبرلمانية وتارة انهم ساعدوا على وأدها.

وفي مصر قيل الشيء نفسه عن حزب الوفد من داخله ومن خارجه فوصف بالشيء وعكسه، وقيل كذلك عن الناصرية.

لقد تأسست الحركة العربية الحديثة، او العروبة الحديثة، او المنهج الديمقراطي الوطني، على اساس ان الفكرة الشيوعية التي كانت قد سبقت الى تبني بعض المفاهيم الاجتماعية رضخت للستالينية فلا بد من انشاء الحزب او تأسيس العمل على اساس

غير ستاليني. ولكن تجارب الحركة القومية اوصلتها الى الاعتقاد انه كما ان للستالينية مشكلتها كذلك للصيغة المعاكسة ايضا.

بل اننا لو درسنا تاريخ الحكم في معظم البلاد العربية لوجدنا الثورات والتوالد والتبرير المتبادل قائما بين نوعين من الحكم: الديمقراطية البرلمانية المتخلفة، والحكم العسكري.

فالديمقراطية المتخلفة تفضي الى الانقلاب العسكري، والانقلاب العسكري يفضي الى الديموقراطية المتخلفة.

بل ان الديمقراطية المتخلفة تحرص على ان تقول لا ان تضمر فقط خوفا من الاصلاح ان الشعب اما ان يقبل بتخلفها او عليه ان يقبل بالانقلاب العسكري.

والانقلاب العسكري يقول بدوره فيما يشبه التواطؤ الموضوعي: اما انا او هذه ويدل على الديمقراطية المتخلفة.

كلا النظامين عمل لسد الطريق على ولادة الديموقراطية التي تحمل في احشائها القدرة على البقاء والنمو وكأنما هي معتبرة في نظر النموذجين النظام الذي يجب ان تهون في سبيل مقاومته كل الوسائل.

اقول هذا الكلام لا تشكيكا بالديمقراطية وخاصة في لبنان المتعدد وقد اصبحت بحق مرادفة لحضارة العصر، ولكن لأشدد على نقطة هي ان الديمقراطية اللبنانية لا تبرر نفسها بالكامل الا اذا انشأت دولة، والدولة لا تبرر نفسها بالكامل الا اذا انشأت مؤسسات، وان الحريات لا تكون حريات مقدسة الا اذا هي بطلت ان تكون احتكار افراد او مجموعات للمال والسلطة والثقافة.

واهمية الابحاث التي يقوم بها الدكتور بول سالم وصحبه من الباحثين المفكرين هي في اقتراح الاصلاحات التي تنقذ النظام الديمقراطي من العجز وتؤسس لقناعة فعلية فيه عند الناس وعند النخب فلا نكتفي بتقديم الديمقراطية كما في العادة على انها افضل من سواها او احسن الانظمة البشرية السيئة كما قال يوما احد عظماء رجال السياسة.

نواف كباره

ثم قدم الدكتور نواب كباره مداخلة شفهية سريعة تعقيبًا على محاضرة الدكتور سالم. ومما قاله:

ان المجتمع اللبناني يعيش ما يمكن ان يشبه حالة انفصام الشخصية والازدواجية، فمن جهة هناك العديد من الحريات ومن جهة ثانية تبدو الحريات مكبوتة. والطائفية تلعب، في الوقت نفسه، نوعًا من الدور الايجابي إضافة الى الأدوار السلبية الكثيرة التي لها، فلولا الطائفية لم تكن هنالك حريات ولا ديمقراطية لكن الحريات، كما الديمقراطية، مفقودة داخل الطوائف، تمامًا كما أن الفسحة العامة للتغيير شبه محدودة مما يخلق نوعًا من حالة الاختناق في المجتمع.

ثم ان الممارسات السياسية القائمة ما زالت تقليدية غير ديمقراطية ومقاومة لأي تغيير. فما يسمى «الترويكا» هو نتيجة للواقع الطائفي أما العمل الانتخابي وتسويق المرشح لدى

الناخبين فيتم بطريقة بعيدة عن التمثيل الصحيح، وكلنا يعرف كيف يتم الاتصال بالناخبين عبر رؤساء العشائر، مما يلغي عمليًا الناخب العادي، وكيف تتم المحاسبة انطلاقًا من المشاركة (مشاركة المرشح) في الاحزان والمآتم، وكيف ان الناخب لا يناقش المرشح في شأن عام بل يدعوه الى خدمات خاصة ويحكم عليه انطلاقًا من ذلك.

ان التخلي عن الانتهازية واجب على المواطن العادي وضرورة للانطلاق الى اصلاح ديمقراطي حقيقي، وان المطلوب عمل للوصول الى المنبر التمثيلي بدون قيود ولا فواتير. ثم ان علينا ان لا نقصر اهتمامنا على الانتخابات النيابية بل ان نركز ايضًا على الانتخابات البلدية والنقابية والأهلية لأن مؤسسات المجتمع المدني تكتسب أهمية قصوى في العمل العام.

التجربة الحزبية وأفق المستقبل

بعد استراحة قصيرة عقدت، ظهرًا، الجلسة الثانية بعنوان «التجربة الحزبية في لبنان وأفق المستقبل»، وقد ترأسها الوزير السابق النائب خاتشيك بابكيان وحاضر فيها الدكتور عصام سليمان وناقشه السيدان يوسف الاشقر وكريم بقرادوني والدكتور محمد علي المقلد.

بابكيان

قدم النائب بابكيان لأبحاث الجلسة بكلمة قال فيها:

الانسان كيان مخلوق اجتماعي، ومنذ الأزمنة الغابرة يميل الناس الى الاجتماع بعضهم ببعض، الى التواصل والتكاتف، الا ان حق الاجتماع وتأليف الجمعيات لم يكن سهل المنال ولم يكرس إلا في العام ١٩٠٩ بقانون معروف بقانون الجمعيات.

ومن عجائب الأمور وغرائبها ان هذا القانون الصادر في العام ١٩٠٩ لا يزال حتى يومنا هذا هو الذي يرعى نظام الجمعيات وحياتها على اختلاف مراحلها وأدوارها، أكانت الجمعيات خيرية أو علمية او رياضية أو جمعيات سياسية كالتي يطلق عليها عموما اسم الاحزاب السياسية.

فور نشأة الدولة اللبنانية في العام ١٩٢٠ قامت في لبنان أحزاب سياسية عديدة منها ما كان تعبيرًا عن رفض للدولة ذاتها

في حدودها المرسومة في قرار انشاء الدولة اللبنانية، ومنها ما كان مساندًا لهذه الدولة ومطالبًا باستقلالها.

أما بعد إعلان الاستقلال في العام ١٩٤٣ فقد تغيرت الصورة الى حد كبير.

ويمكن القول ان لبنان عاش في هذه الفترة طفرة من الأحزاب يقارب عددها نيفًا وعشرين حزبا. ومن جهة اخرى توزعت هذه الأحزاب بالاجمال بين فئتين رئيستين: الاحزاب المساندة للنظام، والأحزاب المناوئة له.

وكانت تراود قسمًا غير يسير من اللبنانيين يومذاك احلام الوحدة العربية بالاندماج في عالم كبير مترامي الأطراف غير محدد الحدود ولا واضح المعالم.

كما وأن المطالبة بالمشاركة عند بعض الفئات، وثورة المحرومين عند البعض الآخر، كانت تقابلهما لدى الفئات الحاكمة شعارات تهم تلصق بها بعدم الولاء للوطن الثاني.

وقعت الواقعة في العام ١٩٧٥ ومرت على لبنان ١٧ سنة من السنوات العجاف.

ومن هذا الاختبار المر تعلم اللبنانيون امرين أساسيين:

- اولا ان ما من وحدة ترجى إلا الوحدة الوطنية، الوحدة بين اهل البلد الواحد.

- ان ما من لبناني له ان يدعي انه لبناني اكثر من لبناني آخر.

وكانت وثيقة الطائف التي قيل عنها الكثير ولكن أهم ما فيها انها أرست أسس لبنان الحديث يوم أعلنت في المقدمة:

«لبنان وطن سيد حر مستقل، **ووطن نهائي لجميع ابنائه**».

فقطعت حينه حديث كل خطيب، ولكن الملفت ان معظم الأحزاب غابت كليا عن الطائف وعن المفاوضات التي رافقته ولم يكن لها فيه دور يذكر.

ان الاحزاب السياسية بعد الاحداث، وأمام هذا التوافق ان لم نقل الاجماع حول الصيغة والنظام، طرأت عليها تغييرات مهمة: فقد تلاشى بعضها كليا وانقسم البعض الآخر على نفسه.

وخفت بالاجمال شوكة الاحزاب عند عامة الشعب. من جهة ثانية، وإذ نشأت أحزاب جديدة، تغيّر الخطاب السياسي بالاجمال عند الجديد والقديم منها وهو يتميز اليوم بالولاء للوطن اللبناني دون مشارك ولا منازع.

من كل ما سبق نستخلص:

اولا: ان لبنان المطبوع مجتمعه على تقديس الحرية واحترام الحريات على مختلف انواعها واشكالها، كان منذ نشأة الدولة اللبنانية منبتًا خصبًا للأحزاب السياسية المختلفة الميول والبرامج.

ثانيا: ان هذه الأحزاب رافقت في ما مضى التيارات السياسية المحلية والاقليمية وتأثرت بها وتأقلمت معها.

ثالثا: ان الاحزاب السياسية اللبنانية لم تقم على العموم بدور بارز في المفاصل المصيرية المهمة من تاريخ الوطن المعاصر اذا استثنينا بعض المواقف المحدودة في الفترات التي رافقت اعلان الاستقلال.

رابعا: اننا نواجه اليوم، بعد الكسوف الذي اصاب الأحزاب التقليدية وأعقاب الأحداث والحروب الأهلية التي رافقتها، فراغًا كبيرًا على الساحة السياسية.

والباب مفتوح على سعة ورحب أمام كل صاحب رؤية، وكل ذي بطش وخيال، وكل من تحركه محبة الوطن والمواطنين، او يستشعر ألم المتألمين وعوز المعوزين، ان ينطلق في تحريك الجماهير التي أصابها اليوم بعض الخمول أو لعب فيها اليأس أو ضعف منها الايمان.

فلا الشباب ينقصنا ولا القضايا التي يجب ان ينبري لها من مشاكل البيئة وأخطارها، وإصلاح الإدارة وأخطائها، والإعمار والإسكان والبنى التحتية الى سياسات التنمية الشاملة المتكاملة، قضايا جماعية لا يمكن معالجتها الا بالسواعد والهمم الجماعية.

فهبوا لها يا شباب لبنان ولبوا نداء الوطن عشية الأحداث والمتغيرات والتحديات الكبيرة التي تواجه لبنان والمنطقة.

وقد تكون تحديات السلام غدا أدهى وأقسى من تحديات الحرب التي خضناها بالأمس.

سليمان

وقدم بابكيان المحاضر الدكتور عصام سليمان الأستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الذي طرح ورقة بعنوان: «التجربة الحزبية في لبنان وآفاق تطورها».

قال:

من الصعب الخوض في التجربة الحزبية في لبنان، نظرًا لكثرة التجارب الحزبية فيه، وتنوعها، والخصوصية التي تميز كل منها. غير ان القواسم المشتركة بينها، من حيث علاقتها بالمجتمع اللبناني وبقضية الديمقراطية فيه، تجعلنا نتناول هذه التجربة في علاقتها بالوحدة الوطنية وتطوير التجربة الديمقراطية فيه، نظرا لأهميتهما وللعلاقة القائمة في ما بينهما.

ان علاقة الأحزاب بالديمقراطية ليست بالضرورة ايجابية، فاذا كانت الديمقراطية تشكل تربة خصبة لنشوء ونمو الأحزاب، فالأحزاب لا تساعد دائما على تحقيق الديمقراطية وتطويرها. ودور الاحزاب في هذا المجال كان ولا يزال موضع جدل بين المفكرين والسياسيين. ففي الوقت الذي يعتبر فيه «فدال» Vedel الأحزاب ركناً من أركان الديمقراطية، يحذر «اوستروغورسكي» Ostrogorski في كتابه «الديمقراطية والأحزاب السياسية»، الذي نشر للمرة الأولى عام ١٩٠٣، من مخاطر الأحزاب على الديمقراطية، وينتقد دورها في قولبة الرأي العام وفق أهدافها ومخططاتها، وتحديد اتجاهاته وفقًا لذلك، وطمس أو تقليل أهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في إطار الانقسام التقليدي في المجتمع بين الأحزاب، وهو يطرح بديلاً من الأحزاب التي تتصف بالاستمرارية والديمومة والشمولية، صيغ التنظيمات المتحركة التي تحصر أهدافها بقضية محددة «partis adhoc»، تحشد الناس حولها، فلا تأسر أفرادها باستمرار في قالب دائم. والهدف

من ذلك هو عدم التكريس الدائم لما هو ظرفي، ومقاومة مأسسة الرأي العام، وابقاء المواطنين في وضع متحرك. كما ان «روبرتو ميتشل» Roberto Michel، انتقد بدوره، في كتابه «الأحزاب السياسية»، النزعة الاوليغارشية داخل الأحزاب، واعتبرها خطرا على الديمقراطية في الحزب، وبالتالي في علاقته بالمجتمع. فلن يكون انتصار الاشتراكيين، برأيه، انتصارا للاشتراكية التي ستتقهقر في اللحظة التي ينجح فيها أنصارها.

ولقد وجهت الأحزاب النازية والفاشية ضربة قاضية للديمقراطية في الدول التي حلت فيها. فلكي تتلاءم الأحزاب السياسية مع الديمقراطية، وتسهم في تطويرها لا بد من ان تتوافر فيها شروط معينة، لا يمكن تحديدها إلا بعد أن نحدد ما المقصود بالديمقراطية.

يقول «هنري دي مان» ان الديمقراطية هي «طريقة خاصة لانتقاء الاقلية الحاكمة، لا اكثر ولا اقل». فهي، برأيه ورأي بعض المفكرين السياسيين، حكم الأكثرية المعبرة عن إرادتها في اختيار الحكام بواسطة الاقتراع العام. غير ان تجربة الديمقراطية في العديد من دول العالم، وتطورها تحت تأثير المعطيات الموضوعية، من اقتصادية واجتماعية، وتطور الفكر السياسي معها، أكدت ان الديمقراطية تتعدى كونها طريقة لاختيار الحكام لتشكل نمطًا في العلاقات الانسانية، وبخاصة العلاقات المجتمعية ـ السياسية، ونهجا في ممارسة السياسة وعلى الاخص السلطة. وهي ترتبط بقيم نابعة من الحرية والمساواة، ركني الديمقراطية،

كما ترتبط، من ناحية أخرى، بتطور أنماط السلوك السائدة في المجتمع، بحيث تنسجم أكثر فأكثر مع القيم هذه، فتتحرر من العصبيات الموروثة التي تطبع السياسة بطابع تقليدي متخلف. والديمقراطية كنهج في ممارسة السلطة تفترض ضوابط لحكم الأكثرية كي لا يشذ عن المسار الديمقراطي القويم.

واذا ما اخذنا بالمفهوم القائل بأن الديمقراطية هي مجرد وسيلة لاختيار الحكام، وهي حكم الاكثرية وحسب، تصبح كل الأحزاب متساوية من حيث علاقتها بالديمقراطية على أساس انها تنظيمات سياسية تسهل عملية الاختيار هذه، وتحدد محاور الصراع السياسي، وتحصر عملية التنافس على السلطة.

اما اذا أخذنا بالديمقراطية كنمط في العلاقات الانسانية ونهج في ممارسة السياسة والسلطة، إضافة الى كونها طريقة لاختيار الحكام، لا يعود الحزب، مهما كانت تركيبته وبنيته الداخلية وايديولوجيته ونهجه، ركن من أركان الديمقراطية وجزء من مستلزمات وجودها، ما لم يتوفر فيه شرطان أساسيان:

١ ـ اقتناع المحازبين بقيم الديمقراطية وبالديمقراطية كقيمة بذاتها، وإقامة العلاقات في ما بينهم من جهة، ومع الآخرين من جهة أخرى، على أساس هذه القيم، التي لا بد لها من أن تترسخ في الممارسة، فيسود الحوار في إطار الحرية والمساواة، والحق في الاختلاف، داخل الحزب وفي علاقته بالمجتمع الشامل. وهذا يتطلب تربية حزبية على الديمقراطية وبنية تنظيمية حزبية تنشأ في إطارها آلية لاتخاذ القرار بالطرق الديمقراطية.

٢ ـ دخول الحزب في اللعبة السياسية وفق الأصول الديمقراطية، والعمل على تطوير ما توافر من ديمقراطية، والسعي الى توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكي تشمل كافة أفراد المجتمع.

ان الاحزاب التي يتوفر فيها هذان الشرطان تشكل اداة للتنمية الشاملة بابعادها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، على اساس تطوير انماط العلاقات المجتمعية واقامة المجتمع الديمقراطي. فهي تساعد على بلورة اتجاهات الرأي العام، وتضع حدا لتشتت الآراء والمواقف، وتنظم عملية الصراع السياسي، وتعد نخبا جديدة تسهم في تجديد القيادة السياسية، وتوفر وسيلة اتصال مستمر بين الشعب والنخب القيادية، وتسهم في تحقيق التوازن السياسي. وهذه كلها امور لا غنى للديمقراطية عنها.

اما بالنسبة للوحدة الوطنية، فيبدو للبعض ان الحزب، كونه تعبيرا عن تطلعات ومصالح فئة او طبقة معينة، يتناقض بوجوده والوحدة الوطنية، فالاحزاب تمثل الانقسامات والخلافات والتناقضات القائمة في المجتمع وتنظم عملية الصراع بين مختلف القوى والجماعات على هذا الاساس. غير ان التعمق في العلاقة بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة يبين عدم التعارض في ما بينهما. فالمصلحة الخاصة لا تتحقق عامة الا من خلال المجتمع، فهو حاجة ضرورية للانسان ومتلازم ووجوده، والمصلحة العامة هي المصلحة العليا للمجتمع وهي كامنة في الحفاظ عليه موحدا ومعافى. فالمصلحة الخاصة تتلاءم بهذا

المعنى مع المصلحة العامة او العليا للمجتمع لا بل ترتبط بها ارتباطا سببيا. فمصلحة الاحزاب، وعلى رغم التناقضات القائمة في ما بينها، تفترض الحفاظ على المجتمع موحدا، وضبط صراعاتها في اطار وحدته. وهذا امر ليس صعبا اذا ما سلكت الاحزاب، في عملها وسعيها نحو اهدافها مسلكا ديمقراطيا.

لقد ارتبطت نشأة الاحزاب في لبنان بالديمقراطية. غير ان الديمقراطية لم تنشأ وتتطور فيه نتيجة تحولات جذرية في بناه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، على غرار ما حدث في المجتمعات الغربية، حيث نشأت الديمقراطية وتطورت في سياق التطور التاريخي لهذه المجتمعات، وتحت تأثير التحولات العميقة في بناها المختلفة وتطور انماط العلاقات القائمة فيها، والتي ترافقت مع صعود الطبقة البرجوازية وانهيار النظام الاقطاعي، وقيام الدولة الحديثة المركزية، وتبلور الوعي الاجتماعي والسياسي نتيجة الثورة الصناعية. وقد ادت هذه الامور جميعها الى تطوير العملية الديمقراطية وتعميقها في المجتمعات الغربية وتطورت معها الاحزاب. وقد اسهمت الاحزاب بدورها في تطوير العملية الديمقراطية نفسها.

في لبنان لم تأت الديمقراطية نتيجة تطور مماثل، انما اعتمدت بفعل الرغبة في التحديث، كنظام يضمن الحريات السياسية وحقوق الانسان، ويوفر مقدارا من المساواة، ويضع حدا للعنف في عملية الصراع على السلطة، فيؤمن تداولها بالطرق السلمية الهادئة، ويحقق مشاركة الشعب في الحكم عبر ممثليه.

فشكلت الديمقراطية في لبنان بنية لنظام دستوري برلماني حديث، تتكامل فيه المؤسسات الدستورية وتتوزع في ما بينها آلية القرار. غير ان ذلك اقتصر، الى حد بعيد، على الشكل دون المضمون، فالبنية الدستورية الحديثة قامت على بنية مجتمعية تقليدية لم تبلغ بعد مرحلة متقدمة من التطور، ولم تحصل فيها التحولات الكفيلة بتبديل انماط العلاقات السياسية من انماط تتحكم فيها العصبية والتبعية، نتيجة تبدد شخصية الفرد في الجامعة وعدم تبلورها بما فيه الكفاية كشخصية مستقلة، الى انماط حديثة يوجهها الوعي الاجتماعي والسياسي والشعور بالمسؤولية والتمسك بالحقوق الفردية... ولقد قضت التركيبة التعددية للمجتمع اللبناني باعتماد صيغة للحكم ترتكز على الواقع التعددي هذا، وحدث تآلف بين الديمقراطية الكلاسيكية وهذه الصيغة في اطار ما سمي بالديمقراطية التوافقية. وهذه الديمقراطية التوافقية تتطلب ضوابط واداءا سياسيا راقيا ومنزها عن العصبيات والمصالح الضيقة كي لا تتحول الى نقيض للديمقراطية.

لقد نشأت الاحزاب السياسية في الدولة اللبنانية في اطار بنيتها المجتمعية وبنيتها الدستورية البرلمانية الديمقراطية التوافقية وذلك بفعل الديمقراطية التي اخذ بها لبنان، والتي اعتمدت الاقتراع العام وسيلة لتمثيل المواطنين في السلطة واشراكهم في الحياة السياسية، وهذا يساعد على قيام احزاب سياسية. وقد اقتبست الاحزاب في لبنان عن الاحزاب في الغرب الاشكال التنظيمية الحديثة من هيكليات وتسلسل للوظائف والمسؤوليات من القاعدة

حتى القمة، على اساس وحدات وخلايا واقسام محلية وجهاز قيادي مركزي. وعبرت في تركيبتها السياسية عن واقع تركيبة المجتمع اللبناني، والمرحلة التي بلغها في سياق تطوره التاريخي، فجاءت معظم الاحزاب ذات تركيبة طائفية، تتشكل قواعدها من اعضاء من انتماء طائفي واحيانا مناطقي محدد، وقيادات تعبر في ممارساتها ومواقفها عن توجهات طائفية، وتستغل العصبيات في توسيع رقعة انتشار الحزب وزيادة التلاحم في داخله. وهذا التلاحم غالبا ما تحقق حول قائد الحزب، المجسد لآمال وطموحات المحازبين فالحزب هو حزب المؤسس، الذي هو من السياسيين التقليديين او سياسي يتحول الى سياسي تقليدي بفعل الممارسات التي يتبعها. فالاحزاب هذه هي احزاب طوائف نشأت وتطورت نتيجة حالة طائفية محددة.

اما الاحزاب ذات المنشأ غير الطائفي، فقد عبرت في نشأتها عن بداية تبلور وعي اجتماعي وسياسي يتخطى حدود العصبيات الطائفية، غير انها اصطدمت بواقع البنى المجتمعية وانماط العلاقات التقليدية السائدة فيها، فلم تتمكن من التحرر تماما من هذه العصبيات، كما انها لم تتمكن من توسيع قواعدها الاّ ضمن حدود ضيقة وبصعوبة كبيرة. وقد لجأ بعضها احيانا الى الاساليب التقليدية من اجل توسيع رقعة انتشاره في بعض الاوساط الاجتماعية.

اما بالنسبة لعلاقة الاحزاب بالنظام السياسي اللبناني، فاحزاب الطوائف استغلت ما سمي بالديمقراطية التوافقية من اجل تعزيز

مكانتها، وجاء ذلك على حساب الديمقراطية والوحدة الوطنية في آن، فعمدت الى توظيف العصبيات الطائفية في المجال السياسي، ودخلت احزاب الطائفة الواحدة في مزايدات طائفية. فالصيغة التوافقية القائمة على توزيع السلطة بين الطوائف تعزز التنافس على السلطة داخل الطائفة الواحدة. كما دخلت في مزايدات طائفية مع السياسيين التقليديين محاولة اثبات عجز هؤلاء عن الدفاع عن حقوق الطائفة، والتأكيد على ان التنظيم الحزبي هو الاكثر فاعلية وديناميةً في هذا المجال. وقد عمقت هذه الامور الانقسامات الطائفية وخرجت في الصراع على السلطة عن المسار الديمقراطي الصحيح، فتوسل العصبيات في هذا الصراع تناقض جذريا وقيم الديمقراطية. فافرغت الديمقراطية التوافقية من محتواها الديمقراطي، وبخاصة انها استغلت من قبل هذه الاحزاب كما استغلت من قبل السياسيين التقليديين، من اجل تقاسم الحصص والنفوذ وحسب، ولم تستخدم من اجل تعزيز الروابط بين الجماعات المتنوعة على اساس مبادىء وقيم الديمقراطية، وفي طليعتها الحق في الاختلاف وقبول الآخر كما هو، والتفاهم معه، وتكريس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعلها تشمل كافة فئات المجتمع، ليس كحقوق للانسان وحسب، انما كقاعدة لبناء الوحدة الوطنية وترسيخها ايضا، وبسبب هذه الممارسات برزت الهوة واسعة بين مبادىء الاحزاب واهدافها المعلنة، والتي تركز غالبا على الديمقراطية والوحدة الوطنية والتحديث والتنمية، وبين توجهاتها

الفعلية وانشطتها السياسية التي لا تتفق مع هذه المبادىء والاهداف.

اما الاحزاب التي انطلقت خارج الأطر الطائفية، فقد رفضت بمعظمها النظام السياسي الذي اعتمده لبنان، ورفضت الاحزاب القومية منها الدولة على اساس ان الكيان اللبناني، وفق ايديولوجياتها، كيان مصطنع لا جذور له، وهو صنيعة المستعمر ولا بد من ازالته وتذويبه في كيان قومي اوسع منه، وقد طُبعت ايديولوجية بعض هذه الاحزاب بطابع طائفي، فامتزجت فيها المشاعر القومية بالمشاعر الطائفية. وفي رفضها للدولة والنظام غذت هذه الاحزاب الانقسامات التقليدية. واعتبرت ان الوحدة الوطنية تخدم الكيان والنظام ولا تخدم بالتالي الاهداف التي تسعى هي اليها، وقد تحفظت على دخول اللعبة السياسية في اطار المؤسسات الدستورية، فمارست السياسة من خارج هذه المؤسسات المرفوضة منها اصلا. اما السعي في بعض الاحيان، لدخول هذه المؤسسات، فلم يكن في الاساس الاّ بداعي استخدامها كمنبر للاعلان عن مواقفها وليس من اجل تطوير عملها وتصحيح مسارها الديمقراطي. والذي زاد في نقمة هذه الاحزاب على النظام السياسي، الذي لم تميز بينه وبين الدولة، هي الصعوبات التي واجهتها على مستوى التركيبتين المجتمعية والسياسية، والتي وقفت سدا منيعا في وجه دخولها اللعبة السياسية في اطار المؤسسات الدستورية ومن ضمن الاصول الديمقراطية، فلم تجد موقعا لها في التركيبة السياسية الطائفية التي

قامت عليها الدولة، وفي بحثها عن موقع انزلقت احيانا في منزلقات طائفية، تسببت بارباكات ومشاحنات في داخلها بفعل التناقض الحاصل بين طبيعتها اللاطائفية وتكتيكاتها السياسية الطائفية.

واذا ما اردنا تقويم التجربة الحزبية في علاقتها بالتجربة الديمقراطية في المرحلة التي سبقت نشوب الحرب عام ١٩٧٥، نجد الامور التالية:

١ ـ لم تلعب الاحزاب عامة دورا بارزا في نشر قيم الديمقراطية في الممارسة السياسية ولا في العلاقات القائمة بين اعضائها، فقد اقتصرت نشاطاتها على خوض المعارك الانتخابية في الاطار التقليدي المرسوم، ولم تتمكن، حتى على هذا الصعيد، من تحديث الاساليب المستخدمة، وتطوير التجربة الديمقراطية بالتالي من خلال تحديث العملية الانتخابية الاّ على نطاق المحدود.

٢ ـ لم تتمكن الاحزاب في لبنان من بلورة اتجاهات الرأي العام، وهي لم تسهم في تكوين رأي عام لبناني، فآراء المواطنين مشتتة ومشرذمة، وغائبة احيانا كثيرة عن قضايا مهمة، والاحزاب كرست عامة هذا التشتت واغرقت المواطنين في الصراعات التقليدية الضيقة، فحدت بذلك من تطور العملية الديمقراطية، وان تكن بعض الاحزاب قد اسهمت في تعبئة اللبنانيين حول القضايا المطلبية.

٣ ـ لم تؤد الاحزاب في لبنان دورا بارزا في تحقيق التوازن

السياسي الذي هو شرط اساسي لنشوء ونمو واستمرار الديمقراطية. فالتوازن السياسي قام في لبنان بين الطوائف وقوى سياسية تقليدية ومجموعة من الشخصيات ذات النفوذ السياسي، واذا ما مثلت بعض الاحزاب دورا في هذا التوازن فمن خلال الطوائف التي تنتمي اليها.

٤ ـ لم تمد الاحزاب النظام السياسي اللبناني بنخب جديدة الاّ على نطاق محدود، وهذه النخب لم تتميز غالبا عن النخب التقليدية في ذهنيتها وآدائها السياسي.

اما في الحرب فقد تحولت بعض الاحزاب الى ميليشيات مسلحة، وغلب الطابع العسكري في انشطتها على الطابع السياسي، وغدت ادوات لهذه الحرب، لا بل للحروب المتلاحقة، وذلك نتيجة ارتباطها بالتوازنات الخارجية التي فرضت نفسها على الوضع الداخلي في لبنان، والصراع على النفوذ في ما بينها، والسعي لتحقيق المكاسب المادية، فتغلب السلوك الميليشياوي ليس على ممارسات المحازبين العاديين وحسب انما على ممارسات بعض القيادات الحزبية المنخرطة في الحرب ايضا. فوجهت الاحزاب، التي سلكت هذا المسلك، ضربة قاضية للديمقراطية، واسهمت في تعميق الانقسامات في المجتمع اللبناني وتقويض الوحدة الوطنية، وتهديم لبنان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيًا وسياسيا. اما الاحزاب التي عزفت عن الانخراط في الحرب، وتمسكت بما توافر في لبنان من ديمقراطية، فقد همشت وقمعت.

ان العمل الحزبي يواجه عامة اليوم ازمة عميقة يصعب على الاحزاب التغلب عليها، ومن مظاهر هذه الازمة ابتعاد الناس عن معظم الاحزاب وفقدان الثقة بها. واذا كانت التجربة الحزبية في لبنان دون المستوى المطلوب وبخاصة بالنسبة لقضيتي الوحدة الوطنية والديمقراطية، فهذا لا يعني ضرورة الاستغناء عنها، انما معاودتها على اسس جديدة، فالاستغناء عنها يخلق فراغا كبيرا في الساحة السياسية. ولا بد للاحزاب من ان تعبر عن حالة وطنية شاملة، وان تأخذ في الوقت نفسه معطيات الواقع اللبناني وخصوصياته في الاعتبار، وان تلتزم قيم الديمقراطية على مستوى الحزب وفي علاقاته بالآخرين. فتطور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان يسير في اتجاه قيام روابط بين اللبنانيين وبلورة وعي اجتماعي يتجاوز حدود الانقسامات التقليدية وقد بينت التحقيقات الاجتماعية الميدانية بروز تيار واسع في اوساط المواطنين ينبذ التعصب وسياسات الامر الواقع، ولا بد من الاستفادة من التجربة الحزبية السابقة لخوض تجربة جديدة يتم فيها تخطي اخطاء الماضي، ومن العوامل التي تساعد على ذلك نظام انتخابات نيابية يلاءم قيام احزاب تخترق الانقسامات الموروثة، واعتماد بنيات تنظيمية حزبية مرنة تفترض حدا ادنى من الالتزام الحزبي، ووضع قانون ينظم الاحزاب على اسس حديثة، ويقوم على توازن بين الشروط الواجب توافرها في الحزب وحرية انشاء الاحزاب.

ان الاحزاب الملتزمة بالنهج الديمقراطي هي ركن من اركان

الديمقراطية، والديمقراطية في لبنان، وان لم تكن من نتاج تطوره المجتمعي، فهي نظام لا بديل منه وهي الاكثر ملاءمة لواقعه التعددي، واذا كانت التجربة الديمقراطية في لبنان لاقت صعوبات كبيرة نتيجة انماط العلاقات التقليدية السائدة في المجتمع اللبناني، فلا بد من تذليل هذه الصعوبات عن طريق تحديث هذه العلاقات، من خلال التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك عبر سياسات تضعها الدولة وتساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب، والتمسك بالديمقراطية نظام حكم ونهج في الممارسة السياسية ونظام قيم. فالتجربة الديمقراطية تصلح نفسها بفعل الممارسة الديمقراطية، والديمقراطية لا تتطور الا بمزيد من الديمقراطية.

الأشقر

وطرح الموضوع، على الأثر، على النقاش. فقدم السيد يوسف الأشقر (الرئيس السابق للحزب السوري القومي الاجتماعي) مداخلة، قال:

«عنوان المحاضرة التي قدّمها الدكتور عصام سليمان «التجربة الحزبية في لبنان وآفاق تطورها» يَعد بمعالجة نقطتين: التجربة الماضية، ومستقبلها.

لكن المعالجة الواسعة، نسبيًا، اقتصرت على النقطة الأولى، إذ جاءت معالجة النقطة الثانية قصيرة جداً وبشكل خاتمة مبتسرة.

وكان بوسع الدكتور سليمان، في رأينا، أن يقدم شيئا أغنى وأشد تحديدا في النقطة الثانية، يكون متلائما مع معالجته للنقطة الأولى ومكملا لها. لا سيما أنه، في معالجته للتجربتين الحزبية والديمقراطية في لبنان، قد انطلق من قواعد منهجية صحيحة بوضعه هاتين التجربتين في سياقهما التاريخي والاجتماعي والسياسي والفكري، وباعتماده منهجية مقارنة بين السياقين، الغربي واللبناني، في ما يخص هاتين التجربتين. وكنا نتوقع ان يستنتج، استنادا الى هذه المنهجية، الأوليات المفتقدة في الحياة اللبنانية، لا سيما السياسية منها، والتي لا يستقيم من دونها، امر الديمقراطية والأحزاب والوحدة الوطنية، فتبقى اشكالا بدون مضمون أو أشكالا جميلة على مضمون نقيض.

ما نعنيه، هنا، تحديدا بالأولية المفتقدة، هو المجتمع المدني. المجتمع المدني بواقعه، وقيمه، ومفاهيمه، وأنماط علاقاته. فالمجتمع المدني هو شرط الديمقراطية. لا ديمقراطية من دون مواطَنَة. والمواطنة هي الرابطة الجامعة، الملازمة للمجتمع المدني، وهي أساس الإنتماء. وقيم الديمقراطية من مساواة وعدل وحقوق انسانية، هي قيم غير موجودة في الحياة الطائفية والمذهبية. كما أن المفاهيم الديمقراطية حول قيمة الانسان والحريات وسيادة القانون ومبدأ فصل السلطات هي مفاهيم لا تقوم ولا تستقيم في غياب المجتمع المدني.

فالتحولات الجذرية التي عرفتها اوروبا والتي تحدث عنها الدكتور سليمان في عرضه لنشوء الديمقراطية الغربية ومفاهيمها

وقيمها، انما هي تمخض وولادة المجتمع المدني في الغرب، بعد أن تخبطت اوروبا، على امتداد الف سنة، في ما دعي بالقرون الوسيطة بينما هي، في الحقيقة، القرون الأولى لولادتها الجديدة بعد انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية، وعودة أوروبا، على يد البرابرة الذين اجتاحوها، الى نقطة الصفر في عمرانها، وانماط حياتها، وروابطها الاجتماعية، وقيمها، ومستوى حياتها.

ولعل أفظع ما اصاب اوروبا الرومانية في حوض المتوسط الغربي على يد البرابرة هو تدمير المجتمع المدني وروابطه، وسيطرة الروابط القبلية البربرية لقبائل متناحرة ومتدافشة، حتى انتهت اخيراً إلى الاستقرار العمراني، فإلى روابطها الجديدة في عمرانها الجديد المستقر، وهي روابط المجتمع المدني الجديد في المجتمعات القومية الأوروبية الجديدة.

أما تجربتنا التاريخية فشبيهة بالتجربة الغربية في وجوه، ومختلفة عنها في وجوه اخرى. فنحن مررنا، ولا شك، في عصور إنحطاط طويلة يمكن وصفها بالقرون الوسطى العربية، فقدنا في خلالها الكثير من روابطنا الاجتماعية الجامعة، ولانزال نعاني من تغليب الروابط الاجتماعية الانحطاطية المفرقة، من قبلية وطائفية ومذهبية وغيرها.

ولكننا لم نعد الى الصفر واحتفظنا بروابط جامعة، وهي روابط تعود، الآن، بقوة، معبرة عن وحدة حياتنا، وتتقدم بخطوات واسعة. وقد لاحظ الدكتور سليمان الواقع في آخر محاضرته، فقال:

«فتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان يسير في إتجاه قيام روابط اللبنانيين وبلورة وعي اجتماعي يتجاوز حدود الانقسامات التقليدية، وقد بينت التحقيقات الاجتماعية الميدانية بروز تيار واسع في أوساط المواطنين ينبذ التعصب وسياسات الأمر الواقع».

هنا كنا نتوقع ان يعتمد الدكتور سليمان هذه الظاهرة الصحية في مجتمعنا، نقطة انطلاق لرؤية جديدة لواقع مجتمعنا الذي لا يجوز اختصاره بالبنية التقليدية وبالقوى الطائفية والمذهبية، بل قد يكون التيار الذي يلاحظه الدكتور سليمان هو أكثرية الشعب اللبناني. ولكنها أكثرية غير مفعلة وغير منظمة وهي غير ممثلة، بما تستحقه، في الدولة اللبنانية في ظل النظام السياسي القائم، وهي غير معترف بها كقوة سياسية اساسية قد توازي، بمفردها، مجموع القوى السياسية الطائفية المنضوية تحت ألوية المرجعيات الطائفية التي تتقاسم الدولة.

وهنا نقول أن الدكتور سليمان قد يكون بالغ في ما نسبه الى المجتمع ذاته من مساوىء، وهي، في الدرجة الأولى، مساوىء النظام السياسي في معظمها. فهو يقول في كلامه عن الأحزاب اللبنانية انها «عبرت في تركيبتها السياسية عن واقع تركيبة المجتمع اللبناني، والمرحلة التي بلغها في سياق تطوره التاريخي، فجاءت معظم الأحزاب ذات تركيبة طائفية».

وفي رأينا ان الأحزاب الطائفية قد عبرت، جزئيا، عن حالة المجتمع، وكليا، عن النظام السياسي في لبنان. واذا كان التيار

الواسع الذي يلاحظه الدكتور سليمان لم يعط حق قدره في الحياة السياسية، وبالتالي في الحياة الحزبية، فلأن النظام السياسي في لبنان قد سلم كل إمكانات الدولة تقريبًا الى القوى الطائفية، وسمح للقوى والمرجعيات الطائفية بأن تختصر صورة المجتمع بها وأن تحارب التيار الآخر بوسائلها التقليدية وبوسائل الدولة، التقليدية والحديثة.

توقفنا طويلا عند هذه النقطة لأننا نعتبرها نقطة محورية، في وصف ما هو قائم، وفي تعيين ما يجب ان يقوم لإصلاح الحياة السياسية وإقامة ديمقراطية تعزز الحياة الحزبية وتتعزز بها. ففي رأينا ان نقطة الانطلاق، للخروج من الحلقة المفرغة، هي في العمل لتحويل هذا التيار الواسع الذي اشار اليه الدكتور سليمان، الى قوة سياسية اساسية او الى اساس جديد في الحياة السياسية. هذا يعني، تحديدا، ان تقوم احزاب وقوى سياسية تلتقي على التسليم بالمجتمع المدني وعلى ضرورة تعزيزه، وتختلف وتتبارى حول كيفية تطويره وترقيته وتنميته وتوعيته. فتتحقق، بذلك، ثوابت لاستقرار الحياة السياسية الديمقراطية، كما تتحقق التعددية الحزبية في مناخ من الحرية الراقية حيث يصبح «الآخر» شريكا في قضية واحدة ولكن من موقع مختلف، ومنافسا على خدمة القضية الواحدة من وجهة نظر مختلفة. وعندئذ نخرج من الديمقراطية التوافقية غير الموفقة، ومن ديمقراطية الطوائف التي يقوم مبدأ الأكثرية والاقلية فيها على الكثافات العددية لأبناء الطوائف، بما يمثله من اطماع أو مخاوف طائفية. نحن نؤكد ان

ما نقوله لا يتناقض مع المنطلقات التي اعتمدها الدكتور سليمان، ومع الاتجاه الذي يدعو اليه. فهو أضاء على التجربة الحزبية اللبنانية من موقع متحرر، وموضوعي، كما أنه رسم اتجاها لتعزيز الديموقراطية ودور الحياة الحزبية من موقع التفاؤل بالتيار الجديد والإيمان بدور الأحزاب وضرورة وجودها على اسس جديدة. ولكن لنا على محاضرة الدكتور سليمان، في هذا الشأن، ثلاث ملاحظات:

الأولى: ان ما قاله عن افق التغيير والتطوير اقتصر على مقطع او مقطعين من المحاضرة وقد جاء في كلام عام، وهو لا يتناسب مع التبسط الذي اعتمده ومع الكلام المحدد الذي قاله في تصوير الواقع القائم.

الثانية: انه اكتفى بالاشارة الى الصعوبات القائمة في المجتمع ولم يشر الى الصعوبات التي يشكلها النظام السياسي الطائفي القائم والذي يفتعل صعوبات ليست قائمة في المجتمع، او يزيد ويعقد الصعوبات القائمة فيه.

الثالثة: لم يتوقف الدكتور سليمان بالقدر الكافي عند الجوانب الايجابية القائمة في المجتمع، للتأسيس عليها في عملية التطوير والتغيير، بقدر ما توقف عند الجوانب السلبية في المجتمع لتفسير تخلف الديمقراطية وطائفية غالبية الاحزاب.

يبقى بعض الملاحظات نوردها، باختصار، في نهاية تعقيبنا:

أ ـ المراجع التي اعتمدها الدكتور سليمان في مستهل محاضراته تعود الى اوائل هذا القرن، أي انها من وحي

تجربة القرن التاسع عشر، الحزبية والديمقراطية.

ب ـ يقول ان نشأة الأحزاب في لبنان ارتبطت بالديمقراطية، وهذا غير دقيق بالنسبة الى عدد منها على الأقل.

ج ـ يقول في الأحزاب ذات المنشأ غير الطائفي انها ما لبثت ان اصطدمت بواقع البنى المجتمعية وأنماط العلاقات التقليدية، فلم تتمكن من التحرر تماماً من العصبيات الطائفية. وهذا الوصف غير صحيح في رأينا ولا يجوز تعميمه.

د ـ يقول ان الأحزاب القومية رفضت الدولة، ولم تميز بين النظام السياسي والدولة، وأعتبرت ان الوحدة الوطنية تخدم الكيان والنظام. هذه الأحكام هي، في رأينا، غير صحيحة، والعكس هو الصحيح. مع الاشارة الى ان النظام اللبناني يستخدم الدولة ومؤسساتها ووسائلها لخدمة اغراضه. وقد يكون، هنا، حدث الالتباس عند الدكتور سليمان.

هـ ـ بعض الأحكام العامة حول عدم إسهام الاحزاب في نشر قيم الديمقراطية، وبلورة اتجاهات الرأي العام، وتحقيق التوازن السياسي، غير دقيق وهو يحتاج الى مناقشة. كما انه من المستغرب ان يؤخذ على الأحزاب غير الطائفية انها لم تمد النظام السياسي الطائفي بنخب جديدة.

وفي ختام الخاتمة لا بد من الاعتراف بأن محاضرة الدكتور سليمان سلطت انوارا جديدة وموضوعية على التجربة الحزبية في

لبنان في نشوئها ومسارها، ولا سيما في خلال الحرب اللبنانية. ونحن نعتقد ان الدكتور سليمان لم يظلم الأحزاب بل رحمها في هذا المجال. ولعل في الاضواء التي سلطها ما يشكل دليلاً وعنصر توعية للمقبلين على العمل السياسي ولا سيما الحزبي، كما يشكل حافزا ودليلا للأحزاب اللبنانية كي تعيد النظر في مسلكها وقواعد عملها وتوجهاتها.»

بقرادوني

ثم قدم المحامي كريم بقرادوني (نائب رئيس حزب الكتائب اللبنانية) مداخلة ثانية، مختصرها:

أولا: لم يعالج المحاضر كل الموضوع بل **جزءا منه**. عالج «التجربة الحزبية» لكنّه لم يتناول «أفق المستقبل»، واكتفى بملامسة المستقبل في الخاتمة وبشكل سريع وغير واضح، مما حملني على طرح ثلاث أسئلة لم ألق لها جوابا:

. هل يرى أنّ الأحزاب **ضرورة** للديمقراطية والوحدة الوطنية في لبنان أم **يمكن الاستغناء عنها؟**

. **هل يرى أنّ الأحزاب الحالية قادرة أن تتطوّر** أم محكوم عليها **بالسقوط؟**

. **هل يرى من الضرورة العمل على انشاء أحزاب جديدة أم توجد صيغ أخرى** أكثر ملائمة أم أكثر تطوّرا؟

ثانيا: لم يخرج المحاضر في معالجة الجزء المتعلّق «بالتجربة الحزبية» عن **السياق الدارج والمتعارف عليه** في السنوات الأخيرة والقاضي بادانة الأحزاب واعلان فشلها وافلاسها. وقد أورد بشكل علمي ومنظّم هذه الانتقادات المتداولة.

أنّي أشارك المحاضر في العديد من الأمور التي ذهب اليها، غير أنّ **مأخذي الأساسي** عليه أنّه لم يلحظ أي ايجابية في كل التجربة الحزبية وأشار الى السيئات التي انعكست برأيه سلبا على الديمقراطية اللبنانية وعلى الوحدة الوطنية، وكأن الديمقراطية والوحدة كانتا بحالة أفضل لو لم تكن الأحزاب موجودة. لقد غيّب محاضرنا الكثير من **المعطيات الايجابية** التي أنتجتها التجربة الحزبية في لبنان نذكر منها على سبيل المثال:

. أن الأحزاب على الرغم من نواقصها شكّلت في الستينات **صيغة سياسية أكثر تقدّما وحداثة** من صيغ الكتل السياسية وخصوصا صيغ الاقطاع السياسي.

. أنّ الأحزاب **أغنت** النقاش السياسي، وساهمت في تحريك **الحياة السياسية**، وطرحت **القضايا** الكبرى: يمين ويسار، الليبيرالية والاشتراكية، الوحدة العربية والدولة القطرية، الثورة والاصلاح.

. أن الأحزاب حقّقت مجموعة من **المكاسب الاجتماعية** وساهمت في إطلاق الحركة النقابية والمطلبية على صعيدي العمال والطلاب وخرّجت **نخبا قيادية** لعبت أدواراً مهمة منذ الستينات.

ثالثا: في الخلاصة كنت أتمنى لو كان المحاضر **أكثر موضوعية وأكثر اقداما** في طرحه. وتفترض **الموضوعية** أن يذكر المحاضر كل السيئات التي يراها في التجربة الحزبية دون مسايرة أو موارية وفي الوقت نفسه أن يسجّل الايجابيات على رغم كل شيء.

كما كان يفترض بمحاضرنا، وهو قادر ومهيأ لهذا الأمر، ان يساهم في تحديد الأطر والمفاهيم الفكرية حول مستقبل العمل الحزبي في لبنان، ولا يكتفي بتكرار الكلام المتداول في مختلف الأوساط السياسية والثقافية.

أنّي واثق أن كل مقاربة فكرية حول مستقبل الأحزاب تلقى الترحيب لدى العديد من الأحزاب، خصوصا تلك التي تقوم **بمراجعة نقدية**، كما يفعل الحزب الشيوعي وحزب الكتائب اللبنانية.

أنّ كل مساهمة في هذا المجال وفي هذا الوقت سيكون لها التأثير الايجابي على مستقبل العمل الحزبي في لبنان. وأنّي على يقين أنّ النهضة الحزبية في لبنان هي جزء من نهضة لبنان، ونهضة لبنان تنعكس نهضة حزبية لبنانية، وهي في ظنّي ضرورة للديمقراطية والوحدة الوطنية.

مقلد

وقدم الدكتور محمد علي المقلد (استاذ جامعي) مداخلة ثالثة:

«أنطلق في مناقشتي ورقة العمل حول «التجربة الحزبية في

لبنان وأفق المستقبل» من الموافقة على ما جاء فيها، ومن موقع التقدير لصاحبها الدكتور عصام سليمان.

أما الاختلافات أو الفروقات الصغيرة مع بعض تفاصيلها فهي عائدة لسببين:

الأول هو أن د. سليمان، في حكمه على التجربة الحزبية إتخذ معيارًا أساسيًا هو موقف الاحزاب من الديمقراطية، بينما تنطلق قراءتنا نحن من معيار آخر هو الموقف من الدولة الحديثة على ما بين الدولة والديمقراطية من علاقة جدلية.

والثاني هو أن د. سليمان كان حريصًا على الالتزام بمبادىء البحث العلمي الاكاديمي بينما تميل قراءتنا الى ملامسة السياسة.

أولا: بين الاحزاب اللبنانية، يمينًا ويسارًا أواصر قربى وطيدة تجعلنا نميل الى الاعتقاد أنها حزب واحد بنسخ متعددة، وإلى الحكم عليها بأنها أحزاب ستالينية بالمعنى الكامل للكلمة رغم عداء بعضها أو معظمها للستالينية وبياننا على ذلك ما يلي:

١ ـ إنها جميعًا تنطلق من الاعتقاد بأن كل واحد منها يملك الحقيقة كاملة، دون سواه من الاحزاب، الأمر الذي يستبعد التفاعل فيما بينها ويؤسس لعلاقات صراع قائمة على العنف، وقد استفادت في ذلك من تجارب الأحزاب في العالم العربي، هي تجارب قامت كلها على العنف.

٢ ـ تقوم هذه الأحزاب كلها على رفض الآخر، أي أنها

تستبعد الديمقراطية من قاموسها السياسي، في علاقتها فيما بينها، وفي علاقاتها الداخلية على حد سواء. ولهذا يعتمد تنظيمها الداخلي على سلطة الشخص الذي يحتل المستوى الاعلى من الهرم التنظيمي، أمينًا عامًا أو رئيسًا أو أميرًا، وهذا اللقب الأخير مستخدم في بعض الأدبيات الحزبية، وهو بليغ الدلالة على ما نقول.

٣ ـ تقوم برامج الأحزاب على مقولات فلسفية يسعى حاملوها إلى «تطبيقها» على الواقع، أي على إلزام الواقع بقبولها والتكيف معها، وعند التعارض تسعى الاحزاب الى لوي عنق الواقع وتحميله مسؤولية الممانعة، متهمة إياه بأن الخطأ يكمن فيه لا في النظرية. يعني ذلك باختصار، أن هذه الأحزاب هي أحزاب ايديولوجية وما الخلاف بينها إلا خلاف ايديولوجي تغيب عنه وقائع الحياة اليومية والظروف المادية الملموسة وتحضر فيه بقوة غيبيات من كل نوع.

٤ ـ تشترك الاحزاب في ميزة أخرى وهي اعتمادها على فكرة الطليعة التي تحكم من هو أدنى خبرة منها. ولهذا فالحزب، بما هو طليعة يوجه العامة، على غرار ما توجه الطليعة داخل الحزب عامة الحزبيين، وفي هذا تجسيد آخر لغياب الديمقراطية والتفاعل الحي والايجابي بين شرائح الحزب وبين الحزب وشرائح المجتمع.

ثانيا: قامت فكرة الاحزاب الحديثة مع قيام الدولة الحديثة، وذلك لكي تعبّر الاحزاب عن انتقال جدي وجذري من مرحلة الولاءات الطبيعية (العائلة، العشيرة، الطائفة...) الى مرحلة الولاءات الحرة (مؤسسات المجتمع المدني) وعلى هذا الاساس يمكن الحكم، بكل راحة ضمير، أن الأحزاب الطائفية ليست أحزابا ومن الافتئات على فكرة الحزب أن يطلق عليها في الأدبيات السياسية اسم الأحزاب، ومن الأولى أن تستبعد كل التنظيمات الطائفية من قائمة مؤسسات المجتمع المدني فتسمى ميليشيات غير مسلحة للطوائف، وبحكم تركيبها الميليشياوي هذا لم تجد صعوبة كبيرة في تحولها خلال الحرب إلى تنظيمات عسكرية.

أما الأحزاب غير الطائفية، أي العلمانية، التي اخترقت الطوائف وانتشرت في معظمها، فهي بدورها قائمة على نوع من التنظيم قريب جدًا من أن يكون عسكريًا ولهذا تساوت مع الأولى في سرعة تحولها إلى ميليشيات مسلحة.

من ناحية أخرى وقفت الاحزاب، الطائفية بخاصة، ضد قيام الدولة منذ اللحظة الأولى وأسست لخرق السيادة الوطنية، ممهدة لكل اشكال الخرق اللاحقة التي مارستها أحزاب اليسار، ومارسها الفلسطينيون وسواهم. ذلك أن الدولة اللبنانية، مدعومة بقوى «الاحزاب» أي الميليشيات الطائفية اليمينية ارتضت على نفسها، لكونها دولة طائفية، أن توزع سيادتها الى سيادات بين الطوائف والمناطق وأمراء العائلات، فقامت على أساس ذلك دولة المحاصصة الطائفية بديلا عن الدولة المركزية.

لم تقتصر فكرة رفض الدولة المركزية على ميليشيات الطوائف بل تعدتها إلى أحزاب اليسار التي رفضت بدورها الفكرة ذاتها ولم تعترف بها وسعت الى استبدالها بالدولة القومية او الاشتراكية او الاسلامية (تبعًا لايديولوجيات هذه الاحزاب)، وبهذا تساوت الاحزاب جميعًا في موقفها من بناء الدولة، وهو موقف سلبي عمومًا، مما أوجد تربة صالحة على الدوام لانهيار مؤسسات الدولة كلما اختل التوازن الداخلي أو الخارجي.

ثالثًا: اذا كانت الديمقراطية الحديثة، كما يقول د. سليمان، «نظامًا يضمن الحريات السياسية وحقوق الانسان ويوفر مقدارًا من المساواة، ويضع حدًا للعنف في عملية الصراع على السلطة» فمن الممكن القول إن النظام اللبناني نظام غير ديمقراطي، رغم الهوامش الكبيرة من الحريات فيه، ورغم تميزه عن الأنظمة التي قامت في المحيط العربي. ذلك أن الديمقراطية المتوفرة فيه هي هامش ضروري لحماية التوازن الطائفي بينما الديمقراطية الحديثة هي الشرط الضروري لتجاوز الطائفية لا للحفاظ عليها. ولهذا يمكن القول إن الديمقراطية القائمة كانت سببًا لحصول اشكال من العنف، ولو غير مسلح، في الصراع على السلطة، وإلغاء للديمقراطية بمعناها الحديث. فعمليات الإبعاد القسري، غير المسلح، كالتي حصلت أيام الرئيس كميل شمعون، والمكتب الثاني بعده، عنف؛ نظام الانتخابات الأكثري عنف (لانه يستبعد قوى كثيرة

من المشاركة في السلطة)؛ وجود معارضة من طبيعة السلطة بأدواتها وأساليب عملها وبرامجها هو عنف يمارس من قبل أهل النظام، موالاة ومعارضة، بحق السواد الأعظم من الناس؛ قيام الترويكا بما هو تعطيل لمبدأ الفصل بين السلطات عنف، إلغاء أجهزة الرقابة والتدخل في شؤون القضاء عنف يمارس بحق الدستور والقوانين؛ فضلًا عن أن منطق المحاصصة في تقاسم ثروات الدولة ومؤسساتها الادارية هو من أقصى درجات العنف بحق الديمقراطية.

لهذه الأسباب جميعًا، يمكن القول إن الاحزاب وإن لوَّنت خطابها السياسي بمصطلح الديمقراطية، عملت ضدها، بل لمزيد من الدقة، عملت بموجب تعريف للديمقراطية يتيح لها الوصول الى السلطة، حتى اذا وصلت انقلبت على الديمقراطية. واذا لم يتجرأ أحد من الاحزاب في لبنان على اعلان ذلك صراحة، فقد حصل ذلك عمليًا في كل المحيط العربي، وبصورة صريحة ومعلنة في خطاب الجماعات الاسلامية في الجزائر.

رابعًا: لعبت أحزاب اليسار دورًا ايجابيًا في التعبئة حول القضايا الاجتماعية، كما يقول د. سليمان. ويمكننا أن نضيف، إنصافًا للحقيقة، انها لعبت الدور ذاته، أي الايجابي، في التعبئة ضد الطائفية، بل في اختراق الحصون الطائفية والتأسيس لوحدة وطنية حقيقية، أي لتأمين الشرط الثاني من شروط الدولة الحديثة (شروطها الشعب، الارض، السيادة). نعني به شرط وجود شعب واحد، وكان ذلك أحد أسباب الحرب الأهلية (هناك أسباب كثيرة

غيره)، حيث إنبرى اصحاب منطق المحاصصة في الدولة إلى تفجير الصراع المسلح للحؤول دون انهيار امتيازاتهم.

غير أن هذا الدور الايجابي ترافق مع آخر سلبي حيث شاركت أحزاب اليسار واليمين بالتحضير والتعبئة للحرب الأهلية على نطاق واسع.

خامسًا: ما هو الحل؟

يبدأ الحل بضرورة قيام الاحزاب بعملية نقد ذاتي جريئة، معيارها الأساسي في ذلك: كيف نبني الدولة الحديثة، أي الدولة الديمقراطية؟

وبناء عليه بيَّنت الحرب بخاصة، والتجربة اللبنانية بعامة، ضرورة وجود أحزاب شيوعية وقومية، ولكن بعد نفض الغبار عن التجربة السابقة، وذلك بهدف تأصيل هذه الأحزاب في التربة اللبنانية وجعلها جزءًا عضويًا من بنية هذا البلد لا مجرد امتداد لأحزاب خارجية.

كما بينت التجربة أن لبنان بحاجة لما أسماه غرامشي بالكتلة التاريخية، وعناصرها متوفرة في لبنان داخل مؤسسات المجتمع المدني، وبين المثقفين والنقابيين وفي صفوف موقعي بيان ال٥٥ وبيان العشرة وبيان ال٦٠٠ وبيان ال١٢٨، ومن بينهم ينبغي أن ينطلق تيار وطني ديمقراطي، يكمل عمل الأحزاب ولا يكون بديلاً عنها، ويؤسس لقيام دولة لبنان الحديث، الدولة الديمقراطية دولة العدالة والمؤسسات والدستور واحترام القانون، دولة الكفاءة وتكافؤ الفرص.

المجتمع المدني: الانماء الاقتصادي

بعد الظهر استأنفت الندوة اعمالها بجلسة ثالثة في موضوع «المجتمع المدني: الانماء الاقتصادي». ترأس الجلسة النائب السيد فؤاد السعد وحاضر فيها الدكتور فؤاد ابي صالح وعقب على محاضرته المهندس عطا جبور.

السعد

قدم النائب السعد للجلسة الثالثة بكلمة قال فيها:

اراد منظمو هذه الندوة (الهيئات الاهلية للعمل المدني ومؤسسة فريدريش ايبرت) تخصيص الجلسة الثالثة لموضوع علاقة المجتمع المدني بالانماء الاقتصادي لما رأوا من اهمية للدور الذي بامكان المجتمع المدني القيام به في مجال الانماء الاقتصادي ولانعكاسات هذا الانماء بدوره على المجتمع المدني في لبنان.

يتحدد دور الانماء الاقتصادي وفعاليته ومفهومه وتفاعلاته ضمن وفي وعلى ومع المجتمع المدني من جانبين رئيسيين:

الجانب الاول: من خلال المشاركة المحلية او الاهلية في عملية التحضير للقرار ومتابعة تنفيذه.

الجانب الثاني: هو ما يتعلق بالهيئات الاهلية ومدى ارتباطها بالمجتمع المحلي.

اذ ان النظرة الجديدة بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي وانهيار كل نظرياته للانماء والاقتصاد والمجتمعات المدنية وتفاعلاتها، وبعد ان اتخذت الهيئات النقدية الدولية (اعني البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) المبادرة في كل ما يتعلق بشؤون الانماء والاقتصاد، تتجه (النظرة الجديدة) نحو تعميم فكرة تقليص دول الدولة في عملية التنمية وصولا الى الخصخصة وهيمنة الشركات الكبرى عليها.

ان المرادف لهذه المقولة هو بتقوية وتعزيز دور الهيئات الاهلية، بحيث تأخذ على عاتقها الجزء الكبير من المهام التي تقوم بها الدولة. وهذا ما سيؤول الى اعتناء الهيئات والمنظمات الدولية بالنتائج السلبية بغية ترشيدها.

وهو ما يرتبط بالمقولات التي كانت سائدة من قبل. اذ ان الطرح الليبرالي الحديث يفضي الى ان التنمية بحكم الظرف، وليس من خلال السعي للاستفادة من ثمار التنمية وانعكاسها على المجتمع المدني، في زيادة القدرات الذاتية وابتكار مجالات فاعلة في عملية التنمية المستمرة والمتطورة.

ان مفهوم التنمية المستديمة يهدف الى ان التنمية الحاضرة يجب ان تنعكس على الاجيال المقبلة. ويندرج ضمن هذا السياق:

- مراعاة مسألة عدم الاضرار بالبيئة.

- المواد الخام والدقة في استخراجها.

- عدم استنزاف الثروات الطبيعية.

- البنى التحتية بشقيها البيئي والاقتصادي، بحيث لا يعقل ان يكون مستوى الدين العام كثيفا ومرهقا، بترتيب الالتزامات على الاجيال المقبلة.

- التنمية البشرية وفيها ما يتجاوز تنمية الموارد البشرية (كعامل من عوامل الانتاج) من خلال النظر للانسان كهدف للتنمية وصانع لها. ومن هنا يستلزم العمل على تنمية قدراته الصحية والفكرية والجسدية الغذائية.

وهذا ما يتطلب بالطبع مشاركة الانسان. فتكون التنمية للبشر: تنمية لأجل البشر وبواسطة البشر. وهو ما يؤكد اهمية مشاركة المجتمع المدني في التحضير والقرار والتنفيذ والاسهام في التقييم.

ابو صالح

وحاضر، على الاثر، الدكتور فؤاد ابي صالح (رئيس سابق لجمعية الصناعيين اللبنانيين) في الموضوع، قال:

الكلام على المجتمع المدني يتناول المؤسسات من أي نوع كانت غير تلك المؤسسات الحكومية الرسمية، اي النقابات والجمعيات والتجمّعات والحركات الاجتماعية والدينية، والاخلاقية والبيئية والصحية وغيرها. وتعمل هذه المؤسسات ضمن أنظمة وقوانين خاصة بها.

من هذه المؤسسات ما هو موّقت لمواجهة مشكلة او مصيبة أو حرب عابرة ومنها ما هو دائم يعنى بشؤون الحياة العامة المستمرة، في جميع المجالات.

الأنظمة التي تحكم نشاط هذه المؤسسات متنوّعة جدًا وخاضعة لرأي أكثرية أعضاء هذه المؤسسات ولكنّها ملزمة باحترام القوانين والتشريعات الرسمية وقرارات المسؤولين في الدولة.

ومن الصعب تصوّر شعب بكامله لا ينتظم في مؤسسات مهمّتها تحديد مصالحه واهدافه وصياغتها بأنظمة واضحة والدفاع عنها والسعي الى حمل السلطات الرسمية على تعديل تشريعاتها بما يتفق معها.

فماذا يكون شعب لا توجد لديه مثل هذه المؤسسات؟ مجموعة نمر دون هويّة جماعيّة.

ان هذه المجموعات هي التعبير الأول للشعب عن هويته، والميدان الحقيقي لصراعه من اجل الحصول على حقوقه.

فالنقابات ونقابات المهن الحرّة والجمعيّات والتجمّعات المهنيّة كانت ومنذ أقدم العصور أكثر المؤسسات حيويّة. وقد اعترفت لها السلطات في العهود القديمة بصلاحيات خاصة شبه رسميّة كما ان بعض الدساتير الحديثة في بعض البلدان تحتوي على نصوص تفرض وجود ممثلين عن المهن في مجالسها التشريعية كالدستور الاسباني مثلا.

واذ يبقى المجتمع الأهلي في اي من هذه خاضعًا للسلطة

العامة بما سنت من قوانين وتشريعات، إلا ان هذه القوانين نفسها لا تُصاغ إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار مطالب مختلف فئات الشعب الممثل بمؤسساته المدنية، وتعدّل بشكل مستمرّ على ضوء مطالب هذه المؤسسات.

ان السلطة السياسية المنبثقة من الشعب تتمثّل في البلاد الديمقراطية بالمجلس النيابي وبالمجالس البلدية حيث يُطلب من الناس مرّة كلّ أربع سنوات أو أكثر او أقلّ أن يمارسوا حق انتخاب ممثليهم المفروض عليهم تمثيلهم في جميع حقول الحياة (مهنية كانت أم صحية أم بيئية أم غيرها..). ان الهيئات المدنية تتفاعل بشكل مستمرّ مع أعضائها ومع المجتمع عمومًا وهي تعكس معاناته بشكل واقعي وبكفاءة المتمرّس بالأمر والخبير به.

ولمّا كانت الهيئات المدنية هي التشكيلات العضوية الاولى والحتمية لكل مجتمع فهي بطبيعة الحال تظهر وكأنّها البديل للمؤسسات الرسميّة، وربّما المزاحم لها والشاهد على تقصيرها او نجاحها امام الرأي العام.

ينشأ الانسان وهو تابعٌ لعائلة ولقرية ولطائفة، ويمارس مهنة لها مؤسساتها وينخرط بتجمعات أهليّة، هذه التجمّعات التي ينتمي اليها ليس لها سلطة قانونية حاسمة في الوقت الذي يشكّل انتماؤه الوطني سببًا لتشكيل مؤسسة سياسيّة واحدة تحتكر السلطة وتفرض على بقية الهيئات والمؤسسات المدنية تشريعًا يفترض ان تلتزم به.

فعلى هذه السلطة السياسية، إذًا، مسؤولية خطيرة جدًا وتزداد

خطورتها بمقدار احتكارها للسلطة ولحق التشريع وفرض القواعد التي تراها مناسبة على الهيئات الأخرى.

فهي لهذا السبب بالذات ملزمة بأن تعي مطالب الهيئات والجمعيّات والنقابات وان تبقى بممارستها للسلطة قريبة منها وعلى مسافة متساوية التمثيل وحفظ التوازن وتأمين العدالة.

لذلك عندما تتناسى السلطات الرسمية هذا الواقع تقع في الخلل الذي يخلق البلبلة ويضعف سلطتها في بعض الحالات الى حدّ تغيب فيه عن الساحة وتحلّ محلّها تلك الهيئات والتجمّعات والتكوينات الأهليّة الأخرى او مؤسسات جديدة على تباينها وتضافرها والفوضى التي تنشأ عنها كما حصل في لبنان بالذات لبضع سنوات خلت عشناها جميعًا.

المجتمع الوطني ككلّ ممثل بمجلسه النيابي بشكل نظريّ مجرّد بعيد عن معاناة الشعب اليومية واحلامه. اما المجتمع الوطني الممثل بهيئاته المدنية المتنوعة فهو مجتمع حيّ واقعي متحرّك يعكس طموحات الناس ومعاناتها وتوجّهاتها ولو أنّه إذا تُرك دون مظلّة القانون السياسي ينحرف وينزلق الى الفوضى.

للمؤسسات الرسمية القابضة على السلطة دور وللمؤسسات الاهليّة التي هي النسيج الفعلي والتعبير الاولي للشعب دور، ولا يمكن لأي من الدورين ان يتخلى عن الآخر.

ربّ قائل ان التمثيل السياسي يتضمّن ويحتضن التمثيل الفئوي سواء كان مهنيًا انسانيًا بيئيًا مناطقيًا طائفيًا او غيره، وهذا ما يعطيه اهمية أكبر بكثير من التمثيل عبر الهيئات المدنيّة... لذلك يرى

هذا البعض بأن هذه الهيئات الأخيرة لا تلعب سوى دور هامشي وبالتالي يتضاءل دورها وتذوب أمام ممارسة السلطة السياسيّة. . .

الواقع الملموس غير ذلك حتّى في بعض الامور التي يلامس فيها التمثيل والنشاط المهني والتمثيل والنشاط السياسي.

يبقى هنالك فرق قوي ودائم بين النقابات العمالية في بريطانيا وحكومة العمّال ولو أن هذه الأخيرة قد صعدت الى الحكم على يد النقابات العمّالية.

والمسؤوليّة الحكومية ستبقى أشمل وأكثر موضوعيّة لدى الحكومات منها لدى التكوينات العضوية التي أوصلتها الى الحكم.

وستبقى المؤسسات والهيئات المدنية متحركة تؤثر بالمسار السياسي دون ان تتمكن من الحلول محلّه دائمًا.

من هنا تظهر جليًا أهمية المجتمع المدني وأكاد أقول الجبهة المدنية بمختلف مؤسساتها وحركاتها القوية منها والضعيفة القديمة منها والحديثة الثابتة في تفكيرها ونظريّاتها والباحثة عن هويّتها، كلّها تكوينات عضوية غنية غنى الحياة متباينة في أهدافها ومصالحها ومطالبها متغيّرة بشكل متواصل، لها ديناميكيّة الكائن الحيّ المتطوّر في مقابل السلطة السياسية الجامعة النظرية المنطقية ميدان تسوية الصراعات الاهليّة وتهدئتها وتنظيمها ولسوء الحظ تحجيرها ايضًا.

لذلك سيبقى المجتمع المدني الروح المتحركة التي تفرض على الكيان السياسي تطورًا مستمرًا. والصراع الديناميكي بين

الهيئات المدنية والسلطات السياسية هو المحرّك الاول للتشريع وعلى خانته توضع جميع المكاسب الحضارية (حقوق المرأة وسوى ذلك). نستنتج من هذا ان موضوع التمثيل في الهيئات التي تؤلف المجتمع المدني أمر مهم وخطير يقتضي ان نعي اهميّته البالغة لأن مجتمعنا السياسي يكون ما يُريده المجتمع المدني ان يكون.

انني اعتبر ان تخلّف مجتمعنا السياسي هو نتيجة لتخلّف مجتمعنا المدني واعني بذلك مجتمعنا المدني الذي هو مجموعة هيئات وتكتّلات وطوائف ونقابات وجمعيّات وليس مجموعة افراد.

فالفرد اللبناني منطقي عقلاني الى حدّ بعيد وهو متميّز بكفاءاته ونشاطاته وانجازاته كأفضل شعوب الارض، ولكنّه لم يتكمن حتّى الآن من بناء مؤسسات عامة مدنية او سياسية واعية مكتملة الثقافة متفاعلة مع بقية المؤسسات بتناغم تعمل فعلا وليس قولاً لمصلحة المجموعة متجاوزة مصلحة الفرد. ان هذا الخلل في بلوغ مؤسساتنا المدنية عمر الرشد يؤثر سلبًا على مؤسساتنا السياسيّة ويخضعها للبلبلة ولتوازنات مرحلة غير مستقرّة.

والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في لبنان يأخذ اهميّة وبعدًا خاصًا نظرًا للمحنة السياسية التي عصفت بنا والتي اضرّت فيما أضرّت بممارساتنا الديمقراطية حيث جَمّد المجلس النيابي لأكثر من ١٦ سنة وبقيت البلاد دون انتخابات بلدية لأكثر

من ثلاثين سنة وتعوّدنا فكرة التمديد لمؤسساتنا بسبب ظروف منعتنا من الممارسة الديمقراطية الطبيعية، وفقًا للأصول الدستورية، فكانت مؤسّسات المجتمع المدني الميدان الوحيد لممارسة الديمقراطيّة وحق انتخاب الممثلين ولو ان الانتخابات هذه ايضًا تعطّلت او تشوّهت في بعض الأحيان. ان أي مجتمع لا يتجدّد ولا يعود الى قواعده لأستفتائها حول مراميها السياسية الجديدة وحول ممثليها يقع في الرجعيّة السياسيّة ويمهّد لبروز تناقضات اجتماعية خطيرة.

لذلك كانت الحياة شبه الطبيعية التي عاشتها مؤسّسات المجتمع المدني طوال هذه الحقبة الصعبة من تاريخنا المتنفّس الواقي والمجال المفيد للتعبير الشعبي.

فهذه المؤسسات تلعب دورًا مهمًا في إطار سياسة مستقرّة آمنة سليمة وتلعب دورًا أهمّ في أيّام الركود أو الخلل السياسي شرط أن تلتزم مهمّتها الأساسيّة وأن لا تحلّ أو تُحمل على الحلول محل السلطة السياسيّة.

يجب تكثيف النشاطات في المجتمع المدني وتطوير المؤسسات التمثيليّة، كما يجب ان تعنى الدولة بسن قوانين تقدّمية بشأنها وان تُعنى بتأمين تمثيل سليم لقواعدها. يجب ايضًا ان تتفاعل مختلف مؤسسات المجتمع المدني بعضها مع بعض وتكوّن قوّة رديفة تمثّل الخط الخلفي لتحمل المسؤوليات العامة عندما تقصر السلطات السياسيّة عن القيام بواجبها، كما يجب ان يتمتع المجتمع المدني بالقوّة اللاّزمة لتمكينه من لعب دور المراقب والمحاسب والداعم لسياسة وطنية سليمة.

علينا ان نتمسك بمؤسساتنا المدنية والاهلية وان نقوّيها ونحصّنها ونطوّرها وندفعها الى مستوى نفس القيمة المجتمعيّة التي تحظى بها المؤسسات السياسية على اختلاف أدوارها. وعلى السلطة السياسيّة ان تحترم قيمتها المجتمعية ولا تهمشها باحتكارها جميع السلطات لوحدها لأن الديمقراطية الصحيحة هي ديمقراطية الشعوب وليس ديمقراطية النصوص.

عطا جبور

وعقب المهندس عطا جبور نقيب المهندسين في الشمال على محاضرة ابي صالح، فقال:

«ان الأفكار التي طرحت في المحاضرة هي غنية وجديرة بالمناقشة الموضوعية.

كلنا يعرف أهمية وضرورة المجتمع المدني وأهمية مؤسساته، ولكن علينا أن ندرس لنعرف ما إذا كان على المؤسسات العاملة في هذا المجتمع أن تتابع القيام بدورها كما هو أم ان عليها التخلي عنه.

مثلاً عندما اشتدت حركة الاضرابات بدأت النقابات تحضر نفسها وكأنها في موقع صدام مع السلطة. إنما في الواقع الموضوع بسيط وهو يرتبط بحاجة هؤلاء الناس لتحسين أوضاعهم المعيشية فطالبوا بذلك. في هذا الوقت بدأ الهجوم على هذه النقابات عن طريق سنّ قوانين جديدة لإنشاء نقابات

جديدة. ونتساءل لماذا في هذا الوقت بالذات تُنشأ نقابات جديدة؟ الموضوع هو السعي للامساك بالقرار، قرار هذه النقابات. نقابات المهن الحرة تقدمت بعدة مشاريع. نقابتا المهندسين اعدتا مشروعًا لتنظيم مهنة الهندسة، وهذا القانون هو شرعي ناقشناه خلال اجتماع نقابتي المهندسين في الشمال وبيروت وقد دافعنا عنه أمام اللجان المشتركة في مجلس النواب فأحيل على التقاعد، وأقول التقاعد لأنه يمكن أن يصدر هذا القانون بعد أن تنتهي مدة ولاية النقيبين عاصم سلام وعطا جبور. إذن نحن نرى أن المقصود هو تغييب مؤسسات المجتمع المدني ومنعها من القيام بدورها بالشكل المطلوب.

السؤال هنا، ماذا تقدم الدولة للمهندسين والأطباء الذين كانوا مصدر دخل للبنان عندما كانت أسواق النفط الخليجية مفتوحة لاستقبال خبراتهم. اليوم بعد أن أقفلت أو تجمدت تلك الأسواق ماذا تقدم الدولة اللبنانية لمهندسيها؟ لماذا تعطى كل تلك المشاريع الكبرى لشركات أجنبية بدل الشركات المحلية؟ مثالاً على ذلك أذكر المدينة الرياضية التي لُزِّم مشروعها لشركة أجنبية لزمتها بدورها لمهندس لبناني يعمل في مكتب لبناني. إذن ألا يمكن للدولة أن تعطِ المشروع مباشرة لشركات لبنانية؟ حتى ان المشاريع التي تعطى إلى لبنانيين تُعطى بطريقة تتخطى مؤسسات المجتمع المدني. فهناك ملتزمون خلقوا لغاية في نفس يعقوب ينفذون مشاريع وهم يبدأون دون أن يعرفوا إلى أين يصلون. مثالاً على ذلك الجسر الذي يبنى على مقربة من هنا (القلمون)

يهدم ويبنى دون مراعاة أصول البناء وقواعده. وعندما تفتش نقابات المهندسين عن السبب ترى أنه يعود لملتزم هذا المشروع المحسوب على سياسي ما.

حتى موضوع البيئة يطرح نفسه نتيجة عدم الإلتزام به من قبل الشركات المعنية.

وهنا نصل الى نقطة مهمة لتنمية المجتمع المدني وهي تتعلق بدور الشباب للنهوض بهذا المجتمع.

أخيرًا علينا ألاّ نتجاهل تأثير الديون المتراكمة على خزينة الدولة ولا الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض بشكل عشوائي فتؤثر بشكل خاص على معيشة الفرد واقتصاد البلد بشكل عام.

المجتمع المدني: الانماء الاجتماعي

في نهاية اليوم الاول للندوة عقدت جلسة رابعة بعنوان «المجتمع المدني: الانماء الاجتماعي»، وقد ترأسها النائب عبد الرحمن عبد الرحمن وحاضر فيها الباحث الاجتماعي السيد اديب نعمه، وعقب على محاضرته كل من السيدة ليندا مطر رئيسة المجلس النسائي اللبناني والدكتور صادر يونس رئيس رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

عبد الرحمن

النائب عبد الرحمن عبد الرحمن افتتح الجلسة بكلمة جاء فيها:

«نقف عند مسألة المجتمع المدني من جانب انمائي أوده أن يكون مشبعًا بروح ديناميكية ترسي وترسخ في آنٍ مفهومًا واضحًا ومدلولاً عمليًا وعلميًا في لبنان حول آلية الانماء الإجتماعي ولا سيما لجهة تحديد سياسة بل سياسات اجتماعية تؤهل الفرد والمؤسسات المعنية للإنخراط الإيجابي في مساحة المشاركة الإجتماعية وشتى حقول الانماء في هذا المجال مرتكزة إلى معطيات الحاضر للإطلالة على مسألة الإنماء الاجتماعي مستقبلاً، فالإنماء يحمل في بذوره في جوهر فلسفته المستقبل، وإلاّ فلا انماءَ فعليًا، إذا لم يعدّ للغد المقبل وادراك واستشراف ما سيكون

عليه هذا الغد من حل متوازن سكاني في أفقيته واسقاطي في الوقوف على جملة المشاكل الحياتية المعيشية المتشابكة بين الخاص والعام ومستلزمات تطور الحياة الصحية والتعليمية والسكنية بل والحضارية، فمن واقع اليوم الى واقع المستقبل... ومن مرحلة الماضي إلى مرحلة التحضير في الحاضر... إلى البدء والتنفيذ المستقبلي نكون قد أعددنا سياسة تنموية، قد امتلكنا بعداً انمائيًا فعليًا يحدد سياستنا ازاء العديد من قضايا القيم الحياتية الكبرى في هذا البلد.

لا أريد أن أدخل في جبهات المصطلحات الواردة حول التنمية ككل، وحول التنمية الاجتماعية تحديداً، بل أؤكد أن التنمية تتكامل وتترعرع في المجتمع المدني لتصبح سمة اجتماعية ملازمة لشعب أو لشريحة بشرية، أو مغيّبة عن الإنماء في حال عدم امتلاك هذا الشعب أو تلك الشريحة لمسألة الإنماء، وهذه ميزة معظم بلدان دول العالم الثالث اليوم نتيجة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وديمغرافية أيضًا.

التنمية الإجتماعية تهدف إلى انسان مستقر يحقق من خلال الاستقرار السياسي والإقتصادي والاجتماعي انسانيته داخل مجتمعه بل وداخل كوكبه الأرضي أي مجتمعه البشري.

وأزمة الإنماء اليوم، هي أزمة الممارسة القائمة، أزمة النماذج التي تمارس والتي زادت فقر البلدان الفقيرة فقراً وترهلاً اجتماعياً، وكرّست الثروة المادية والمعلوماتية العلمية على قمة

شاهقة أضحت بمنأى انساني بعيد عن سواد العدد الأعظم من شعوب قارتنا.

ومن هنا نبحث عن رؤية شاملة، لمفهوم انساني حضاري، عن حلول وطنية تتعلق بشرائح اجتماعية بشرية ولبنان انموذجًا يمكن له أن يكون على طاولة الماضي والحاضر والمستقبل في هذا الجانب. فمن المجتمع الأهلي ومؤسساته إلى المجتمع المدني ومؤسساته نتلمس الخلل ونتحسّس الحلول.

نعمه

وقدم النائب عبد الرحمن الباحث السيد اديب نعمه الذي القى محاضرة بعنوان: «التنمية الاجتماعية في لبنان: المفهوم والسياسات».

قال:

١ ـ مقدمة: مناقشة في مفهوم التنمية الاجتماعية

عاد مصطلح التنمية الاجتماعية للتداول بقوة خلال السنوات الاخيرة. ويرتبط ذلك بالاحساس بعدم كفاية المصطلحات والمفاهيم المتداولة في التعبير عن كلية التحولات والظاهرات التي تجتاح عالمنا المعاصر.

فقد تقدم مفهوم التنمية Développement كمفهوم اكثر شمولا من النمو Croissance الذي غلب عليه البعد الاقتصادي او اقتصر عليه. وشدد علماء الاقتصاد والاجتماع العالم ـ ثالثيين على

جدوى المفهوم الاول في مقاربة مشكلات البلدان النامية. وتوسع استخدامه في السنوات الاخيرة الى حد الالتباس، والصقت به صفات مختلفة تشير الى تغليب احد ابعاد التطور او النشاط المجتمعي. فقيل التنمية الاقتصادية، والبشرية، والمستدامة، والبشرية المستدامة، . . . وقيل ايضا التنمية الاجتماعية. وكان لهذا الاستخدام الاخير اكثر من معنى.

ففي استخدام اول بسيط، عنت التنمية الاجتماعية مجرد اضافة صفة على المفهوم المتداول نفسه، وكان المقصود بذلك التشديد على الجوانب الاجتماعية، اسوة بالتشديد الاخر على الاقتصاد او البيئة. . . وكان تحديد هذا الاجتماعي يتراوح بين الرعاية الاجتماعية المباشرة للفئات الضعيفة والمهمشة، وبين السياسات الهادفة الى معالجة مشكلات اجتماعية اكثر اتساعا: المشاكل الاسرية، اوضاع المرأة او الشباب، العنف في المجتمع، الهجرة. . . ، وكانت قائمة ما يمكن تصنيفه بانه قضايا اجتماعية تتسع او تضيق باستمرار.

الا ان الاستخدام الحالي يتجاوز في احد اوجهه هذا المستوى الاولي. فالتحولات الكبيرة التي شهدها العالم في العقدين الاخيرين طرحت على البشرية اسئلة ذات بعد حضاري شامل. واول هذه الاسئلة كان يتصل بالمسار المتناقض لتطور البشرية. وكان التنافض الصارخ يكمن في ما يلي: لماذا يترافق نمو الثروة والتقدم التكنولوجي مع ازدياد الفقر والتهميش والحروب والتفكك الاجتماعي؟

ان التحدي الاكبر الذي يواجه العالم المعاصر هو في كيفية جعل التقدم المادي المتحقق يشمل كل المجتمعات وكل الناس بشكل متكافىء. فالثروة والتقدم التكنولوجي والعلمي غير مطلوبين لذاتهما، بل لا بد ان يجعلا الناس يقتربان اكثر من السعادة، ومن العيش في مجتمع مستقر وعادل يسمح للجميع بتحقيق انسانيتهم.

هذا الواقع هو الذي جعل العالم المعاصر يبحث عن نماذج جديدة للتنمية، فسماها تنمية بشرية للقول ان الانسان يجب ان يكون محورها وغايتها ووسيلة تحقيقها. الا ان هذا المفهوم بقي ينظر بمعنى ما الى الانسان الفرد، وحقوقه، فاتى مصطلح التنمية الاجتماعية، بالمعنى الذي قصدته قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، محاولة جديدة للتعبير الصياغي عن مفهوم متجدد يعيد الاعتبار للانسان باعتباره كائنا اجتماعيا، وللمجتمع ككل، بمكوناته المختلفة، ومحاولة لمقاربة التنمية ومتطلباتها من هذا المنطلق.

ان انماط النمو السائدة راهنا، قد الحقت ضررا فادحا بالهياكل والبنى والعلاقات المجتمعية، كما انها اضرت بالعلاقة بين الافراد والمجتمع ومؤسساته. وبهذا المعنى لا يمكن اصلاح هذا الوضع دون اعطاء اولوية للمستوى الاجتماعي كمدخل ضروري لبلورة النماذج التنموية البديلة.

ان مفهوم التنمية الاجتماعية لا يمارس كامل فعله المخصب الا اذا نظر اليه باعتباره مفتاحا او مقدمة لانقلاب نوعي في نظرتنا الى مجمل التطور الحضاري المعاصر، وافاقه المستقبلية.

٢ ـ فلسفة الانقلاب الاجتماعي

الانقلاب الاول قام به الاقتصاد. فخلال العقدين الاخيرين اختذلت التنمية في النمو الاقتصادي او كادت. وتطورت النظرة الى الاقتصاد باتجاهين متناقضين: من جهة اولى تم تقليص مساحة العلم الاقتصادي الى نطاق تقني ضيق، فانحصر بالارقام والاحصاءات والمؤشرات الرقمية عن دالات الانتاج والتوزيع والمحاسبة المالية والنقد والتسليف... الخ. ومن جهة ثانية، اعتبر هذا الاقتصاد المختذل سيد العلوم الاجتماعية والانسانية كلها، والعنصر المتحكم بمستويات الحياة المجتمعية الاخرى (الاجتماعية الثقافية، السياسية)، وبات ينظر اليها باعتبارها ادنى مرتبة، وعليها ان تتطور بحيث تكون كلها، والناس معهم في خدمة النمو الاقتصادي ليس الا.

لقد انسحب ذلك على كل اوجه حياة الناس،

- فباتت اللغة السائدة تشير الى المواطن والانسان باعتباره مستهلاكا او منتجا؛
- وبات هدف التعليم والرعاية الصحية هو تأمين عمال اصحاء ومؤهلين لتعظيم الانتاج؛
- ونظر الى البلدان والقارات باسرها باعتبارها اسواقا؛
- وفرضت معايير الانتاجية والربح على اوجه النشاط الاجتماعي كلها؛
- وصار الانسان نفسه سلعة.

لقد عنى ذلك دخول الحضارة الانسانية في ازمة تطال المجتمع والفرد على حد سواء. وليس غريبا ان نرى العولمة المعاصرة تترافق مع ظاهرات التفكك المجتمعي وانتشار الحروب الاهلية بمختلف تجلياتها، لا سيما في العالم الثالث. وان نلحظ في الوقت نفسه تصاعد الميول العنفية والجريمة والمخدرات والانسحاب من الحياة العامة في كل بلدان العالم، بما في ذلك الدول الصناعية المتقدمة.

لقد بدا ان هذا النمط من التطور قد جعل الانسان يضيع هدفه، وادخله في دوامة الفراغ الفردي والجماعي، ونمو الفردية والعصبيات الاولية، وخلق ازمة ثقة عميقة بين الفرد ومؤسسات الشأن العام.

يقول مشروع الوثيقة المعدة من قبل اللجنة التحضيرية المنبثقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة للتحضير للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية:

«ان النسيج الاخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذ بالانحلال.

كثيرا ما يتم التعويض عن الفراغ الاخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية او الوطنية التي تتجاهل احتياجات الاخرين والصالح العام. ويجري التخلي عن اشخاص ومجموعات وجماعات، بل عن امم بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المشتركة باسم الترشيد الاقتصادي في الاجل القصير، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على الناحية المادية.

ان فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضعف الشعور

المجتمعي..، يبعد الناس عن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والعلمية، التي تؤثر على مصيرهم.

ونحن نخشى ان تؤدي هذه الازمة الاجتماعية والثقافية والاخلاقية... الى تهديد المؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق الاساسية للاشخاص، وتفتيت المجتمعات، واضعاف التضامن، وان تخلق شعورا بعدم الامان والخوف من الاخرين ومن المستقبل، وان تثير ميولا استبدادية ودعوات الى حلول انكماشية ورفضية تبدو جذابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزق مجتمعاتنا»

ويخلص مشروع التقرير الى الاستنتاج الاساسي التالي: «يجب أن لا تخضع الحياة السياسية او الاجتماعية للاعتبارات الاقتصادية.»

هذا هو الانقلاب المطلوب، اعادة الاعتبار للاجتماعي الذي همشه تضخم الاقتصاد الاختزالي الذي احتل معظم مساحة الفعل الانساني والمجتمعي خلال العقدين الاخيرين.

٣ ـ سمات التنمية الاجتماعية في لبنان

للتنمية الاجتماعية في لبنان سماتها وشروطها الخاصة في بلد خارج من حرب طويلة ادت الى تفاقم مشكلات اجتماعية كثيرة كانت موجودة، وخلق مشكلات اضافية.

والوجه الابرز فيها هو ان الحرب اججت اليات التفكك على مستوى الدولة والمجتمع، واضعفت النسيج المجتمعي الحديث،

وشجعت ميول الانكفاء الى الانتماءات الاولية الدون ـ دولتية. كما انها تسببت في تدهور مستويات المعيشة، وقلصت الموارد، ودمرت البنية التحتية الضرورية لتوفير نوعية حياة مقبولة.

اضف الى ذلك ان عملية اعادة الاعمار نفسها هي عملية كبيرة الكلفة، تترافق مع اجراءات تقشفية حكما. وتزداد الاثار الاجتماعية السلبية على السكان اذا كانت الخيارات الاقتصادية المعتمدة تؤثر سلبا على توزيع الثروة، وعلى الحراك الاجتماعي بحيث تؤدي الى تعميق الهوة في توزع الدخل بين الفئات الاجتماعية، وتؤدي الى تدهور الطبقات الوسطى واستمرار فقر الطبقات الدنيا.

ان الخبرة العالمية المتراكمة تؤكد ان على البلدان الخارجة من حروب ونزاعات داخلية ان لا تعيد الاعمار وفق الاسس نفسها التي كانت قائمة قبل اندلاع النزاع. ذلك ان لهذا الاخير اسبابا تكمن في هذه الاسس بالذات التي يجب اعادة النظر فيها، من منطلق اعطاء الاولوية للاهداف الاجتماعية.

عندما نتحدث في لبنان عن التنمية الاجتماعية، فهذا يعني بالدرجة الاولى معالجة هذا النوع من المشكلات ذات الطابع الوطني والمرتبطة بالخيار الشامل المعتمد للنمو الاقتصادي واعادة بناء الدولة والمؤسسات، والمشاركة.

وما تجدر الاشارة اليه هو انه «لا يمكن تحقيق هذه الاهداف عن طريق السياسات الاجتماعية (بالمعنى الضيق)، ذلك ان التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة وتفاعل الكثير من العناصر الفاعلة (في

البنية المجتمعية). وهي بهذا المعنى لا بد ان تشمل السياسات الاقتصادية نفسها، وتخصيص الموارد، وبناء التحالفات الاجتماعية وتوزع العمل والادوار بين مختلف مكونات المجتمع.

وبما ان هذه الاحتياجات لا يمكن تلبيتها دفعة واحدة، لا بد اذن من اتباع مسار حواري ديمقراطي بين مختلف الاطراف المعنية، من اجل الاتفاق على مضمون الخيار الافضل والاكثر انسجاما مع الصالح العام كما تراه الاغلبية».

في بلد خارج من حرب طويلة، يبدو مثل هذا الخيار امرا لا يمكن تجنبه للوصول الى نوع من العقد الاجتماعي من اجل التنمية الاجتماعية في لبنان، من شأنه ان يسهم في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية، وان يتيح مشاركة مختلف قوى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة، في بلورة مشروع مستقبلي توافقي للبنان.

ان التنمية الاجتماعية، بالتعريف، لا يمكن ان تتحقق، او ان نسير باتجاهها، ما لم يتوفر مثل هذا الشرط الاولي. ان فكرة التنمية نفسها تعني وجود تصور متكامل لافاق التطور المستقبلي، وتعني ايضا ضرورة وجود تخطيط برنامجي في المديين المتوسط والبعيد على اسس علمية، بحيث يرسي اسسًا لتطور مجتمعي قابل للحياة والديمومة، وبمشاركة الجميع.

٤ ـ عن السياسات الاجتماعية

الواقع معقد، ومتعدد المستويات. ولا تصح معه الاولويات البسيطة، ولا التعاقب الزمني الارادي. ان أي خطة واقعية للتنمية

الاجتماعية، لا بد ان تكون بدورها مكونة من مستويات عدة، تشمل البعد الاستشرافي الشامل للمستقبل، والسياسات القطاعية، والاجراءات العلاجية الفورية التي قد يغلب عليها الطابع الجزئي او الرعائي الخدماتي.

بهذا المعنى فان الرؤية الشاملة الواردة في الفقرة السابقة، بمقدار ما هي ضرورية كمنهج وكأداة تفكير في نماذج تنمية بديلة، الا انها لا تكتمل ما لم تقترن بتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، واقتراح التعديلات والبدائل حيث يمكن ذلك.

لكل سياسة اجتماعية ادواتها، ونتائجها، وما لا تفصح عنه هذه السياسات من اهداف صريحة، تكشفه هذه النتائج والادوات.

وبشكل عام فان أي سياسة اجتماعية يجب ان تشمل، على الاقل، العناصر التالية المرتبطة بتوفير الحاجات الاساسية:

١ ـ الاجور والمداخيل، بما فيها السياسات الضريبية التي تعتبر من الوسائل الاساسية لاعادة توزيع الدخل.

٢ ـ التربية والتعليم.

٣ ـ الرعاية الصحية.

٤ ـ السكن.

٥ ـ نظام التأمينات الاجتماعية وشبكات الامان.

ان تخصيص هذه القطاعات نابع من كونها وثيقة الارتباط بالخيار الاقتصادي وبالسياسات الحكومية. وادراجها ضمن

السياسات الاجتماعية يعني عدم اخضاعها لمنطق الربح البحت واليات السوق المتحكمة بمجالات النشاط الاقصادي.

ففي هذه المجالات تدخل الدولة ضروري من اجل موازنة الاثار السلبية للسوق، وذلك لتلافي التوترات الاجتماعية التي قد تنتج عن أي اختلال كبير في تلبية هذه الاحتياجات التي هي بطبيعتها سلع مادية وخدمات اجتماعية الطابع. وغني عن البيان ان الاستقرار الاجتماعي هو من الشروط الاساسية لأي نمو اقتصادي مستدام.

في ضوء هذا المقاربة يمكن القيام بتحليل نقدي للسياسات الاعمارية والاقتصادية المعتمدة، التي تتميز بالتركيز على الاعمار المادي، الانشائي والتجيزي، ويعتبر ان حل المشكلات الاجتماعية نتيجة شبه تلقائية للنمو الاقتصادي. وبناء عليه لم يبذل جهد مواز ومتناسب من اجل تصميم سياسات مناسبة لحل المشكلات الاجتماعية الحادة، ما عدا ما كانت الاعتبارات السياسية تفرض التعامل معه، مثل مشكلة المهجرين.

الا ان الامور تختلف تماما حسب وجهة النظر التي ننظر منها الى الامور. واحد الامثلة البارزة على ذلك هو كيفية النظر الى التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الاخيرة.

ان التقارير الاقتصادية الدولية التي تناولت الوضع في لبنان تشير على سبيل المثال الى عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ باعتبار هما عامي المعجزة الاقتصادية اللبنانية لما بعد الحرب. ان المؤشرات الاقتصادية فيهما سجلت ارتفاعات كبيرة: الناتج المحلي القائم

ارتفع، الصادرات ازدادت بقوة، الصناعة نمت...، أي استنادا الى هذه المؤشرات كان لبنان احدى معجزات الاقتصاد المعاصر.

الا ان سبب هذا النمو كان يكمن فيما يمكن اعتباره مأساة اجتماعية هائلة. ان نمو الصناعة وارتفاع حصتها من الصادرات، وكذلك نمو الصادرات الزراعية، كان نتيجة التدهور المريع في سعر صرف الليرة اللبنانية، وفي انهيار القيمة الشرائية للمواطنين. فقد نتج عن ذلك تقلص قيمة الاجور التي يدفعها ارباب العمل، الامر الذي قلص كلفة الانتاج وزاد من القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الخارج.

والمنطق نفسه يتكرر عند تحليل اسباب التدهور الاقتصادي عام ١٩٩٢، فحسب هذه التقارير نفسها، يجري تحميل تصحيح الاجور بنسبة ١٠٠٪ الذي قررته الحكومة عام ١٩٩١ باعتباره مسؤولا عن موجة التضخم التي تلت التصحيح، مهملة كل الاسباب الاخرى. علما ان هذا التصحيح كان مجرد تعويض عن تدهور سابق في القيمة الشرائية للاجر في سنوات المعجزة المزعومة.

ان الامور تختلف تماما. في المقاربة الاقتصادية السائدة، ينظر الى الاجر باعتباره كلفة انتاج يجب عصرها وتقليصها من اجل تحسين شروط المنافسة. وفي المقاربة الاجتماعية والتنموية، الاجر هو دخل للفرد والاسرة يجب تحسينه من اجل رفع مستوى معيشة المواطن.

ان ما يصح بالنسبة لسياسة المداخيل والاجور، يصح بالنسبة

للقطاعات الاساسية الاخرى التي تعاني من مشاكل مشابهة. وتتجسد هذه بشكل خاص في التفاوت في امكانية الحصول على الخدمات بسبب عدم توفرها او كلفتها المرتفعة، او في التفاوت في نوعية الخدمات المقدمة، والتحضير الذي توفره للناس من اجل تفعيل حضورهم وقدراتهم الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية.

ويكفي ان نشير في هذا الصدد الى ظاهرتين سلبيتين. الاولى هي التفاوت المناطقي الكبير في توفر الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة. والثانية هي الهوة القائمة في نوعية التعليم بين القطاعين الرسمي والخاص الذي يعبر عن تفاوت اجتماعي كبير داخل القطاع التعليمي نفسه.

من جهة اخرى، فان أي سياسة اجتماعية تكون منقوصة ما لم تتضمن معالجات حقيقية للمشكلات المتعلقة بالفئات الاجتماعية الاساسية. ونتوقف بشكل خاص عند فئتين يعتبر الموقف منهما، من معايير تقييم صوابية وجدوى أي تنمية، وهما المرأة والشباب.

ان معيار مشاركة المرأة في القرار، ومساوتها في الحقوق والواجبات مع الرجل، على مستوى القانون، وعلى مستوى العلاقات والقيم والثقافة، ترتدي اهمية كبيرة في بلد كلبنان يريد توظيف كامل طاقاته البشرية في عملية النهوض والخروج من الحرب ونتائجها. ويصح الامر نفسه بالنسبة للموقف من الشباب، قوة المستقبل. ذلك ان عدم اشراكهم في تقرير خيار التنمية

بالاشكال الممكنة، يعني اقدام اصحاب القرار من الجيل الحالي، بتقرير طبيعة المجتمع والدولة التي سيحيا فيها الجيل الآتي. هذا في وقت يسهم فيه عدم حل مشكلة السكن، وتوفير فرص عمل كافية للوافدين الجدد الى سوق العمل، في جعل حياة جيل الشباب اكثر صعوبة، ويترك اثارا اجتماعية لكونه يفرض قسريا قواعد وسلوكيات ثقافية واسرية عليهم، ذات اثر متناقضة.

عندما نتحدث عن ضرورة سياسة اجتماعية، نقصد معالجة هذا النوع من المسائل التي لا يمكن ان يقتصر التعامل معها على مبدأ حرية السوق، وعدم تدخل الدولة، ومنطق الربح والمردود الاقتصادي.

٥ ـ التدخلات الاجتماعية في المدى القصير

بعض المشكلات لا تنتظر الانتهاء من علاج اسبابها، بل تفرض ـ بالاضافة الى ذلك ـ التدخل الفوري لمعالجة نتائجها الاكثر سلبية. حتى المقاربات الاقتصادية لا تغفل هذا الامر وتدعو الى تضمين السياسات الاقتصادية اهدافا اجتماعية وان محدودة.

الا ان الاجراءات المقترحة ضمن المنطق الاقتصادوي السائد تشكو من الثغرات التالية:

أ ـ انها لا تستند الى رؤية نقدية للسياسات الاقتصادية المولدة لهذه المشكلات، بل انها تتمسك بها، وتقترح اجراءات للتعامل مع نتائجها فقط، وتبقيها دون تعديل.

ب ـ انها تقتصر على ما يسمى بالقطاع الاجتماعي، أي الخدمات الصحية والتعليمية، والتأهيل المهني، وبرامج مخصصة للمرأة او الاسرة، . . . وما شابه من البرامج. وهذا يعني ان هذه المقاربة تستبعد كل ما يتصل بمسائل من نوع تقليص التفاوت الاجتماعي او المناطقي، واعادة توزيع الدخل، والتوازن بين المدينة والريف. . الخ.

ج ـ انها تتوجه الى فئات محددة بعينها من خلال شبكات الامان، وتتجنب فكرة تعميم الخدمات الاساسية على الجميع من خلال مؤسسات مختصة.

لا تكمن المشكلة اذن في هذه الاجراءات بذاتها، بل في الاقتصار عليها، وعدم استنادها الى تصورات وسياسات شاملة. ولكن عند توفر هذه الاخيرة، لا بد من اكتمال حلقة العمل بالتدخلات الميدانية الملموسة.

ضمن هذه التدخلات الميدانية تندرج مروحة واسعة من البرامج القطاعية والمحلية والبرامج الخدماتية والرعائية التي تقدمها المؤسسات الرسمية والاهلية، والتي تشكل احد مكونات عملية التنمية الاجتماعية.

ما تجدر الاشارة اليه، وهو ان هذا المستوى هو الاكثر تطورا في لبنان، وهو ما يعتبر عادة الميدان الحصري للتنمية الاجتماعية، وهو اعتقاد جزئي كما سبق قولنا.

وفي هذا الحقل تقوم المؤسسات الاهلية بدور مميز، وكذلك بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية، ولا سيما وزارتا الصحة

والشؤون الاجتماعية. ومعروف تميز لبنان بشبكة واسعة من المستوصفات، ومراكز الخدمات الاجتماعية والتنموية، ومراكز الرعاية المتخصصة. وكذلك الدور الكبير الذي لعبه القطاع الاهلي في مجال الاغاثة في الحالات الطارئة وكان اخرها اثناء العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان.

ان التنمية الاجتماعية تعني ايضا فيما تعنيه، تنمية الحس التضامني والاندفاع للعمل التطوعي، والانخراط في العمل العام، وتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني، ونسج علاقة سليمة وتكاملية بينها وبين الحكومة. ان احدى ثروات لبنان الاساسية تكمن في هذا التراث من العمل الاهلي، وفي هذا العدد الكبير من المؤسسات الاهلية الناشطة، بكل ثغراتها، وتطويرها هو من مقومات التنمية الاجتماعية الاساسية.

ومن المتعارف عليه بين العاملين في القطاع الاهلي، التشديد على اهمية توسيع مشاركة المواطنين في العمل التنموي على المستويين المحلي والوطني. ويجري التركيز على التمييز بين الممارسة الرعائية غير التمكينية التي تنظر الى المواطن باعتباره مستفيدا فقط من الخدمة التي تقدمها المؤسسة الاهلية. وبين الممارسة التمكينية التي تجمع بين تقديم الخدمة بين تنمية الوعي ومشاركة المستفيدين انفسهم في تصميم وتنفيذ البرامج الموجهة اليهم. وهذا السلوك الاخير اكثر انطباقا على مفهوم التنمية عموما، والتنمية الاجتماعية خصوصا، لانه يتضمن هذا المكون

الذي يطور قدرات الناس على حل مشاكلهم، وادارة شؤونهم، وهذا من اهداف التنمية الاجتماعية ومكوناتها.

ولكن لا بد من اضافة ما خاصة بلبنان على هذا الصعيد. اضافة تتعلق بالدور الذي للمؤسسات المدنية ان تلعبه، والتأثير الذي يمكن ان تتركه على العلاقات والسلوكيات الاجتماعية.

ففي ظروفنا الخاصة، يمكن ان نعطي للتنمية الاجتماعية مضمونا يفيد العمل على تطوير العلاقات والروابط الاجتماعية المدنية الحديثة في قاعدة المجتمع، بحيث تتوسع دائرة انتشار وفعل هذه الروابط تدريجيا، لتحل محل الروابط التي تقوم على الانتماءات الاولية، ذات الطابع الطائفي او المذهبي او المناطقي او العائلي...

ويتوقف ذلك على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الاهلية والذي يتراوح بين حدين. الحد الاول، هو ان تكون هذه المؤسسات مجرد تعبير ساكن عن العلاقات الاجتماعية السائدة، تتأثر بما هو قائم ولا تؤثر فيه. وفي هذه الحالة، فان المنظمات الاهلية تتشكل على اساس عائلي او طائفي، وتقصر خدماتها على جمهور متجانس معها، وتصبح في الممارسة العملية اداة لاعادة انتاج نوع العلاقات القائم نفسه الذي يقوم على الاستزلام والتبعية والسعي وراء الخدمة والتوظيف السياسي المباشر.

اما الحد الثاني، فهو ان تتكون داخل هذه المؤسسات دينامية جديدة، تقوم على المشاركة، وعلى انتاج علاقات ديمقراطية بين اعضائها، وبين المؤسسة والناس، محورها الحق في التنمية

والمشاركة والعمل الطوعي، بدل التصدق والتلقي السلبي. ومن شأن المؤسسات العاملة على هذا الاساس ان تسهم في تكوين المواطن المشارك والمبادر، والعضو الفعال في المجتمع، وان ضمن نطاق اسرته او حيه او قريته. ان خلق هذا المواطن، هو من عناصر التنمية الاجتماعية الاساسية التي يمكن للقطاع الاهلي ان يسهم فيه من خلال الحضور اليومي للمؤسسات الناشطة بين الناس على امتداد الارضي اللبنانية.

اذا اردت تلخيص العرض في كلمات قليلة، لقلت:

ان التنمية الاجتماعية تعني ما يلي:

اولا، فكر واسع ورؤية مستقبلية لنموذج تنمية يحرر الناس والمجتمع من عبودية الاقتصاد الاستهلاكي ومنطق السوق، ويعيد الاعتبار للمجتمع والناس؛

ثانيا، ان يعاد النظر في اولويات خيار النمو المعتمد بحيث تعطى الاولية لحل المشكلات الاجتماعية الكبيرة، ولا سيما التفاوتات الاساسية بين الفقراء والاغنياء، بين المدينة والريف، بين الرجل والمرأة، ويعالج مشكلات الشباب.

ثالثا، ان يجري تفعيل البرامج القطاعية المتخصصة والمحلية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، ضمن خطة متكاملة يتشارك فيها القطاع الاهلي مع القطاع الخاص والحكومة، وعلى قاعدة الديمقراطية ومشاركة الجميع في ادارة العملية التنموية.

مطر

وتعليقاً على المحاضرة قدمت السيدة ليندا مطر رئيسة المجلس النسائي اللبناني مداخلة قالت فيها:

ان الموضوعات التي طرحها الباحث الاستاذ اديب نعمه في صفحات قليلة يمكن ـ في حال ربطها مع الواقع المعاش ـ ان تشكل برنامجا عمليا على المديين القريب البعيد.

لقد ادرج الباحث في محاضرته عناوين خمسة:

حدد في العنوان الاول مفهوم التنمية الاجتماعية، وعرفنا في سياق حديثه على المصطلحات اللفظية التي ادخلت الى القاموس العالمي في علم الاجتماع، فمن تنمية اقتصادية الى بشرية الى مستدامة، اضافة الى ارتباط هذه المصطلحات بالمشاكل الاسرية واوضاع المرأة والشباب.

السؤال الذي اود طرحه: هل هذه المصطلحات الجديدة صيغت خصيصا للبلدان النامية ام انها ايضا تشمل الدول الصناعية والمالية الكبرى؟

ويهمني ايضا ان استوضح ان كانت هذه المفاهيم للتنمية الاجتماعية هي حصيلة ابحاث علمية مستندة الى مسوح احصائية من الواقع الاجتماعي المعاش الذي تعاني منه الشعوب المغلوبة على امرها، ان كانت تلك التي تنهب ثرواتها الطبيعية او تهدر في مجالات بعيدة عن التنمية الاجتماعية بالمعنى الذي اشار اليه الباحث؟ علما انني مع السيد نعمه الذي اعتبر مفهوم

التنمية الاجتماعية لا يمارس كامل فعله المخصب الا اذا نظر اليه باعتباره مفتاحا او مقدمة لانقلاب نوعي في نظرتنا الى مجمل التطور الحضاري المعاش وآفاقه المستقبلية.

اما القسم الثاني من البحث «فلسفة الانقلاب الاجتماعي» فقد فهمت منه: ان الانقلاب الاجتماعي الاول قام به الاقتصاد حيث سيطر الاقتصاد المختزل (وهنا اتمنى على السيد نعمه توضيحا دقيقا لهذا الاصطلاح) على مستويات الحياة المجتمعية الاخرى (الاجتماعية، الثقافية، السياسية) وتحكم بها وسخر الناس وحاجاتهم لخدمة النمو الاقتصادي ليس الا.

انني اوافق الباحث رأيه بالتقارير الاقتصادية الدولية التي اشارت الى عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ واعتبرهما عامي المعجزة الاقتصادية اللبنانية لما بعد الحرب حيث سجلت المؤشرات الاقتصادية ارتفاعات ان من ناحية ارتفاع الناتج المحلي وازدياد الصادرات بقوة او من حيث نمو الصناعة. كما اوافقه القول: ان فكرة التنمية نفسها تعني وجود تخطيط برنامجي في المديين المتوسط والبعيد على اسس علمية، بحيث يرسي اسسا لتطور مجتمعي قابل للحياة والديمومة، وبمشاركة الجميع.

اما العولمة المعاصرة التي وصفها الاستاذ نعمه انها تترافق مع ظاهرات التفكك الاجتماعي وانتشار الحروب الاهلية، لا سيما في العالم الثالث فاضيف الى العولمة النظام العالمي الجديد المعروف الهوية، ان هذا النظام يسهم في تفاقم الامراض الاجتماعية ويوصف لها في الوقت ذاته العلاج.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، وتأكيدا على ما جاء في بحث الاستاذ نعمة حول المصطلحات لمفهوم التنمية الاجتماعية، اشير الى بعض المحاور التي طرحت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيكين ايلول ١٩٩٥، حيث ناقشت جلسات المؤتمر ـ من جملة ما ناقشت ـ مواضيع كانت في الماضي بعيدة عن الاضواء رغم وجودها التاريخي: العنف ضد اللمرأة ـ تأنيث الفقر ـ حق الطفلة.

كلها مشكلات تعاني منها المرأة منذ القدم لكنها لم تطرح على بساط البحث عالميا الا بعد ان اصبحت شديدة الخطورة ويصعب معالجتها بمسكنات، لذا سأسلط الضوء على نقطتين مستفيدة من الافكار المطروحة في بحث الاستاذ نعمه الذي اعتبر ان اي سياسة اجتماعية تكون منقوصة ما لم تتضمن معالجات حقيقية للمشكلات المتعلقة بالفئات الاجتماعية الاساسية، وذكر بشكل خاص المرأة والشباب...

مع قناعتي التامة ان التنمية الاجتماعية تتطلب بحثا معمقا وحلولا جدية لتحسين ظروف حياة كل فئات الشعب وان مواضيع الحوار متنوعة سيعالجها اختصاصيون كل في مجاله، ومن موقعي في المجلس النسائي اللبناني يهمني ان اتوقف عند العنف والفقر، لان هذين الموضوعين يدخلان في صلب الامن الاجتماعي الذي هو عنوان هذه الجلسة.

فالعنف في رأيي ليس فقط عنفا جسديا انه بشكل اساسي عنف قانوني، فمن هذا المنطلق يمارس ايضا ضد الرجل. ولكن

بما ان للرجل امتيازات تاريخية ناتجة عن تقاليد واعراف وقوانين للاحوال الشخصية تضع مقاليد السلطة بيده، اصبح العنف ضد المرأة هو الاكثر ممارسة. ان قلة ضئيلة جدا من النساء يعلن عن معاناتهن من العنف الذي يطالهن خصوصا العنف الجسدي، ان كان في المنزل او في العمل او غيره.

من اجل تخفيف آثار العنف والقضاء تدريجيا عليه يفترض اولا تنزيه القوانين وتعديل بعضها واستحداث اخرى من ضمنها قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية يهدف الى رفع الغبن عن المواطنين كافة ويضع حدا لتسلط القوي على الضعيف، وبالتالي انقاذ المرأة من آفة العنف الممارس عليها.

والقوانين ـ ان شرعت ـ لا تفعل فعلها الايجابي ما لم يرافقها تغيير في المفاهيم السائدة الظاهرية منها وانماطها البالية والاساسية التي تعتبر المرأة عنصرا من الدرجة الثانية تابعا للرجل، وهذا التغيير يتطلب حملات واسعة من التوعية تبدأ بالتربية المنزلية مرورا بالمدرسة والمجتمع المدني بكل تفرعاته، تكون اداتها الاولى اعلام مرئي ومسموع ومقروء ديمقراطي الشكل والمحتوى، مترابط ومتكامل مع سياسة تربوية شاملة تركز على بناء الانسان والوطن.

ان ظاهرة الفقر عامة وشاملة تطال المرأة والرجل والاسرة كلها، فحسب تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة يوجد في العالم اكثر من بليون نسمة يعيشون في ظروف فقر غير مقبولة، معظمهم في البلدان النامية والاغلبية الساحقة منهم من النساء.

وللفقر ـ كما جاء في التقرير الآنف الذكر ـ اسباب شتى من بينها اسباب هيكلية. والفقر مشكلة معقدة ومتعددة الابعاد، ذات منشأ وطني ودولي على السواء.

ان آفة الفقر في لبنان ليست منتشرة لكنها موجودة ولا يعتبر فقيرا من يفتقر فقط الى لقمة العيش. علما بان فئات واسعة من المجتمع اللبناني تعاني من الفقر المدقع. اما بشكل عام فالفقر في لبنان نسبي لكنه يؤثر مباشرة على نوعي الغذاء وامكانية التعلم والاستشفاء وظروف السكن التي لها علاقة بمدخول الفرد، هذا ان لم يكن عاطلا عن العمل.

اما اعطاء الفقر صفة التأنيث فله ما يبرره، يشير التقرير: «انه في العقد الماضي تزايد عدد النساء الفقيرات بنسبة تفوق تزايد عدد الرجال الفقراء لا سيما في البلدان النامية فهناك جملة من العوامل تؤدي الى فقر المرأة، منها محدودية فرص وصول المرأة الى مركز القرار.

ومن اجل استئصال آفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا بد من اتاحة الفرصة للمرأة والرجل للاشتراك بصورة تامة وعلى قدم المساواة في وضع سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية.

واستئصال الفقر لا يمكن تحقيقه عن طريق برامج مكافحة الفقر وحدها وانما يقتضي ايضا الوصول الى الموارد والفرص والخدمات العامة...»

ان اهمية بحث الاستاذ نعمه ـ على الرغم من طابعه الفلسفي ـ تكمن في رأيي بأنه يحمل مادة نظرية تصلح لاجراء تخطيط عقلاني ديمقراطي يكون اساسا لبناء مجتمع قادر على الاسهام في انماء البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويكون المواطن الاساس في عملية البناء والانماء.

في المحور الخامس تحدث الاستاذ نعمه عن المشكلات التي لا تنتظر الانتهاء من علاج اسبابها، بل تفرض التدخل الفوري لمعالجة نتائجها الاكثر سلبية، ويشير الباحث الى الدور المميز الذي تقوم به المؤسسات الاهلية ووزارتا الصحة والشؤون الاجتماعية.

من المتعارف عليه ان دور القطاع الاهلي هو دور مساند للمؤسسات الرسمية، واذا كان هذا القطاع قد لعب في سني الحرب دور البديل، فمرد ذلك غياب مؤسسات الدولة، وقد ساعده على القيام بالمهمات التي فرضتها الحرب الدعم المعنوي والمادي الذي حصل عليه من مؤسسات دولية واهلية وتابعة للأمم المتحدة. اما اليوم وبعد ان رسخت الدولة اقدامها واعيد بناء المؤسسات الرسمية وبدأت مسيرة الاعمار، تقع مسؤولية التنمية الاجتماعية على الدولة، خصوصا ان التقديمات والمساعدات الدولية قد انحسرت بغالبيتها بالمؤسسات الرسمية، فأصبح عمل القطاع الاهلي يواجه عقبات مادية صعبة تمنعه من تطوير نشاطه الذي لا غنى عنه باعتراف المسؤولين انفسهم، وعليه يفترض ايلاء هذا القطاع الاهتمام الكافي خاصة ان العاملين فيه يقومون

بعمل تطوعي فعال يهدف الى الاسهام في التنمية الاجتماعية المتعددة الاشكال: التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية.

لن اتحدث عما تقوم به الهيئات النسائية من نشاطات على المستويات كافة: الثقافية، التربوية، الوطنية والاجتماعية. فالمجلس النسائي اللبناني الذي يشكل اطارا تنسيقيا ل ١٣٦ هيئة نسائية، يتعاون مع فعاليات المجتمع المدني من اجل تطوير ادائه الهادف الى اطلاع المسؤولين على الثغرات التي تشوب حياة الانسان في لبنان والى اشراك المواطنين انفسهم بالتعبير عن حاجاتهم والمطالبة بتأمينها حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم كمواطنين يعملون لمصلحة الوطن.

ان الامن الاجتماعي هو صمام الامن السياسي، والعكس ايضا صحيح لما من ترابط وتداخل على الصعيدين، وكم نحن بحاجة الى هذا الصمام خصوصا ووطننا ما زال يتعرض لعدوان اسرائيلي متواصل شكلت مجزرة قانا دليلا ـ امام الرأي العام الدولي ـ على شراسة العدوان الاسرائيلي وخرقه للاتفاقيات الدولية ومبادىء حقوق الانسان. وهذا يتطلب المزيد من الوحدة والتضامن من قبل القطاع الاهلي والتنسيق مع القطاع الرسمي. وحتى يتمكن المواطنون من الصمود والدفاع عن استقلال وطنهم وسيادته يفترض بالدولة اللبنانية تأمين مقومات الصمود في مختلف الميادين، وذلك يتطلب تخطيطا واضحا يأخذ بالاعتبار المديين القريب والبعيد، يشترك في وضعه وتنفيذه القطاعان الرسمي والاهلي، يؤسس لتنمية اجتماعية على قاعدة المساواة والعدالة والديمقراطية.

يونس

بدوره قدم الدكتور صادر يونس رئيس رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية المداخلة الآتية:

تنطوي مداخلة الاستاذ اديب نعمه على قسمين رئيسيين:

الاول يتناول مفهوم التنمية الاجتماعية في إطار عام مرتبط بالتطورات المتسارعة في العالم بحكم التقدم التقني وعولمة الاقتصاد العالمي. ويشير المحاضر الى ان مفهوم التنمية فقد محتواه الاجتماعي بحيث اصبح مقتصراً على النمو الاقتصادي وعلى حركة التبادل. وقد ادى هذا الوضع الجديد الى هيمنة الشركات الكبرى وقوى المال على دورة الاقتصاد العالمي والى ازدياد التفاوت بين الفئات الاجتماعية. والاخطر من هذا كله محاولة تقليص الخدمات الاجتماعية والصحية وتحميل المواطنين العاديين وزر سياسة التقشف وسد العجز في الموازنات العامة. ويشير محاضرنا الى الحروب الصغيرة المنتشرة هنا وهناك خصوصاً في افريقيا كأنما هناك ارادة في خلق حالة عدم استقرار مستمرة في كل مكان. والحرب اللبنانية كانت مؤشرًا لما يحدث اليوم ولما يمكن ان يحدث غدًا. فتخفيض الفرنك الافريقي للتخفيف من ديون الدول الافريقية ادى الى ازدياد الفقر والى مشكلات اجتماعية نجمت عنها نزاعات لا تنتهي. والمشكلة الاكبر في بلدان العالم الثالث هي الهدر اي ان القسم الاكبر من الدخل القومي ينتقل الى المصارف السويسرية او الاميركية باسم النافذين وأهل السلطة.

أما القسم الثاني فيتناول التنمية الاجتماعية في لبنان، ويبرز المحاضر في هذا السياق نتائج الحرب المدمرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، ويطرح تساؤلات حول كيفية التنمية الاجتماعية والالويات التي تحدد سمتها، ويؤكد بأن التنمية لا يمكن ان تتم إنطلاقًا من تصور جزئي اي التركيز على البنية التحتية واهمال حاجات وتطلعات المواطنين، ويدعو الى عقد اجتماعي يخفف من حدة التوترات الاجتماعية. وينطلق المحاضر الى بحث السياسات الاجتماعية متوقفًا عند خمسة مفاصل:

١ ـ الاجور والمداخيل والسياسة الضريبية.

٢ ـ التربية والتعليم

٣ ـ الصحة

٤ ـ السكن

٥ ـ التأمينات الاجتماعية

هذه المفاصل يجب ان ترافق عملية اعادة البناء ليتم الحفاظ على الانتظام الاجتماعي وإلا فسيتعرض لبنان لخضات اجتماعية جديدة..

ويتوقف المحاضر عند اقتصاد السوق ونتائجه السلبية إن لم يصر الى وضع ضوابط وقوانين تحد من تأثيراته على مستوى معيشة الفئات الوسطى والفقيرة، ويشير الى التمايز بين القطاعات العامة والخاصة لا سيما التربوية منها ويخلص في النهاية الى ما يأتي؛

١ ـ التهرب من قبضة الاقتصاد الاستهلاكي ومنطق السوق.

٢ ـ اعادة النظر في اولويات النمو.

٣ ـ تفعيل البرامج القطاعية المتخصصة وتحسين نوعيات الخدمات المقدمة للمواطنين.

لا بدلي بعد هذا العرض من التنويه بالافكار التي قدمها المحاضر وبالاقتراحات التي تضمنتها مداخلته. تبقى بعض الاسئلة التي لا بد من التوقف عندها من اجل بيان الصعوبات التي تطرحها عملية التنمية في الظروف الداخلية والخارجية الحالية.

واول هذه الاسئلة يتناول مفهوم النمو ومفهوم التنمية. هل يمكن واقعيًا الفصل بينهما خصوصا ان التنمية مرتبطة، الى حد بعيد بالنمو وبالقدرات الانتاجية. ففي بلد يتضاءل فيه الانتاج وتتقلص الانتاجية يصبح الكلام عن التنمية ضربًا من الخلف. وكنت اتمنى في هذا المجال ان يركز المحاضر على وسائل تشجيع الانتاج الصناعي والزراعي وبصورة خاصة تطوير التكنولوجيا وهي مصدر للغنى لا يتطلب توظيفات كثيرة وذلك بدعم المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعة اللبنانية، وان تسير عملية التنمية الاجتماعية بموازاة النمو الاقتصادي. أما السؤال الثاني فيركز على العلاقة بين السوق اللبنانية والاسواق الخارجية. ففي ظل عولمة الاقتصاد العالمي كيف يمكن للبنان ان يتبع سياسة اجتماعية مستقلة. وهذا يطرح كيفية التوازن بين معطيات الاقتصاد على الصعيد الدولي واوضاع لبنان المحلية.

سؤالي الثالث يشدد على العلاقة بين التنمية الاجتماعية

والنظام السياسي القائم، وهذا الأمر لم يتناوله محاضرنا. لقد اغفل الكلام على الهدر وعن الاعتباطية في صرف الاموال وعن غياب الرؤية المستقبلية للواقع اللبناني. فالتنمية الاجتماعية تفترض عقلنة المجتمع وتتطلب وعيًا لحاجات المواطنين وتطلعاتهم وسياسة اجتماعية شمولية، ولا اعتقد ان نظامًا متخلفًا كنظامنا السياسي القائم قادر على مثل هذه المقاربة.

السؤال الرابع يتعلق بخيارات التنمية الاجتماعية في العالم. هنالك عدة انماط لم يأت المحاضر على ذكرها، واملنا في هذا السياق ان نستفيد مما يجري في البلدان الاخرى ولا سيما المتقدمة منها.

السؤال الخامس هو كيف يمكن التوفيق بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في ظل اقتصاد السوق وقوانين المنافسة؟

اخيراً لم يركز محاضرنا على دور التعليم في التنمية الاجتماعية وفي النمو الاقتصادي ذلك ان افضل استثمار اليوم هو في مجال اعداد الكادرات المؤهلة في شتى ميادين الاختصاص، ودور الجامعات اساسي في هذا المجال، وهذا ما يؤكده «شيمون بيريز» في كتابه «زمن السلام» من ان الصراعات المستقبلية لن تكون عسكرية بل بين الجامعات، فهل هيأ لبنان نفسه لتحديات الغد؟

هذه التساؤلات هدفها تبيان الصعوبات التي تواجه التنمية الاجتماعية في لبنان، وهي تؤكد على أهمية المداخلة التي قدمها محاضرنا والتي شدد فيها على خطورة الاوضاع الاجتماعية الحالية

في لبنان، وما يمكن ان ينتج عن استمرارها من هزات ونزاعات في ظل غياب سياسة اجتماعية واضحة تهدف الى تأمين العيش الكريم اللائق للمواطن. فالمؤسسات الاهلية على أهميتها لا يمكن ان تحل مكان الدولة في ايجاد الحلول للمعضلات الاجتماعية العالقة، كما ان هذه الهيئات تتعرض لتدخلات متعددة من قبل السلطة السياسية للحد من امكاناتها ولتحويلها الى مطية في خدمة النافذين. وليس سراً على أحد ما يعانيه الاتحاد العمالي العام، لقد حرم حقه في المال المخصص له وفقاً للقوانين، كما اعطيت تراخيص لنقابات وهمية للتأثير على قرار الاتحاد ومصادرته. وما جرى في انتخابات نقابات المهندسين والاطباء والمحامين معروف، وما عانيناه نحن في رابطة الاساتذة المتفرغين لا يمكن وصفه. يريدون مؤسسات مدنية تابعة لا تقول كلا، وهذا مناف تماماً للممارسة الديمقراطية. لذا اعتبر ان المهمة الاساسية اليوم هي في الذود عن حق المواطنين في التعبير، وعن حق قوى المجتمع المدني في النقد والتوجيه والرفض. أن من اهم اسباب انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية الاوروبية هي مصادرة الهيئات المدنية والنقابات وجعلها جزءاً من النظام.

المجتمع المدني: قضايا الثقافة والعلوم والفنون

يوم السبت ٢٥ ايار ١٩٩٦ تابعت الندوة اعمالها فعقدت في الصباح جلسة عمل خامسة في عنوان «المجتمع المدني: قضايا الثقافة والعلوم والفنون»، وقد ترأسها النائب فايز غصن وحاضر فيها الدكتور انطوان سيف وناقشه الفنان منصور الرحباني والسيد حسين ضناوي والدكتور محمد الدبس.

غصن

النائب غصن قدم للجلسة بكلمة قال فيها:

مبادرة مؤسسة Friedrich-Ebert حولَ المجتمع المدني في لبنانُ، هذه، سعي مسؤول، وسبيل من سبل محاولات النهوض بالمجتمع اللبناني، لمواكبة التطور الحضاري، الذي ينعم به العالم اليوم. وركائزه ثمار العلوم الوافرة.

لا أود الدخول في التفاصيل، ولكل من المحاضرين والمنتدين، ومن الحضور الكرام، اطّلاع واسع على الانتاج الفكري العالمي والمحلي. ولقد سبق الحديث في الديمقراطية والتجارب الحزبية والانماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها والمتحدثون رجال علم ممن أجلّ وأحترم.

إن رفاقي في هذه الجلسة أصحاب شهرة في دنيا العلم والسياسة والفن.

لقد غزت عالمنا نظريات ومبادىء كثيرة كان لنا منها مواقف في غالب الأحيان، لكننا في الغالب، نأخذها بدون إعادة نظر أو إخراج ملائم فتحدث لدينا مظاهر مرضية.

إنّ هذا الواقع لا يخدم أي هدف لأنه غير صادر عن واقع نعيشه بالفعل. فما معنى الثقافة والفنون إن لم تكن نابعة من نفوس مؤمنة وأصالة راسخة؟ ما معنى الثقافة إذا كانت لا تنمي الأصيل من شعورنا وفكرنا وذوقنا؟ أو تحفزنا على الابداع ومقاومة ما يطمس الومضة في أفكارنا والنبض في قلوبنا؟

الدخيل من الثقافات يبقى دخيلاً لا جذور له مهما تعاظم. هو ينقلع لأول هبّة أو هزّة. والأصيل مهما كان متواضعاً فهو أثبت، لأنه لنا، ونابع من كياننا.

نريد للثقافة أن تكون فاعلة في حياتنا وسلوكنا فلا نكتفي منها بعلامات وهم وتضليل.

الثقافة غذاء يزيد من دفق الحياة في الفكر والروح. إنني أرى الثقافة والعلوم والفنون في وعي عميق لأنفسنا وتراثنا وتاريخنا. وفي اطلاع واع على المستجدات في العالم عامة.

هذا الأمر يدعونا الى دراسة معمقة لتاريخنا. يدعونا الى النظر بعين منفتحة على المستجدات وبفكر منفتح على المعارف ووسائل التكنولوجيا الحديثة.

همنا في الثقافة أن يرقى الانسان ويسمو عن الصغائر والأنانيات والعصبية.

همنا أن ندرك الأمور الصالحة لهذا الانسان وهذه البيئة، فلكل مجتمع خصوصياته.

من هنا تبرز ضرورة توجه أهل العلم والثقافة والفن الى الأجيال الشابة، الى أطفالنا في تأمين الدواء والغذاء والتعليم وسوق العمل، والعيش الكريم لهم لأننا نتطلع الى انسان لبناني عارف متفهم يعيش الحرية ويعرف حدوده وضوابطه، يتفهم واقع بلاده وواقع الحياة، ويتعرف محافظاً على نفسه وجاره ووطنه وبيئته والعالم، وذلك عن طريق نظام واضح يحترمه ويسعى الى تطويره بأساليب حضارية.

إنسان اليوم كوني لا تحصره حدود الوطن، لقد زالت الحدود بالتطور الحاصل على صعيد التواصل.

ليس من أمر في الكون لا يعنينا. إنسان اليوم أسرته هموم العالم والاكتشاف والمرض والغذاء. فصار أسير القلق.

تطلعي أن يتمكن هذا الانسان من العيش بسلام. وله أقول: أين تحط رحالك أيها المشدود الى كل شيء. أدعوك الى التواضع والقناعة والعيش البسيط. دون أن تتخلى عن تطلعاتك. قديماً قيل «القناعة كنز» وأقول لك: فتش عن السعادة في أرضك، في الفنون، في الأدب. فتش عن تراث أجدادك وأسباب خلودهم. خذ من العالم والحضارة ما لا يقتلعك من ترابك وأصالتك.

سيف

ثم قدم النائب غصن المحاضر الدكتور انطوان سيف (استاذ جامعي وأحد مؤسسي الحركة الثقافية في انطلياس) الذي درس موضوع الجلسة مفصلاً. قال:

في محاولة «موضَعَة» الثقافة في لبنان، يقول الدكتور ناصيف نصّار: «المجتمع اللبناني، كغيره من المجتمعات العربية التي ينتمي الى دائرتها ويشارك في بعض مشكلاتها، له ثقافته المتطورة منذ إعلان لبنان الكبير تطوراً خاصاً تحت تأثير عاملين كبيرين: الليبرالية والتعدد الطائفي».

من حيث الشكل، يمكن ادراج هذا النص ضمن منهج علم حديث نسبياً، ولكنه بات كلاسيكياً هو: «سوسيولوجيا المعرفة» الذي يهدف الى الكشف عن الشروط الموضوعية الاجتماعية والتاريخية والبيئية والاقتصادية... التي تجعل الثقافة والعلوم والفنون ظواهر قابلة لفهم أعمق.

ومن حيث المضمون، فأن «موضعة» الثقافة في لبنان الحديث من حيث نشأتها وقضاياها وتطورها، في إطار عاملين هما الليبرالية والتعدد الطائفي اللذين تتّسم بهما البنية اللبنانية، جعل منها ثقافة ذات سمات خصوصية، مع انتمائها الى الثقافة العربية لأن المجتمع اللبناني ينتمي الى دائرة المجتمعات العربية.

سأحاول في مداخلتي أن أبين، **أولا**، ان العاملين اللذين ذكرهما نصّار هما فعلاً أساسيان في تكوُّن الثقافة في لبنان

الحديث، إلاّ انهما، مع ذلك، ليسا على قدم المساواة من حيث الشرطية الفاعلة، وان للتركيبة الطائفية السبق والأهمية على البنية الليبرالية.

وسأبيّن، **ثانياً**، ان هذين العاملين اللذين اشترطا هذا التطور الخاص للثقافة في لبنان الحديث اشترطا، أيضاً وخصوصاً، اتّساع انتشار مؤسسات المجتمع المدني فيه اكثر من أي بلد من بلدان العالم الثالث عموماً، والبلدان العربية على وجه الخصوص.

كما سأبيّن، **أخيراً**، ان المؤسسات غير الحكومية في لبنان كانت دائماً المعادل لتوازن الدولة اللبنانية، وهي عنصر مكون للبنية اللبنانية، وأحد عوامل صمودها واستمرارها. واستتباعاً لهذا السياق فأن الحريات الواسعة نسبياً في لبنان ليست نتيجة قرار سياسي رسمي بل هي عنصر اساس من العناصر المكوِّنة لبنية لبنان الخصوصية أو الكيان اللبناني.

I. ان نعت النظام اللبناني «بالطائفي» ليس دقيقاً. انه على الحقيقة «طوائفي» (مع لحظ مجافاة قواعد اللغة في هذه الصياغة) لأنه لا يختص بطائفة بل بمجموعة طوائف، وهو لا يشبه أي طائفة بعينها تشارك فيه، ولا يشبه بعضها دون بعضها الآخر. وليس هو «مجموعها». وليس له صفة «مجلس ملّي»، وليس هو «مجلس ملل» اذ يكون مثل هذا المجلس لقاء رجال دين من مذاهب مختلفة. النظام الطوائفي او «الدولة اللبنانية» او «الجمهورية اللبنانية» أو «النظام اللبناني» هو «أعلى» من الطوائف، ومن «طبيعة» مختلفة عنها اختلاف الكل عن أجزائه. ولا تصلح

المنهجية التحليلية الذريّة لفهم ماهية النظام وأواليته. فهو ليس الطوائف «مكبَّرة»! وهي ليست جزيئاته الحاملة كل خصائصه، لا كلها ولا بعضها. والأهمّ من كل ذلك انّه أقوى منها كلها فرادى ومجتمعة خارجه: داخلياً ودولياً لأنّه هو «اجتماعها» الوحيد الممكن. لقد احتمت الطوائف في النظام الطوائفي. ولكنها دفعت ثمن هذه الحماية إذ عندما قبلت مضطرةً المشاركة بتأسيس هذا النظام ضحّت بالكثير من سلطاتها على ابنائها ومن استقلاليتها وامتيازاتها. فعندما «سلّمت» ابناءَها الى النظام كي يحميهم ويؤمن لهم حقوقهم، وهبهم النظام «هوّية» اسم الطائفة على بطاقتها أصغر من «الجمهورية اللبنانية»، واعطاهم اعترافاً دولياً بشخصيتهم المواطنية دون الطائفية. لقد غدت سلطته عليهم أقوى من سلطتها في رحابه أصبحوا «مواطنين» متماثلين، وأصبحوا «لبنانيين».

في هذه الفسحة المحيِّرة، غير الواسعة، وُلد «فرد لبناني» غير مكتمل «الفردانية» سمِّي بشيء من التجاوز «مواطناً» مدنياً، الذي قد يكون ـ بهذه المقاييس ـ الفرد الوحيد في العالم العربي! في هذا الهامش من اللاسلطة، الذي هو على الحقيقة خط تماس عريض كفاية بين سلطتين: الدولة والطائفة الذي قلّص حدود استبدادهما ازدواج الانتماء الى كليهما معاً، وشرعية هذا الانتماء المزدوج، يجد «الأفراد» مجالاً رحباً لمبادراتهم الفردية. وترعرعت «الحريات» في لبنان في هذه الأرض «الحرام» والسائبة بين الطوائف والدولة. في تلك الأرض، أو «المحميّة»، التي لا

تعبرها الطائفة ولا الدولة إلاّ تعدّياً، تصبح «الحريات» النازفة منها شاهداً على غياب السلطة القسري، ويصبح الترهُّل صفة ملازمة للدولة التي لا تدعمها أيّة عصبيَّة، بل التخلّي عن عصبيّات لها تاريخ متراكم من الصراعات في ما بينها. ان أبرز خاصية للنظام الطوائفي التعدُّدي انه يستبعد الاستبداد الأحادي على رأس هرم سلطته. انه نظام «ديمقراطية طوائفية»، أو «سكتوقراطية» كما سمّاها حسن صعب. يعاني هذا النظام من ضعف ولاء طوائفه له فبينه وبينها علاقة خداع متبادلة واستغلال متبادلة، وجه المأساة فيها انّها تُعتبر من الطرفين، «مشروعة»! وهذا ما جعل أحد المتحمِّسين لهذا النظام (الدكتور انطوان مسرّة) يشبّهه، وليس من غير حسرة، بزهرة الأقحوان حيث كل طرف يقطف منها ورقة ليتلذّذ بشمِّها، من غير ان يكترث أي منهم بمصير الزهرة نفسها!

في هذه «البنية» غير الاستبدادية بجوهرها، والمترهّلة بطبيعتها، والتي لم تحظَ مرة بكامل ولاءات المشاركين فيها، والتي «يخجل» منها ـ كما يقول أحمد بيضون ـ أهلها أنفسهم! يكون النظام الليبرالي، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، هو الوحيد الممكن والملائم، والذي غالباً ما وُصف «بنظام الفوضى»: الفوضى الاقتصادية والفوضى السياسية والادارية الرسمية (الفساد الذي هو عنصر في تكوين هذه البنية). بهذا المعنى تكون الليبرالية اللبنانية ليست قراراً أيديولوجياً، بل أحد تجليات النظام الطوائفي التعدُّدي. وان مظاهر «الحرّيات» التقليدية التي عُرف بها لبنان الحديث (والتي سمَّتها الأدبيات اليسارية في

الستينات «هامش الحريات»، او «الحريات الشكلية») ليست نتيجة ليبرالية النظام، بل نتيجة طوائفيته. فعلى هامش الدولة اللبنانية التي تركت لطوائفها مجالات عمل واسعة في مختلف الميادين (ونسمي هذا المجتمع الطوائفي الوراثي التقليدي، ولكن أيضاً العشائري والعائلي والاقليمي: «بالمجتمع الأهلي») نشأت، إضافة الى «الأفراد»، مؤسّسات مستجدّة غير وراثية، وغير طائفية الاتجاه، وبعضها عابر للطوائف ان لم يكن بالانتماء المذهبي والديني لأعضائه، فعلى الأقل بتوجّهاته، هي المؤسسات التطوعية التي تشكل بمجموعها ما نسميه «بالمجتمع المدني». ان البنية الطوائفية هي الأساس الذي بنيت عليه البنى الأخرى البرلمانية السياسية والليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة هذه النسبة العالية من مؤسسات «المجتمع المدني» التي تفوق في لبنان أي مستوى لها من بلدان العالم الثالث من حيث العدد ومن حيث نوعية الأداء.

ولئن كانت الليبرالية، بوجهها الاقتصادي حصراً، ليست ميزة ينفرد بها لبنان في بيئته العربية، وفي سواها من دول العالم الثالث، فأن بنيته القائمة على التفرّد الطائفي الاسلامي ـ المسيحي في إطاره العربي، هي ميزته الأولية وفرادته على الاطلاق، ومنها تنسلّ وتشتق ميزات فرعية خصوصية أخرى، تتعلق بالثقافة مباشرة او مداورة.

ثمة بلدان ذات أنظمة اقتصادية ليبرالية، عربية وغير عربية، ولكنّها لا تمنح مواطنيها حريات عامة كالتي نجدها في لبنان. ثمة بلدان ليبرالية اقتصاديا وقمعية عسكرية سياسياً.

هذه البنية الطوائفية اللبنانية، على مستوى النظام السياسي كما على مستوى النظام الاجتماعي، تعاني جوهرياً وكيانياً جملة سلبيّات وأزمات لا حلّ لها، الاّ بتجاوز البنية نفسها: أولها هشاشة تركيبتها، وثانيها تمييزها بين «مواطنيها» على أساس انتمائهم الطائفي، ثالثها قابليتها للاستباحة من الداخل ومن الخارج على سبيل التواطؤ.

ومع ذلك، فالنظام اللبناني ليس «سائباً» فهو محروس حراسة مشدّدة من قواه الذاتية الرسمية، ولكن خصوصاً من قوى المجتمع الأهلي الطوائفية التي جمّدته دائماً وجعلت حراكه أبطأ بكثير من حراك التغيّر التاريخي في العالم، وفي بنيته المدنيّة.

وهذا ما جعل «المجتمع المدني» فيه الذي يضمّ النقابات المهنية والهيئات الاجتماعية والانسانية والانمائية والثقافية والأعلامية في مواجهة مستمرّة مع السلطة الرسمية وحلفائها من مؤسسات المجتمع الأهلي الطوائفية الظاهرة، ولاسيّما تلك المستترة تحت لباس مدني. وهذا وجه آخر ليس من «خجل الطوائف» بل «خبث الطوائف» ومخاتلتها.

لقد كان للمثقفين اللبنانيين مواقف مختلفة من هذا النظام. فالرافضون له استندوا الى ايديولوجيات اشتراكية أو قومية او اسلامية او ليبرالية علمانية، وقفت «كعائق معرفي»، بسبب شموليّتها، أمام الانصراف الى التعمّق بمعرفة خصوصية هذه البنية وقواعد صلابتها وقوّتها. فظاهرة رفض الطائفية «والخجل» منها والاعتراف بوجودها الفاعل، مارست ضغطاً على المثقفين

اللبنانيين جعلتهم يأنفون من دراستها بموضوعية، كما لاحظ إيليا حريق في كتابه المعروف: «من يحكم لبنان؟»

الاّ أن ثمة مثقفين قدموا إسهامات فكرية معمّقة حول هذه البنية الطوائفية تميّزت بالتنبّه المرهف لخصائصها الجوهرية: فجعلها كمال جنبلاط قائمة على فلسفة «التسوية» التي هي برأيه أرقى مظاهر الحوار الانساني والديمقراطية المثلى. هذه «التسوية» يسمّيها انطوان مسرّة «التوافقية» (ترجمة لمقولة عالم السياسة الهولندي أرندت ليبهارت) وجعلها ميزة الديمقراطية الطوائفية وميزة كل ديمقراطية اضطرارية لاستقرار مجتمع متعدد الجماعات والانتماءات. وقد استُعملت عبارة «التوافقية» في نص «النداء الأخير» للسينودس من أجل لبنان. ولها في الأدبيات الرسمية اسماء أخرى مرادفة هي الميثاق، والوفاق، والاتفاق.

الاّ أنّ أيّاً من المفكرين لم يستطع اخفاء الجوانب السلبيّة والمعيقة والمفجّرة لهذه البنية التي استمدّت قوة لاستمراريتها، ليس من خصائها الذاتية، بل من هزال وركاكة الصيغ البديلة عنها المعتمدة في بلدان العالم الثالث. ولاسيّما بسبب مجموعة التباسات أوهمتها بعض الصدف التاريخية.

II ـ لقد عرف لبنان في الربع الثالث من هذا القرن ازدهاراً اقتصادياً مرموقاً قياساً على دول العالم الثالث جعل طبقته الوسطى «المثقفة» من أعلى النسب. وقد استُعمل هذا الازدهار «كدليل» حسي على صوابية النظام الليبرالي والذي اعتبر، مع «الشهابية» خصوصاً، وكأنّه تخلّى عن الكثير من قواعده الطوائفية باتجاه العصرنة الانمائية!

لقد مارس لبنان نظاماً ليبرالياً اقتصادياً ـ سياسياً ـ من غير انقطاع، ومن غير تجربة اي نظام آخر، على مدى المئة سنة الأخيرة ونيف، منذ الغاء نظام الاقطاع رسمياً في جبل لبنان ابان نظام المتصرفية. وقد حافظ على هذا النظام الليبرالي بقوة، خصوصاً بعد سقوطه في كثير من الدول العربية بُعَيد منتصف هذا القرن، واستبداله بنماذج اشتراكية مختلفة متعثرة. وازداد نظامه الليبرالي قوة من عناصر خارجة عنه، جعلها مريدوه من انجازاته وصدقية على صحّته بالمقارنة مع انظمة التأميم الاشتراكية العربية. ومن العوامل (الخارجة عنه) التي دعمت الالتباس حول صدقيته: تدفُّق النفط العربي واشتراك لبنان في عائداته عن طريق اليد العاملة اللبنانية، والسياحة العربية، والودائع المصرفية العربية النفطية في مصارفه، وتحويل الملاحة البحرية من مرفأ حيفا الى مرفأ بيروت بعد المقاطعة الاسرائيلية (١٩٤٨)، تدفق اموال المغتربين الهاربين من أفريقيا، هروب رؤوس الأموال العربية الى لبنان من نظام التأميمات، نظام الخدمات السريعة التي يقدمها لبنان، ولا سيما مناخ الحريات العامة فيه الذي جعله مركز استقطاب مالي دعم النظام الليبرالي الى أقصى الحدود.

وهكذا انتعشت «المؤسسات غير الحكومية» في مختلف الميادين، مستفيدة من هذا المناخ الواسع من الحرّيات الذي كان يسطع بأكثر من بريقه الحقيقي على خلفية عربية تفتقده بشكل ملفت.

ان البنية الطوائفية التي ارست نظاماً سياسياً مخالفاً لنموذج

«الدولة الاستبدادية»، قائماً على ديمقراطية طوائفية تركت مجالات واسعة من الحريّات والديمقراطيات النسبية المشتقة، ومن حرية واسعة في عمل المؤسسات غير الرسمية وفي انشائها، راكمت على مدى عقود طويلة تراثاً من الحريات العامة لم تستطيع حروب (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) المركّبة ان تمحوه. لقد أظهرت هذه «الحروب المركبة» الطويلة مدى قوة المجتمع المدني في لبنان، عند غياب الدولة الفعلي الطويل، إلاّ ان مناعة لبنان، وقوته ايضاً، لا تكمن على مستوى دولته فحسب، مع كل ما للدولة من أهمية اساسيّة وضرورة لا غنى عنها في مختلف الظروف، الدولة القوية حصراً؛ بل ايضاً في قوة مؤسساته غير الحكومية. هذا مقياس عالمي يصلح لقياس قوّة أي مجتمع. لقد كان الاتحاد السوفياتي السابق من أقوى الدول وأعتاها، ولكنّه كان في الآن ذاته من أضعف المجتمعات وأفقرها بسبب مصادرة دولته أنشطة المؤسسات المدنية الحرّة غير الرسمية مصادرة شبه تامة.

ان أي سياسة لبنانية تتجاهل هذا الدور الأساسي للمؤسسات المدنية ـ التي هي عنصر مكوّن للبنية اللبنانية والكيان اللبناني ـ أو تسيء قدره وترتاب فيه وتخاف منه وتضيّق عليه تحت ذريعة حماية السلم الأهلي وتحصينه، تكون تتنكر لقواعد قيام كيان لبنان التعدُّدي والديمقراطي (البرلماني) والمفسح مجالات رحبة لممارسة الحريّات العامة.

ان الحريات العامة في لبنان ليست مطمحاً سياسياً عمومياً، بل هي ركن أساسي في بنية الكيان السياسي وفي استمراره

وتطوّره. للحريات في لبنان شروط موضوعية لا شأن كبيراً للسلطة في إرسائها كأن ذلك أحد مشاريعها أو برهان على ايمانها بالحرية كقيمة أخلاقية سياسية. ان اكثر ما ينطبق على الديمقراطية في لبنان كونها «ديمقراطية بدون ديمقراطيين» حسب عبارة غسّان سلامة.

III ـ إذا حصرنا رؤيتنا داخل البنية اللبنانية ـ لدواع منهجية فحسب ـ فأننا نجد جملة شروط مناسبة لمشاركة واسعة في بناء المستقبل، لم تكن متوفرة سابقاً. فمع بقاء العديد من الأيديولوجيات السياسية التوتاليتارية، فأن ثمة اقتناع واسع بأن الطريق الى السلطة ليس عسكري الشكل، ولا امكانية تفرُّد واستبداد بهذه السلطة لفئة دون الفئات الأخرى مهما كانت قوتها. وان هذه الدولة اللبنانية تتسع سلطتها لأطراف كثيرة متناقضة؛ وان السجالات القديمة حول الهويّة الوطنية لم تعد نقطة احتكاك وتفجّر، وحول طبيعة النظام السياسي ـ الاقتصادي الذي لم يعد مجال تجاذب ايديولوجي بخاصة بعد سقوط النموذج السوفياتي وانحسار عدد الأنظمة المتشبهة به.

ثمة اقتناع يقرب من الأجماع حول الحريات السياسية والنقابية والأعلامية والثقافية... وحول ضرورة المجتمع المدني الذي لا يبغي ـ ولا يمكنه ان يفعل ذلك ـ قلب السلطة السياسية بوسائل غير ديمقراطية، ولا الحلول محل السلطة السياسية التي لا يمكن لأية هيئة أن تحل محلّها، ولا مصادرة دورها ومسؤولياتها العامة، ولا إضعافها، بل التكامل بها.

لمؤسسات المجتمع المدني إزاء الدولة مهمّات ثلاث أساسية: المراقبة، والمحاسبة، والمشاركة.

- فالمراقبة: مراقبة السلطة السياسية والأدارات الرسمية بخاصة تقتضي حرّية الأعلام وحرية القول والنشر والأذاعة وحرية الاجتماع والاعتراض والندوات.

وفي هذا المجال تكمن أهمية الحرّيات حيث المحافظة عليها وتوسيعها هو معركة يومية شاملة.

- المحاسبة: تدعم النظام الديمقراطي البرلماني وتطوّره وتنزع الحصانة عن المسؤول وتردع الفساد والانحراف واستغلال السلطة والاحتيال على القوانين والاعتداء على الدستور. وفي هذا المجال تقع المعركة الواسعة لحماية حقوق الانسان.

- والمشاركة تضفي على السلطة مزيداً من الشرعية الشعبية. فان الضغط الديمقراطي المنظم من قبل سائر هيئات المجتمع المدني لزحزحة السلطة عن بعض قراراتها أو تعديلها، أو إلغائها، تجعل السلطة، كما ينبغي ان تكون، شأناً عاماً.

«عصر المجتمع المدني» ليس عصر الاستيلاء على السلطة والتفرّد بها، بل عصر الضغط عليها، والمشاركة فيها من خارجها. هو عصر المنافسة الحرّة والمتكافئة بين القطاع الرسمي والقطاع الخاص. لا منافسة التلاغي، بل التكامل.

وهذا يقتضي ان يصبح النظام السياسي اللبناني البرلماني

المكان الأمثل لاحتواء النزاعات والصراعات من خلال اقرار نظام انتخابي يستدرج أوسع مشاركة للشعب اللبناني لتجديد النخبة السياسية والحياة الديمقراطية.

IV - ضمن هذه الشروط الموضوعية «تتموضع» الثقافة في لبنان.

ثمة وعي مرهف لدى المثقفين اللبنانيين، بخاصة بعد انقضاء الحروب التدميرية الطويلة، لقيمة الحريات العامة ومركزيتها في الحياة اللبنانية. لقد ولّى الزمن الذي كانت فيه الايديولوجيات التوتاليتارية الكبرى، والصغرى المتشبهة بها، تبشّر بفوائد «تعليق» الحريات الفردية والمدنية خدمة لقيم «مصيرية» أعظم منها! والحال ان لا قيمة أكبر من الحرية تستحقّ أن نضحّي بحرّياتنا، وان آنياً، من أجلها!

في هذا الأطار تقع مسألة «تنظيم وسائل الاعلام» اي تقليص مساحات الحريات الاعلامية وحصرها... يكفي اللفت ههنا الى ان المنافسة الحرّة وحدها هي الكفيلة بوضع أسس التعامل مع هذا الملف. ليس ثمة «فوضى اعلامية» في لبنان! فهذه مقولة لا يمكنها ان تخفي النزعة التوتاليتارية لأصحابها. إن الاعلام الخاص في لبنان بلغ مرتبة من التقدّم يصعب التراجع عنها من غير قلق على مصير الحرّيات.

V - والهيئات الثقافية اللبنانية هي منابر حوار علني يعكس تطلُّعات اللبنانيين ومخاوفهم. وهذه الهيئات غير الرسمية هي من أكثر ما يميز لبنان الثقافي في بيئته العربية، وحتى بين بلدان كثيرة.

تكفي الأشارة التي ينبغي ان تلفت الانتباه لأهميّتها وهي أن أي نشاط ثقافي علني في لبنان لا يحتاج (للساعة) الى اذن مسبق من السلطات المختصة، ولا إلى نسخة مسبقة عن الكلمات التي ستلقى فيه، ووسائل الاعلام المختلفة يمكنها ان تنقل وقائعه مباشرة من غير استئذان، كل ذلك مع وجود وزارة ثقافة استطاعت (للساعة) ان تحافظ على الحريات الثقافية التقليدية في لبنان على الرغم من القلق الواسع الذي كان يعتور العديد من المثقفين من مشروع انشائها. وهذه الحرية غير المقيدة بأذونات مسبقة للنشر أو للبث او للاجتماع أو للانتداء (باستثناء العروض المسرحية) هي مصانة ايضاً في مجال الطباعة والأعلام المقروء منذ زمن بعيد، والمسموع وبخاصة المرئي حيث نشهد حلقات أشد حلقات النقاش السياسي والفكري اثارةً تبث بثاً حياً مباشراً على شاشات محطات التلفزة الخاصة المتعددة، ولمعارضين للسلطة، ومن غير تدخّل منها (للساعة). وهذه المظاهر ينفرد بها لبنان من بين الأكثرية الساحقة من دول العالم الثالث.

ولئن كانت القدرة على الاحاطة بتعريف شامل للثقافة غير ممكنة (يلحظ العالمان رالف بيلز وهاري هويجر في كتابهما «مقدمة في الانتروبولوجيا العامّة أن العالمين كروبر وكلاكهون قاما بفحص ما يزيد على مائة تعريف من التعريفات التي قدّمها الانتروبولوجيون للثقافة، ولم يجدا بينها تعريفاً مقبولاً. وقد أحصى غيرهما ما يزيد على ١٦٤ تعريفاً للثقافة الاّ ان بيلز وهويجر لاحظا ان «السمة المشتركة لمعظم تعريفات الثقافة هو

انها تكتسب عن طريق التعلُّم، وان هذا التعلّم يرتبط بجماعات أو مجتمعات معيّنة).

وثمة من المثقفين من يشير دائماً الى التعريف الذي يعطيه تايلر للثقافة بأنها «مجموع المكتسبات الانسانية المعرفية والتقنية والسلوكية»، أي ان الثقافة هي كل ما ليس معطى طبيعياً، بل نتاجاً بشرياً خاصاً بنمط حياة جماعة، وهي طريقة خاصة لتصرّف اعضائها.

الاّ أن هذا التعريف الانتروبولوجي التطوّري حصراً ليس هو ما يتمثله الوعي العربي عموماً، واللبناني خصوصاً، عند الكلام على الثقافة والمثقف. فنحن أقرب الى مفهوم المثقف الفرد ذي المعارف الموسعة المتجاوزة حقل اختصاصه، والتي يستخدمها بالتزام حرّ في مشاريع سياسية واجتماعية. وهذا قريب من صورة المثقف كما مثّله سارتر. فالثقافة تدل عندنا على البنى الفوقية: المعرفية والفنية. وهدفها التعليمي ظاهر في سعيها الى نشر مضامينها. ان تحديد المثقف لهو أسهل في هذا المجال من تحديد الثقافة. المثقف لا يتعيّن بكلام وصفي بل بمعنى قيمي!

والهيئات الثقافية بصفتها منابر للحوار او للألقاء ملتبسة التعيين هي أيضاً: فهذه المنابر متوفرة بصفة دائمة أو عابرة في أكثر من مكان: في وسائل الأعلام المختلفة، في الجامعات والمعاهد والمدارس، في المراكز العلميّة، في بعض بيوت السكن (الواسعة كفاية) وتسمّى «صالونات أدبية»!، وفي بعض المطاعم والمقاهي؛ وفي كل قرية فيها: «نادي رياضي ـ اجتماعي ـ ثقافي».

الاّ أن الأندية ذات البنية المؤسسية والمختصة والعاملة على مدار العام، فليست كثيرة بالقدر الذي يُعتقد: انها بضع عشرات، الفاعلة منها حوالي العشرين، والأكثر حضوراً في الحركة الثقافية في لبنان فلا تتجاوز العشرة!

ويمكن تصنيف هذه الهيئات، بما هي مؤسسات غير حكومية مستقلة مؤلفة من متطوعين لا يتقاضون منها تعويضات مالية، ومن حيث توجهها الثقافي، الى أربع فئات:

١ ـ **الأولى**: تتحاشى على الجملة بحث المسائل الشائكة والمثيرة للجدل الحامي. وترتاح للأصوات المتجانسة على منبرها. وتنزع عموماً الى مصادقة أهل الحكم والسلطة. وتفضل الحفلات التكريمية والأمسيات الشعرية (الطربية)، والأنشطة ذات الطابع الاجتماعي الثقافي المحلي (والقروي).

وهذه الفئة من الهيئات الثقافية هي الأكثر شيوعاً في لبنان.

٢ ـ **الثانية**: تحوّل منبرها دائماً الى نقاش وحوار معمق وحام بين ممثلي تيارات فكرية وسياسية وايديولوجية وأدبية مختلفة ومتناقضة. وهي تعتمد اجمالاً مقاييس المستوى الثقافي والعلمي والابداع والتنوّع لاعتلاء منبرها.

هذه الفئة قليلة، ولكنّها الأكثر فعالية في الحركة الثقافية اللبنانية.

٣ ـ **الثالثة**: هي منبر ذو اتجاه ايديولوجي معيّن متعاطف مع تيار سياسي. أمّا التنوّع الجزئي للآراء على منبره فلا يحجب اتجاهها الايديولوجي السائد.

وهذه الفئة كانت تابعة لأحزاب سياسية، وهي في تناقص مستمر.

٤ ـ **الرابعة**: هي «اتحاد الكتاب اللبنانيين» حصراً. فمن جهة هو هيئة ثقافية قريبة الشبه من الفئتين الثانية والثالثة المذكورتين، الاّ انه ينحاز عن الهيئات الأخرى بكونه يحصر عضويته بالكتّاب المؤلفين وحدهم، ومن أهدافه المحافظة على حقوقهم وتسهيل نشر مؤلفاتهم. يختلف عن اتحادات الكتّاب العربية الأخرى في معارضة ظاهرة لها. ليس اتحادًا مركزياً لسائر الكتّاب اللبنانين وان كان له مثل هذا الطموح. فهو غالباً ما يتهم بأن مركزيّته ناقصة.

ان الهيئات الثقافية اللبنانية (وثمة تجمّع يضم أفعل الهيئات منها، منذ مؤتمر «الثقافة والتغيير» الذي نظمته الحركة الثقافية ـ انطلياس في ٧ و ٨ و ٩ أيار ١٩٨٨ وأصدرت بيانها الشهير في ختامه)، هي من مؤسّسات المجتمع المدني اللبناني الفاعلة والمحتضنة لأنشطة مؤسساته الأخرى، والمقدّمة لها مجالاً رحباً لمناقشة أكثر الأفكار جرأةً وعمقاً المعبِّرة عما يعتمل من صخب في وجدان اللبنانيين، لاسيّما في هذه المرحلة التاريخية حيث يتزايد شعورهم بأن مصيرهم يبحث بمنأى عنهم وحتى على حساب مصالحهم الكبرى. كثير من هذه الهيئات الثقافية يعطّل دوره الفاعل، لا بل مسؤوليته وواجبه. خوفاً، او انزلاقاً نحو مصالح فردية صغرى، أو تزلفاً، او جهلاً بدوره، اي جهلاً بأنّ النقد الصارم لأداء الهيئات الرسمية هو واجبه الثقافي الأساسي في تصويب هذا الأداء وتفعيل ممارسة الحرية والديمقراطية.

VI ـ أن أبرز وجوه الثقافة اللبنانية انها ثقافة عربية رائدة في أكثر من مجال، تملك امكانات موضوعية واسعة للتجدُّد ولتشكيل وعي جديد. ان عروبة الثقافة اللبنانية (أو «عُربتها» كما كان يقول يواكيم مبارك) لا يطمس خصوصيَّتها المستمدة من خصوصية البنية اللبنانية. وبحسب جهد من الدكتور بشارة صارجي ذي الثقافة الفلسفية الكلاسيكية، ان الثقافة العربية هي بمثابة الجنس والثقافة اللبنانية هي بمثابة النوع المنضوي تحته.

وفي غمرة البحث عن «قطّارات» لفظية فاصلة، فثمة من اللبنانيين من يقول ـ ومن غير قلق على مستوى دقة التعابير ـ بأن هذا ثقافته فرنسية، وذاك ثقافته انكليزية... بمجرّد انه درس في مدرسة في لبنان لغتها الثانية (الضرورية) هي الفرنسية أو الانكليزية (ولا ثقافة اميركية، على سبيل المثال، عندهم!!)، علماً بأن اتقان اللغات الأجنبية الذي اشتهر به اللبنانيون بسبب نظامهم التعليمي وانفتاحهم، هو في تضاؤل متفاقم، وأهمُّ ما يكتبه اللبنانيون باللغات الأجنبية يتمّ خارج لبنان، وعلى يد حاملي جنسيات مزدوجة: لبنانية وغيرها.

VII ـ ان واقع الثقافة في لبنان يندرج في سياق تراكم تاريخي مستمر منذ القرن التاسع عشر خصوصًا، حيث كان جبل لبنان أوّل من فتح مجالاً واسعًا أمام مدارس الأرساليات الأجنبية التي نشرت العلوم وعلمت لغاتها، وعلى رأسها الجامعتان الاميركية واليسوعية في بيروت اللتان ظلّتا من أهم مراكز التعليم العالي والجامعي في الشرق على مدى قرن ابتداء من منتصف القرن

الماضي؛ وتم فيه وضع أول موسوعة (دائرة معارف) في الشرق على يد المعلم بطرس البستاني قبل عشر سنوات من وضع أول موسوعة علمية في تركيّا نفسها (اشارة الى الدور الرائد الذي لعبته الموسوعات (موسوعة ديدرو الفرنسي، مثلاً) في اطلاق الثقافة العلمية في أوروبا)؛ والأهم هو الانتشار الواسع للمطابع ودور النشر والترجمة والصحف والمجلّات...

وعلى المستوى السياسي والاداري ـ الذي شكل إطاراً صحياً لازدهار الثقافة، كان جبل لبنان تحت نظام المتصرفية أول نظام سياسي بمحامين وقضاة مدنيين، واول من تخلّص رسمياً من نظام الاقطاع منذ سينات القرن الماضي ودخل في عصر الليبرالية مذ ذاك ومن غير انقطاع، حتى الساعة.

وانَّ العديد من الظواهر الثقافية والاعلامية الحديثة في لبنان والتي لا نظير لها في دول العالم العربي، هي استمرار لهذا «التراكم» الثقافي وفي نظام «الحريات» الذي أرسته في الأصل بنيته الطوائفية، وجمَّدته أيضاً في مجالات عديدة.

وما زال الإعلام اللبناني الخاص المتعدِّد والمتنوِّع يعبِّر الى حدّ بعيد عن تركيبته الإجتماعية السياسية، هذا التنوُّع الثرّ الذي هو خير شاهد على الحرِّيات ومؤشر لها، والذي ينظر اليه بعض اصحاب العقول الصغيرة والخائفة على انَّه «فوضى إعلامية»! فلا فوضى اعلامية في لبنان كائنًا ما كان عدد الهيئات الاعلامية الخاصَّة، ولا فوضى ثقافية فيه. والفوضى (الأنارشية) الوحيدة موجودة في نطاق السلطة السياسية حيث تطغى المحسوبية والرشوة والفساد الفئوية الفردية الانانية.

وما زالت المطابع اللبنانية ودور النشر اللبناني من الأنشط في العالم العربي. و«لبنان المطبعة» ترسّخ تقليده، مع تراجع عدد قرائه. وثمة حوادث قليلة، ولكن ذات دلالات سلبية مثيرة لقلق حقيقي، حول منع بعض المؤلفات نتيجة وشايات من مرجعيات «أهلية» طائفية خارج السلطة.

ولكن بالمقابل ثمة مؤلفات للكتّاب لبنانيين ملفتة وعميقة وطاهرة بجرأتها في مواجهة موضوعات دقيقة، ككتابات علي حرب و«حفريّاته» في النصوص الفلسفية والدينيّة، وتجاوز «الخجل» من البحث والتحليل من الموضوعات الطائفية، الذي نصح به ايليا حريق، مثل كتاب «الأمة القلقة» (أي الطائفة الشيعية في لبنان) لوضّاح شرارة، والافتتاحيات الصحافية لغسّان تويني وطلال سلمان، وخارج لبنان لحازم صاغية وعبد الوهاب بدرخان، والكتابات والاحاديث اللاذعة جداً لريمون جباره، والابحاث القيّمة حول طبيعة النظام الطوائفي والمجتمع المدني التي يقوم بها انطوان مسرّة... ولا أجدني مؤهلاً لفتح ملفات الأنواع الأدبية المختلفة كالشعر والرواية والمسرح والاقصوصة والانواع الفنية التشكيلية وغيرها.

وفي مجال الغناء، نلحظ «غزوا» لبنانياً واسعاً وملفتاً من المغنين اللبنانيين الشباب (الذي فاقم التلفزيون الملوّن من اضفاء أهمية أولية لأشكالهم ووجوههم الحسنة) لسائر البلدان العربيّة، قالبين الدور الذي كانت تقوم به مصر سابقاً مع نجومها التاريخيين الكبار امثال محمد عبد الوهاب وفريد الأطرش وعبد الحليم

حافظ وأم كلثوم... على الرغم من النقد الفني الذي يعتبر هذا النوع اللبناني العربي ذي الايقاع الراقص السريع، هو، على وجه العموم، انحطاط موسيقي وشعري قياساً على ما قدّمه الجيل السابق خصوصاً مع الأخوين رحباني وفيروز وفيلمون وهبه في لبنان، ومع عبد الوهاب والسنباطي وغيرهم في مصر... وينسحب طغيان هذا الفن «الخفيف» على المسرح وفنون أخرى وانّ القليل من الأعمال الفنية الحديثة الراهنة الراقية والقليلة (زياد الرحباني مثلاً) يبدو وكأنه يخوض معركة غير متكافئة عددياً وكمياً مع هذا الطوفان من الفن السريع!

وفي مجال العلوم الوضعية والتقانة (التكنولوجيا) يبدو لبنان بلداً متخلفاً علمياً، حتى بالقياس مع بعض الدول العربية التي تعاني هي ايضاً التخلف عينه (الذي هو مظهر لتخلّف عام في السياسة والادارة والتنمية وانظمة التعليم... ليس فقط بالنسبة لضآلة نسبة الأرصدة المقتطعة من موازنة الدولة العامة لأبحاث التطور العلمي، وليس بضآلة مؤسساته العلمية وافتقارها الى البنى التحتية والبشرية الضرورية (اذ لا علوم خارج مؤسسات علمية)، بل ايضاً بسبب بعض مخلفات الأفكار القديمة الايديولوجية التي تضع سدوداً بينها وبين مصادر العلوم المتطورة الموجودة في «الغرب» بمجملها. يقول انطوان زحلان: «يتوجب على العرب ان يربطوا أنفسهم ربطاً فعالاً بنظام المعلومات العالمي، لأنهم يخسرون كثيراً في البقاء خارج هذا النظام». ولا بدّ من ان ينطلق أيّ مبحث في تخلّفنا العلمي بعملية سبر حقيقي للامكانات العلمية المتاحة، والأمكانات الاجتماعية.

وبحسب دراسة للدكتور حافظ قبيسي إن ٦٠٪ من عاملي الأبحاث العلمية العرب الذين ينشرون هم موجودون خارج العالم العربي ومنهم ٥٥٪ في الولايات المتحدة و٣٢٪ في أوروبا. ان «هجرة الأدمغة» العربية عموماً، واللبنانية منها، تدلُّ على أن واقع العلوم في لبنان لا يرتبط حصراً في المجالات العلمية بل في البنية العامة، وبخاصة سياسات الدولة التي يبدو أنّها لم تختر للساعة خطة للتطور العلمي في لبنان. ففي جدول بعنوان «المنشورات العلمية من الوطن العربي الصادرة في دوريات عالمية (عام ١٩٨٩) نجد أن لبنان يحتل المرتبة الأخيرة (مع اليمن) من حيث عدد معاهد النشر فيه (٧ فقط)!. مع العلم انه في مجال التكنولوجيا ذات المردود المالي العالي التجاري (المستشفيات مثلاً، ومستوى الخدمات الطبية) هو من بين المتقدمين في هذا المجال.

ان امكانات مؤسسات المجتمع المدني ضئيلة، ولا يسعها من غير تآزر جدي وتام من الدولة ان تقوم بأي خطوة ملحوظة الى الأمام في الحقول العلمية المختلفة. والمكان الحقيقي لهذه المعركة هو الجامعات وكليات العلوم فيها، ولا بد من ان تلعب المنافسة المتكافئة الشروط دوراً حاسماً في هذا المجال وبخاصة بين الجامعة اللبنانية والجامعات الأخرى، وبخاصة مراكز البحوث العلمية. فالمسألة هي في عمقها، سياسية أصلاً.

انّ «موضعة» ثقافتنا الراهنة، بمظاهرها ومضامينها كافة: المعرفيَّة والعلميَّة والفنية، في اطار بنيتنا الاجتماعية ـ السياسية

وفي اطارها التاريخي، ينبغي ألاَّ يحجب امكانية، وضرورة، مقاربة الثقافة بذاتها مباشرة. في مؤتمر «لبنان: الثقافة والتغيير» الذي انعقد في انطلياس (أيار ١٩٨٨) وضم حوالي خمسين هيئة ثقافية (من هيئات المجتمع المدني) طُرحت مقولة «التغيير في الثقافة من أجل التغيير بالثقافة». أي لا بدَّ من تظهير ثقافتنا كي نثق بها كأداة تغيير. وكل تغيير من غير قاع ثقافي لا يعدو كونه انقلابًا سطحيًا.

لبنان يخرج اليوم مهشمًا من حروب الخمس عشرة سنة، واكثر جروحاته لم يندمل بعد، ولم يستعد بعد كامل عافيته وسيادته واستقلاله، وما زال يتعرَّض للاعتداءات الاسرائيلية على أرضه وشعبه، ولم يصل بعد الى ما كان عليه من بحبوحة اقتصادية نسبية؛ مهجَّروه ومهاجروه لم يعودوا بعد الى بيوتهم وارزاقهم بغالبيتهم؛ وما زالت الهجرة منه مفتوحة، وثمة فيه بعض الانتهاكات لحقوق الانسان، وفيه الكثير من الكلام والقليل من الديمقراطية الحقيقية لأن ضغوط مجتمعه المدني على سلطة معطلة بسبب ان السلطة السياسية تتحصَّن عن هذه الضغوط بحيازتها حصانة من واقع اقليمي ودولي؛ والحلم بتجاوز سلبيات نظامه الطوائفي إلى نظام ديمقراطي مدني يكون للفرد فيه قيمة أولية، لم يعد في اولويات هموم عدد كبير من مثقفيه؛ ومجتمعه الأهلي الطائفي الموروث ما زال يوسِّع مؤسساته وينسبها، ادعاءً، الى المجتمع المدني، بعد أن بدا الرهان على هذا المجتمع هو البديل عن الرهانات السياسية المباشرة.

الاّ ان قطاعه الخاص ما زال قوياً، وقواه المدنيّة تتقدّم باطراد ملحوظ، وإعلامه ما زال حراً للساعة الى حدود معقولة ومقبولة. وثمة قلق على المصير يعززه ضعف وهشاشة تركيبته السياسية. في هذه الشروط، تبدو الثقافة رهانا حقيقياً لرسم صورة لمستقبل لا يطغى عليه التشاؤم.

الرحباني

وعلق الفنان منصور الرحباني، رئيس جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى على محاضرة سيف بالآتي:

محاضرة الدكتور أنطوان سيف شاملة وقاطعة مثل إسمه. «يخز العين» لم يترك شيئاً إلاّ وغاص به من المؤسسات إلى الثقافة إلى الطوائف والحرية والديمقراطية فيحتار المرء على ماذا يجيب. ولهذا السبب، ولأن الوقت محدود، سيكون هذا التعقيب مختصراً وبطريقة بسيطة وشعبية.

البداية والنهاية لبنان. فالحديث عنه لا ينتهي كلنا خائفون عليه ونقوم بالتنظير لأننا خائفون على هذا التنوع وهذا «الموزاييك» المؤلف من ١٩ طائفة الذي انتج من وراء تفاعل ابنائه مع بعضهم البعض هذا التألق الثقافي والغنى الروحي. واللبنانيون ككل العشاق يتخاصمون ويغضبون ويتشاتمون في بعض الأحيان ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون العيش الواحد من دون الآخر.

إسرائيل تحاول المستحيل لتسقط هذه التجربة لكن سيبقى رنين الأجراس يعانق تكبير المآذن فيتصاعدان في هذه السماء الزرقاء تحية لرب العالمين..

لبنان أرض موقوفة للحرية سكنه أناس منذ البدايات خائفين على خصوصياتهم، على معتقداتهم وعلى حريتهم. سكنوه لأن طبيعة هذا البلد تتألف من جبال ووديان ومغاور يستطيعون الإحتماء بها. وأنا أقرأ كتب الطبيعة وأراقب المصير ومشية الحياة فأرى تأثيرها على وجوه الناس وعاداتهم وتقاليدهم.

في قبرص: رأس تركي ورأس يوناني يختلفان ثم يجلسان. في لبنان الرأس واحد، العائلات واحدة، الإهتمامات واحدة. وهناك شيء مهم يتطور مع الناس وهو الفولكلور الذي هو سجل الشعوب الذي لا يخطىء. إذن عادات اللبنانيين واحدة في مآتمهم، في أفراحهم، في مأكلهم: «التبولة»، مثلاً، واحدة. هل غلط احد في اي منطقة ووضع للتبولة «بزيلا»؟ ثم إن إهتمامات اللبنانيين واحدة كما هي أخطاؤهم واحدة، مثلاً الآن ها هم يقصّون الأشجار ويعمرون «الباطون» من نهر الأولي الى النهر الكبير وهكذا يحولون البلد إلى صخر ويوحدونه أيضًا في هذه المسألة.

الثقافة، هنا سأختصر. من يحمل خصوصية الثقافة الخلفية الدينية. والمناخ والتاريخ. نحن عرب لكننا عرب المتوسط. فسوريا ولبنان أكبر مجتمع حضاري. والقلق، القلق المُبدِع، يؤدي إلى تراكم حضاري. فنحن لم تمر علينا أكثر من ٥٠ عامًا

إلا وأتانا فاتح أو واجهتنا مشكلة. هذا القلق ينتج عنه إبداع وتقلب في الثقافة. ثم نحن نقف على أرض فيها تراث عربي، أرمني، سرياني، كنعاني، آرامي، تركي، بيزنطي.. والثقافات الأوروبية الغربية. إذن نحن أكبر بؤرة للحضارة. من هنا نرى هذا التألق ونرى الفكر اللبناني مشتعل.

لدينا حدس بالديمقراطية، ربما اننا لا نمارسها بشكل صحيح، لكننا نحملها جملة في لا وعينا لأننا ورثنا أكبر ديمقراطية. فهنا على أرض طرابلس كان البرلمان الإتحادي الذي يسبق البرلمان الأروبي بألوف السنوات وكان يجمع كل الممالك الفينيقية صور وصيدا وجبيل وقرطاج وينسقوا بين بعضهم على ما سيفعلونه. من هنا نحن لدينا هذا الارث الديمقراطي التاريخي.

الثقافة؟ الثقافة لدينا بورجوازية قليلاً فعلينا أن «نشعبنها» لكي تصل الى كل إنسان. فلا يكفي أن يكون لدينا عدد من المثقفين بل على الثقافة أن تصل الى الشعب، الى الجذور كي نصل إلى التغيير. إن لم تتغير التربة لدينا لن نتغير نحن. لذلك على الثقافة أن تصبح شعبية ويعرف كل إنسان الخير والحق والجمال يعرف أن قطع الشجر بشاعة، والبشاعة ضد الجمال. بغير هذه الطريقة لن نستطيع الإصلاح. ثم نأتي للتفكير بهذا للإستيلاء على السلطة بين المرشح والناخب. عندما نأتي على ذكر النائب نقول أنه مرشح لديه خدماته، ربما أحياناً «ببلاش» كي يقوم مثلاً بتغيير تخطيط طريق تمر بأرزاق أحد الأشخاص، أو مساعدة أحد ما للخروج من السجن. نحن نتواطأ مع النائب على كسر النظام عبر

خدمات صغيرة وننسى رسالة النائب الحقيقية والتي هي مراقبة الاداء الحكومي واشتراع مشاريع كبرى تسمح لنا بأن نصبح بلداً حضاريًا. الإعلام؟ أنا أرى طلائع قمع سيأتي وخائف كالدكتور سيف على مساحة الحرية. فبداية اجتماعاتنا في مجلس الإعلام، ولم نكن نعرف بعضنا، إتفقنا على رد أذى الدولة عن الناس، لكن بالمقابل نريد رد أذى بعض وسائل الإعلام عن الشعب أيضاً. فالحرية ليست بإحضار سياسيين معارضين وموالين والكلام عما نريد. الحرية هي تحضير الإنسان لإنتاج نوعي. كان في البداية الإعلام يتوسل الثقافة ليفوز. اليوم أصبحت الثقافة تتوسل الإعلام. فإن لم يستطع شكسبير بيع مسحوق غسيل يقف عرض برنامجه! ثم لا يحق لوسيلة إعلام أن تتحجج بالحرية لضرب خير المجتمع. فالتلفزيون أصبح في كل بيت يصدىء عقول الناس ويعلمهم السهولة و«قلة الخصية» وإلغاء القراءة. ربما هناك عدد قليل ما زالوا يقرأون في السهرة لكن الأكثرية «تتعشى وتجلس أمام التلفزيون». شيء معلب، أصبحنا مثل «فراريج المزارع» يغذينا التلفزيون وهذا شيء خطير، لذلك علينا أن نقاتل من أجل التغيير: إذا علمت أن كل الناس ضدي، وأنا أعرف أن الحقيقة معي فأنا والحقيقة نكون الأكثرية.

الغزو الفني: كانت مصر ذكية، ففي بداية العصر علمت أن من يفهم لهجتك تستطيع أن تغزوه وأن ترسل فنونك وافكارك السياسية والثقافية اليه. لذلك بدأت مصر بإرسال بعثات فنية إلى العالم العربي ثم أبدعوا وأصبح لهم تراث من الأفلام والأغاني

والمسرحيات، وأصبح كل واحد في العالم العربي يفهم لهجته المحلية واللهجة المصرية، وإلى أن أصبح هناك طلائع في لبنان حيث كان الغناء مقتصر على الـ «ابو الزلف» و«العتابا»، أما في الصالونات فكان الغناء أما موشحات أو أغاني مصرية. إلاّ أن أدوات الشعر المستعملة في الغناء كانت مترفة سريعة العطب: البنفسج والياسمين والعوازل (لاحظوا كلام الحرمان) فأتى الأخوان رحباني بمفردات جديدة: الوعر، الدبش، الصخر. من قاومهم؟ أولئك الذين يعملون في الفن، أما الشعب فقد كان منتظراً هذه الظاهرة ورحب بها سريعاً.

قدرنا نحن بكل تواضع أن نغزو العالم العربي خاصة مصر حيث أصبح المصريون يقولون: إفعلوا كالأخوين رحباني.

بعد ١٩٧٥ أي في فترة المشاكل أصبح هناك إنقطاع فتوقفت كل الطاقات المنتجة عن الإنتاج وإستمر «المطعم».

بإستمرار المطعم ووجود التلفزيون أصبح لدينا مثل مزرعة «لتفقيس» المطربين، وعندما «يريشون» يذهبون «للنقودة» في العالم العربي.

لكن الإنسان اللبناني بالرغم من ذلك لديه نوع من الرسالة يؤديها. التراجع لا بأس به فالحياة تدور (cyclique) أي أنها تدور وتعود، فيها صعود وهبوط. لأن العصر اليوم هو التراجع الفني في كل العالم.

نحن بالأخص تراجعنا سياسياً، إقتصادياً، ثقافياً وفنياً. إذن الفن ليس مستثنى. لكن في الحياة، أنا أؤمن بالمستقبل، سيأتي

أولاد جدد وأطفال سيلعبون في الشمس ويأخذون أماكنهم، هم آتون بأفكار هم ورسالات جديدة. وأنا مؤمن بإنتصار الحياة على الموت.

ضناوي

ثم قدم المحامي حسين ضناوي رئيس الرابطة الثقافية في طرابلس مداخلة قال فيها:

في البداية، احَيِّي الصديق الدكتور انطوان سيف على محاضرته القيمة التي إستمعنا إليها الآن، حول «المجتمع المدني: قضايا الثقافة والعلم والفنون»، والتي سعى ان تكون شاملة وبذل الجهد لتكون واضحة الابعاد والمسار.

واعتذر، لان الوقت القصير الذي فصل بين إستلامي نسخة عن المحاضرة وساعة هذا اللقاء، يتحدد بالساعات وليس بالايام..

فإذا كان التعقيب لا يتناول الكثير من القضايا المثارة، فلأن الوقت لم يسعفني. لذلك سأبدي ملاحظات على البحث، تتركز على القضايا المعرفية المباشرة.

والملاحظة الاولى:

تجنب الباحث الصديق، طوال بحثه، تعريف وتحديد مفهوم المجتمع المدني ورصد دوره ووظيفته في قضايا الثقافة والعلم

والفنون. وأهمية التعريف والتحديد، لمفهوم حديث نسبياً، خضع لتعريفات عدة، متناقضة في المعنى والدور والوظيفة السياسية والاجتماعية له، ان التعريف، ينظم الفهم والحوار، ويمنع الشطط الذي لا بد ان يحدث إذا كان المتحاورون ينطلقون من تعريفات مختلفة لمفهوم واحد. ومما أضفى على المفهوم، مفهوم المجتمع المدني، إلتباساً أرخى بثقله على مجمل الافكار التي تناولها البحث، هو تمييز الباحث بين مفهومين، اوجد انهما مختلفين. مفهوم المجتمع الاهلي ومفهوم المجتمع المدني. وقد رأى ان مفهوم المجتمع الاهلي، يشمل المجتمع الطوائفي الوراثي التقليدي والعشائري والعائلي والاقليمي. في حين ان مفهوم المجتمع المدني يشمل الافراد والمؤسسات المستجدة غير وراثية وغير طائفية الاتجاه وبعضها عابر للطوائف إن لم يكن بالانتماء المذهبي والديني لاعضائه، فعلى الاقل بتوجهاته. هي المؤسسات التطوعية التي تشكل بمجموعها «المجتمع المدني».

هذا الفصل التعسفي الارادي بين المجتمع الاهلي والمجتمع المدني ودون اعطاء تحديد لكل مفهوم دوره ووظيفته الاجتماعية والسياسية وطبيعة حركته في مواجة الدولة، ارخى على حيز كبير من المحاضرة إلتباساً وغموضاً، منعا إمكانية وصول الموقف الحقيقي للباحث من قضايا. الثقافة والعلم والفنون وعلاقة المجتمع المدني معها في مقابل الدولة التي من المفترض علميًا انها تمثل المصلحة العامة في المجتمع.

ومن المعلوم ان المجتمع المدني بمفاهيمه المتعددة، وفق

الاديولوجيات والنظريات الفلسفية والسياسية التي تسعى لتحديده وتوظيفه كمفهوم فاعل في حركة المجتمع وعلاقته البنيوية بالنظام السياسي، يقع بين تعريفين وظيفيتين له، ففي التعريف الاول، المجتمع المدني هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل او توسط الحكومة. وفي التعريف الثاني، المجتمع المدني هو النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورته تمأسسة مراقبة المشاركة السياسية... ففي التعريف الاول، يضم مفهوم المجتمع المدني. كل ما شمله مفهوم المجتمع الاهلي. اما التعريف الثاني: فقد حدد المجتمع المدني ببعده السياسي بالدرجة الاولى، حيث يرى ان له دوراً سياسياً لمراقبة الدولة والحد من تسلطها واستبدادها. وفي هذا التعريف ايضاً نجد ان المجتمع المدني، لا يمكن ان يكون خارج عملية المراقبة والحد من هيمنة السلطة واستبدّادها.

ولقد اتجه الباحث، بعد ان توغل ببحثه، نحو التعريف الثاني لمفهوم المجتمع المدني، فقد ذكر ان لمؤسسات المجتمع المدني ازاء الدولة مهمات ثلاث اساسية: المراقبة والمحاسبة والمشاركة. وقد غلب البعد السياسي والوظيفة السياسية على المفهوم، وانسجاماً مع هذا التعريف لا يمكن ان تترك المؤسسات التقليدية خارجه... ولرأب الصدع كان البحث يضطر إلى إستعمال مفهوم آخر لزيادة التوضيح فيذكر المؤسسات غير الحكومية.

وما أراه ان المجتمع المدني، يضم المؤسسات والاطر الاجتماعية التقليدية والحديثة، السياسية والنقابية والثقافية

والاعلامية، بحيث تكون جميعها ليس بالضرورة موحدة، ولكنها وظيفياً تقف في مواجهة «سلطة الدولة» للحد من طغيانها واستبدادها وبذلك تكون عاملا اساسياً وضامناً بنيوياً للنظام السياسي الديمقراطي.. وكل المجتمعات التي كانت تسعى إلى احكام قبضتها على المجتمع بصورة مطلقة، بدأت بتحجيم المجتمع المدني وشل إرادته.

الملاحظة الثانية:

تتعلق بمفهوم اساسي واداة منهجية في بحثه وهو مفهوم المجتمع الطوائفي، فيرى الباحث متوافقاً مع الدكتور ناصيف نصار ان المجتمع اللبناني له ثقافته المتطورة منذ اعلان لبنان الكبير تطوراً خاصاً تحت تأثير عاملين: الليبرالية والتعدد الطائفي. ويشدد الباحث ان التعدد الطائفي الذي جعل البنية اللبنانية طوائفية هو العامل الفاعل والاساس، فهو ضامن الحريات التي ترعرعت في لبنان في الارض «الحرام» والسائبة بين الطوائف والدولة. والبنية الطوائفية هي التي فرضت الليبرالية. فالليبرالية اللبنانية ليست قراراً اديولوجياً، بل هي احد تجليات النظام الطوائفي التعددي. وان مظاهر الحريات التقليدية التي عرفها لبنان الحديث ليست نتيجة ليبرالية النظام بل نتيجة طوائفيته. هذا الدور الرئيسي للبنية الطوائفية التي ضمنت للمجتمع بمفهوم الباحث الحرية والليبرالية، وهي أهم القيم السائدة في المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة مفهوم سيادة السوق. ولكن هذه البنية

ذاتها هي التي تمنع تطور المجتمع وتفقد المجتمع المدني دوره في مواجهة الدولة لتجاوز الواقع والتعالي عليه، من اجل اقامة مجتمع حديث عصري متطور. فهذه البنية الطوائفية، تتناقض في جوهرها مع الحريات والليبرالية التي تقوم على قيم حرية الانسان وحرية معتقده وحقه في العدل والمساواة وعدم التميز على اساس الدين او العقيدة او اللون.. فالبنية الطوائفية في لبنان بنية تدير ازمة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالنتيجة الثقافية ولا تتجاوزها. فالحريات في المجتمع اللبناني ليست حريات بالمفهوم العلمي الذي تعرفه مجامع الحقوقيين والدستوريين، انما هو مفهوم التسرب بين تشققات العجز بين هيمنة الدولة وهيمنة الطوائف والليبرالية، هي ايضاً ليست ليبرالية بالمفهوم العلمي، لانها التعبير عن عجز الدولة عن التجلي في كل مؤسسات المجتمع، وهذا التحليل فيه صواب بدليل ان المجتمع اللبناني لديه حريات ولكنه يفتقد الديمقراطية وتحليل الحريات فيه، انها حرية ان تناقش الاخر... اما حرية نقد الذات، فهي ممنوعة وبصورة لا تقل شراسة عن الدول المستبدة. ولهذا كان المجتمع السياسي والاجتماعي عاجزاً عن تأمين التعبير السلمي لبنية المجتمع، مما ادى الى انفجارات متعددة كانت تنتهي دون تحقيق عملية التجاوز التي تقود المجتمع الى بنيان ليبرالي عصري حقيقي. غير ان البنية الطوائفية، بنية النظام السياسي، الارادية - أي ان الطوائفية في لبنان إرادة سياسية وليس بنية تكوينية غير قابلة للتجاوز - هذه البنية، استفاد منها المجتمع المدني، في ان يلعب دوراً مميزاً في قضايا الثقافة والعلم والفنون.

الملاحظة الثالثة والأخيرة:

إذا كانت الدولة بمفهومها العلمي هي الوسيلة لتحقيق المصلحة العامة والضامنة بحمايتها تحقيق المصلحة الخاصة، فلا بد ان تكون قوية وفاعلة. ودور المجتمع المدني، هو منع استبداد سلطتها وتوسيع همنتها ليؤمن اسساً قوية لنظام سياسي ديمقراطي ونظام اجتماعي واقتصادي ليبرالي، فإن هذه الدولة، لا يعرفها لبنان الحديث لأن المجتمع المدني القوي، المتعدد والمعقد، لا يمنع هيمنة الدولة فقط بل يكاد يحول دون قيامها اصلاً، فهو اقوى من الدولة بحيث نجدها وكأنها عنصر من عناصره وليست القوة المتعالية والمتجاوزة لهذه العناصر. فهي في كل المجالات، جزء وليس بالضرورة الجزء السيد. ففي قضايا الثقافة والعلم والفنون لا تلعب الدولة دوراً واضحاً انما المجتمع المدني، هو الذي يهيمن بصورة شبه مطلقة في هذه الميادين. فالتعليم بأغلبيته، وعلى كل المراحل، والاعلام والصحافة ومنابر الثقافة ودور النشر والمسارح ومعارض الفنون... جميع هذه المجالات الحيوية والتي تكون حركة المجتمع المدني اليومية، هي غير حكومية ودور السلطة فيها هامشياً يزداد تهميشاً. ولهذا فإن المجتمع المدني في لبنان لا يقوم على ما يأخذه من هامش إرادة السلطة وسيادتها بل السلطة تقوم على ما تستطيع انتزاعه من مجالات حركته. وهذا ما يفقد السلطة الكثير من دورها وأهميتها وقدرتها على الاسهام الحاسم في صياغة المجتمع.

وتضخم دور المجتمع المدني في الثقافة والعلم والفنون، لا

يجب ان ينظر إليه دائماً بإرتياح، خاصة في بلد يعاني من ذرية إجتماعية وسياسية تترك مجالات واسعة لتسرب الكثير مما يهدد المجتمع في مسيرته وتطوره.

فقد قامت في ذهنية المواطن والدولة احياناً، اتجاهات للتخلي عن الدولة كحل افضل لتحقيق مصالح المجتمع العامة. وعلى رغم معاناة البلاد من حروب الفتن التي امتدت لسنوات طويلة والتي خرجنا منها معاً في حالة مأساوية على كل الاصعدة، وعلى رغم التوافق الكبير على التسليم بوجود الدولة والتمسك بها، إلا ان دور الدولة في المجتمع لم يتطور من دور الحارس الامني المغلول اليدين غالباً إلى دور الدولة الحديثة القادرة على لعب دور فعال في تحديث المجتمع وتطويره.

وهذه الذهنية لا تنشر في المجتمع المدني فحسب بل نجدها موجودة وبفعالية، في الدولة، فحين لا تستطيع الدولة ان تحدث إدارتها وتقفل اجهزتها وتقضي على الفساد المستشري فيها، نجد انه يمكن ان تقيم إدارة موازية، تنظم لها شؤونها وتفكر عنها. فالادارة الموازية الواقعية، هي وليدة هذه الذهنية واستسلام لها بحيث تحوّل «الاصلاح السياسي والاجتماعي والاداري» لقيام دولة حديثة وفعالة وعادلة. من هنا، فإن المجتمع المدني في لبنان، له الدور الكبير في قضايا الثقافة والعلم والفنون، غير ان هذا الدور إتسم بنظرة إستهلاكية نفعية مباشرة تخضع للسوق بصورة حاسمة، وتعجز عن ان ترتفع الى مستوى البناء الحضاري البعيد المدى الذي لا يمكن قيامه إلا بتكامل بين الدولة الحديثة والمجتمع المدني.

الدبس

ثم قدم الدكتور محمد الدبس، وهو استاذ جامعي، التعقيب الآتي:

أشكر القيميين على هذه الندورة لاتاحتهم الفرصة لي، أنا المشتغل بالعلوم، بإبداء وجهة نظر حول «قضايا الثقافة والعلوم والفنون في المجتمع المدني».

والواقع أني وجدت أنّ ما تجدر الكتابة عنه، في هذا الصدد، هو مسألة الكتابة العلمية في مجتمعاتنا ـ وهي مجتمعات تنشأ العلوم وتتطور اليوم خارجها ـ واشراك العامة، أيّ غير المشتغلين بالعلم، بالمعرفة العلمية والتكنولوجية، خصوصا أنّ هذه المسألة ليست مقتصرة على فهم العلم وحسب، وانما تتعلق بإمكاناته وتأثيره ووقعه على المجتمع. وسوف أقارب هذا الموضوع من زوايا ثلاث: السمات المميزة للعلم الحديث، ومسألة الانفصام بين الثقافة الانسانية العامة والثقافة العلمية، وتعثر نشوء ثقافة علمية في مجتمعاتنا.

١ ـ **العلم الحديث**: من هذه الزاوية، تبدو مسألة نشر العلوم وتعميمها منذ بداية القرن السادس عشر، أي عشية نشأة العلوم الكلاسيكية الحديثة، غير معزولة عن أوجه التباين الثقافي بين العلماء وغير المشتغلين بالعلم (العامة) وعن ظروف الانقطاع والتواصل الحاصلة بينهما، وعن معنى الفصل بين الثقافتين: ثقافة العلوم وثقافة الانسانيات.

لقد ولدت العلوم الحديثة في الغرب، وفي أوروبا تحديدا، وارتبطت بتوسع اقتصادي قوي فتح أمامها الحدود المفروضة. أما مشاهير هذه العلوم فقد كتبوا هذه العلوم وصاغوا الحوادث الطبيعية بعقلانية هدفها هدم أركان العلوم القديمة التي كان للغيبيات حصة كبيرة فيها، كما قدموا هذه العلوم بلغة العامة، فحدث فصام بين جمهور العلماء، وهم قلة، والجمهور الحقيقي، أيّ عموم الناس المقيمين خارج هذا الشكل.

٢ ـ **الفصام الثقافي**: أخذ العلم يتمايز مع غيره من نواحي المعرفة. وتطور هذا التمايز من استقلالية العلوم عن بعضها البعض، الى انفكاكها واتجاهها نحو التخصص، ثم الى الطلاق النهائي بينها في النصف الثاني من القرن العشرين.

رافق هذا التمايز الذي استمر أربعة قرون مراكمة البشرية لكمٍّ هائل من المعلومات والمعارف فاق كل تصور، وأصبح «ما يعرفه البشر من الكثرة بحيث يستحيل على إنسان بمفرده أن يعرف الكثير»، على ما جاء على لسان أوبنهايمر.

ولا بدّ من أن نشير الى أمرين:

أولا، إن السنوات الاخيرة شهدت تفجراً للعلم. من جهة برزت مكتسبات أساسية في معرفة الكون، وتمّ الدخول بعمق الى كُنه المادة، وجرى وصف الظواهر الاساسية التي تقوم عليها الحياة، وأصبحت الطاقة مفهوما أساسيا، وغدت البيئة حاضرة في كل المجالات. من جهة ثانية، شكلت مجالات مثل معالجة المعلومات وهندسة النظم والاتصالات محاور ثورة تميل الى

تذويب الحدود القائمة بين العلوم. ولم تلبث أن نشأت علوم متقاربة ومتداخلة، سمحت لعلوم أخرى بالتدخل في شؤونها ورسم وتيرة تطويرها، كما نشأت جسور بين علوم كانت أولا متباعدة.

ثانيا، إنّ تقنيات جديدة أكثر تطورا وتنوعا برزت الى العلن وقدمت سلعا استندت الى مكتشفات علمية جديدة. وهذه التقنيات تنفذ الى عمق المجتمع وتضطرنا أحيانا الى اعادة النظر في مواقفنا وعاداتنا (الاخصاب الاصطناعي، الطب الوراثي، . . .) وأحيانا أخرى الى دفع ضريبة عن استعمالها. والضريبة متنوعة وباهظة: مدن في العالم الثالث تنمو كالزوائد يتكدّس فيها بشر لا يملكون مصادر العيش، ومدن في الغرب حيث يسود نمط حياة يولد الكآبة، وغابات تزال بفعل التصحر وبعض العوامل التي كانت في أساس تحسين شروط حياة البشر تبدو هي نفسها مصدرا للمخاطر التي تهدد مستقبلهم.

٣ ـ العولمة: نزع العلم الى أن اصبح عالميا وشموليا، فلم تبق رقعة من الارض بمعزل عن نتائجه، وهذه الشمولية لم تكن لتتحقق لولا التشابك والتداخل الدقيقين بين العلوم الدقيقة والمجهرية فيها والاختبارية، وبين التكنولوجيا الرفيعة ومواردها ومرافقها. فاجتمع من جراء ذلك ثلاثة قرون من الاكتشاف والبحث والتطوير والتصنيع والانتاج والاتمتة والتعليم، شكلت عالما موحدا تسري في كافة أرجائه نتائج وآثار هذه العولمة.

نضيف أنّ هذه النتائج قد لا تقاس بما نتج عنها من أحداث

وآلات خلقت بيئة صناعية غير التي عرفها البشر طوال تاريخهم المعروف، حتى بتنا نعيش في ما سمّاه ألفين توفلر «الموجة الثالثة» من العلم أعقبت الموجة الأولى التي أنشأت المجتمعات الزراعية، والموجة الثانية التي رافقت مسيرة الثورة الصناعية، وهي أيّ الموجة الثالثة، جعلتنا نعيش تلاقي حضارات ثلاث: حضارة المنجل والماكينة والكمبيوتر، وأبرز ما يميزها أنها تقوم على إنتاج المعرفة.

اللغة: أكثرَ العلم الجديد من الفروع ومن الكتابات، فاصبح لكل فئة من المشتغلين بالعلم لغة خاصة وسمات خاصة في التعبير: تقوّس المكان والزمان، الكوارك ذو الفتنة والغرابة، الانفجار العظيم، العناصر التي تملك ذاكرة، الشتاء النووي، النوابض الكونية، فيروسات الكمبيوتر. . . تعابير امتزج فيها الشعر بالعلم فتراجع فهم الناس له. حتى أن اللغة العلمية تحولت الى رموز لا يفهمها الا المشتغلين بها.

أضف الى ذلك أن مجتمعاتنا العربية تنفرد بمشكلة خاصة هي قضية تعريب العلوم. فنحن كأننا نقيم في عالم أجنبي مصنوع، ولسنا من صنعه وما يزال يصنعه، كما يقول أحمد بيضون. ونحن لا ننفك نترجم لاننا لسنا من يصنع الاشياء أو يأتي الافعال.

جميع هذه القضايا تضع مشكلة الثقافة العلمية في مجتمعاتنا أمام مشكلة عسيرة، حيث الثقافة لا تعاصر عملا علميا، وحيث تتألف جزر من المعارف تلبث أن تنسى بانتهاء ظروف نشوئها والقدرة على تدبرها.

ماذا يبقى لنا؟ الافتنان بالمعارف واستهلاك منتجاتها. وقد يكون ذلك مجديا لولا انّ هذا التجدد هو من السرعة بحيث بتنا نلهث وراء التجديد ومماشاته.

المجتمع المدني وقضية الاعلام

وبعد استراحة قصيرة عقدت الجلسة السادسة في موضوع «المجتمع المدني وقضية الاعلام» وقد ترأستها السيدة هدى شلق وحاضر فيها الدكتور نسيم خوري مدير كلية الاعلام في الجامعة اللبنانية (الفرع الثاني) وعقب على محاضرته السيد غالب قنديل مدير عام تلفزيون «المشرق».

شلق

قدمت السيدة شلق للمحاضرة بكلمة موجزة، قالت: عندما نقول مجتمع مدني يتبادر الى الذهن فوراً الاتصال والتواصل، وعندما نتحدث عن الاتصال والتواصل يتبادر الى الذهن فوراً الاعلام.

من أفضل الوسائل للوصول الى الافراد والمجموعات هي الثقافة واعطاء المعلومات والتزود بما هو حديث على الصعيد المحلي والدولي. وعندما نقول اعلام نقول ايضاً المساهمة الفاعلة في صنع الحرب وصنع السلام. موضوع الاعلام كان دائماً مهماً أما اليوم هو موضوع حار.

خوري

واعطت السيدة شلق الكلام للدكتور نسيم خوري الذي ألقى المحاضرة الآتية:

لا يمكن النظر الى الاعلام على انه قضية بالمفرد بقدر ما هو قضايا بالجمع تكاد تطال مختلف قطاعات الحياة والمجتمع. واذا ما طرحت هذه القضايا افقيا في تماس مع ما يعرف بالمجتمع المدني، فان هذه القضايا تتضاعف، ويجد الباحث نفسه امام كمّ هائل من العناوين والموضوعات التي تبحث عن شكل النظرية الاعلامية المطبقة في مجتمع ما وصولا الى تعددية الاشكاليات التي تفرزها علاقات الاعلام بالسلطة وتخصيصا السياسية منها.

وتسهيلا للبحث نميل الى أمرين:

١ ـ تحديد الخريطة الاعلامية في مكان محدد هو لبنان بالطبع.

٢ ـ محاولة وضع اشارات تبرز ملامح المجتمع المدني على هذه الخريطة.

واذا كان من الصعب الكلام عن الاعلام اللبناني بالمقياس الموضوعي فان الكلام عن الاعلام في لبنان بات في اساس هذا الاعلام حتى غدا ساحة حقيقية يسترسل السياسيون في اطلاقها صفة ملازمة لهذا الوطن بالمعنى السياسي و/او الاعلامي.

وإذا كان الاعلام متلازماً في علاقته مع الكيان اللبناني في رحلات مد وجزر تقربه منه او تبعده عنه عبر التاريخ، فان اقصر هذه الرحلات كانت في اقسى المراحل التي عاشها اللبنانيون وحيث باتت صورة لبنان مناقضة تماما لما يدّعي ابناؤه من حضارة وعراقة في التاريخ.

ويعتبر هذا البريق الاعلامي السلبي للبنان امراً طبيعياً لأن

نشوب الأزمات في الاوطان تدفع بالسياسة الخارجية الى الحدود القصوى، فيزداد الاهتمام بالوسائل المختلفة لهذه السياسة وفي مقدمها الاعلام.

والمعروف ان الدول، خارج اطر الأزمات، لجأت الى توظيف التطور في وسائل الاعلام (او القفزات اكثر تحديداً) كعنصر جذري مساهم في تحقيق سياسات هذه الدول على المستويين الداخلي والخارجي.

وهكذا شغل الاعلام ووسائل الاتصال حيزاً واسعاً في استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية متخذاً قوة ما يعرف بالبعد الرابع الى جانب الابعاد الثلاثة المعروفة في ركائز الدول ونعني بها الاقتصاد والقوة والدبلوماسية.

وهكذا تتنامى المسافات وتقوى بين الاعلام والمجتمع المدني بقدر وهم قربها بجذب الناس وطبعاً بفضل المظاهر الاتصالية المدهشة مثل الاترنيت واتوستردات الاعلام وكل ما حققته التكنولوجيا المعاصرة قبلها من قفزات فعلية في وسائل الاتصال المرئي والمسموع والمكتوب والبرقي والمرمز بأجهزة الكمبيوتر الى درجة ان واحدنا قد يهزأ للحظة من حبره وهو يسكبه فوق ورقة تحفزاً لمداخلة في مكان ما من العالم.

ان ابسط النتائج الحاصلة امحاء الملامح الخاصة للدول بالمعنى الاعلامي خلال القرن المقبل وطغيان مبدأ الشمولية كعنصر اساس في تشكل القوى العالمية الواسعة وتقرير المستقبل، بحيث تصبح هذه الانجازات مكونات رئيسة في طاقات الدول.

وأبرز ملامح هذه الطاقات توجيه الرأي العام نحو ذهنية التقبل الواقعي «بالاقوى» كحقائق تاريخية تعصى على التبديل.

وهكذا فالكلام عن الاعلام اللبناني او في لبنان يبدو خارج التاريخ في هذا الاطار الواسع ولا يتعدى النقطة التابعة او المستهلكة في احسن الاحوال هذا اذا احسنت اختيار ما تستهلكه من مصنعات الاعلام كما هو واضح حتى الان.

ماذا يقصد اللبنانيون عندما يتكلمون عن الاعلام؟

الارجح ان النظرة ليست واحدة ينظر اليها السياسيون فيحصرونه بالاخبار والبرامج السياسية، بينما ينظر اليه مجمل المواطنين من زاوية البرامج والافلام التي تغزو منازلهم وثوابتهم فتهز كيانهم... وينظر اليه المعلنون والشركات المنتجة الكبرى من زاوية عدد المشاهدين المترجم مردودا ماليا... بينما ينظر اليه الاختصاصيون من زاوية الاتصال والتواصل بين اللبنانيين، وبينهم وبين العالم بهدف الانفتاح على قضايا الدنيا. وتأتي كلية الاعلام والتوثيق جزءاً فعالاً من الجامعة الوطنية ومفصلاً فصيحاً يفترض العلم والهدوء والاتزان في تعميم هذه النظرة الاخيرة.

لكن الشائع بين هذه الرؤى ان الكلام عن الاعلام يعني بشكل ما الكلام عن التلفزيون. وهذا يرجعنا بالطبع الى عام ١٩٨٥ في ٢٣ آب تاريخ اول خرق للنصوص التي تحصر حق البث على جميع الاقنية المعروفة بتلفزيون لبنان (المرسوم ٢٠٨٩ تاريخ ٢١ حزيران ١٩٧٩ و ٥٤٠٧ تاريخ ١٩٨٨/١/٢). بدءاً من هذا التاريخ حتى اليوم يدخل بيوت اللبنانيين ٥٧ محطة بث

تلفزيونية محلية بدلاً من محطة واحدة هي «تلفزيون لبنان».

واذا كانت ردود الفعل متعددة متباينة احياناً كثيرة حول هذا الدفق الاعلامي الكثيف، فان فيها هامشاً واسعاً من المصالح الشخصية والارباح الاعلانية والترويج الرخيص، اكثر مما فيها من وعي وتثقيف وتسلية وتطور. واذا كان اتفاق الطائف قد دعا الى إعادة تنظيم الاعلام المرئي والمسموع، كبند اساسي في تسهيل عملية الوفاق الوطني وتنظيمها، فإن الامر لم يأخذ طريقه الى التنظيم رغم صدور القوانين الخاصة به، وبات ملف الاعلام الملف الاساسي والوحيد الموضوع دائما فوق طاولة مجلس الوزراء والذي يلاقي الكثير من العراقيل والتحديات... والغريب في الامر ان لبنان صار، بالمعنى التنظيمي للاعلام ارتجالا او غابة وفقاً «للقوانين والمواثيق والاجتهادات» المرتبطة بهذا الحقل الانساني المعاصر.

وإذا كان الاصطلاح يحصر المشكلة الاعلامية بالتلفزيون تحديداً، بحيث لم يكن يشكل ملفاً للبحث قبل عام ١٩٨٥، فان اعلام لبنان عرف اشكالاً اربعة متداخلة نفصلها كما يلي:

١ ـ اعلام الحروب، ونعني به اعلام ما قبل ١٩٧٥، وكان الاعلام في نواة قضايا تنازع عليها اللبنانيون على مختلف المستويات... كما كان جزءاً من الملف الوطني الذي كان يشير الى امرين: الاعلام اللبناني والاعلام في لبنان وهناك فرق كبير بين هذين الاعلامين... من هنا ندخل في دور الصحافة والاعلام بشكل عام: في توزعها على

مختلف الانظمة والاحزاب والمرجعيات في التهيئة للحرب... وقد لعب ذلك دوراً في تغذية الاحقاد والتفسخات ونفخها بين الفئات اللبنانية... وليس صحيحاً ان الاعلام كان مرآة للواقع فقط بل كان مرتبطاً بالساحة اللبنانية التي كانت تبيح وتستباح.

٢ ـ حروب الاعلام، وفيها بدت وسائل الاعلام ادوات «قتال» فعلية، فصارت اذاعة لبنان في تراجع مقابل اذاعات اخرى مثل اذاعة لبنان العربي، وصوت لبنان، وصوت لبنان الحر، ولبنان الموحد... الى آخر ما هناك من التفريعات والتشققات التي اصابت الوطن ومؤسساته... فتراجع دور تلفزيون لبنان لصالح تلفزيونات اخرى أنزلت الى ساحة المعارك اعداداً جديدة.

لقد استمر هذا الشكل من الانخراط الاعلامي في الحرب خمسة عشر عاماً، اذ ان اللبنانيين الذي دخلوا في القتال اوجدوا أو أخذوا معهم وسائل اعلامهم، وأحياناً كثيرة كان الاعلام يتقدم في شراسته على الحركة العسكرية.

٣ ـ سلام الاعلام، وفيه دخل لبنان مرحلة الاعلام التافه والبرامج التي تزيح انظار الناس عما يحضَّر في المطابخ السياسية المحلية والعالمية.. فمنذ ١٩٩٠ بدأت التعديلات المتعددة التي عرفها اللبنانيون خلال الحرب،

وبسحر ساحر، في خلع اعلامها واناشيدها ومسلحيها ومرافئها ومطاراتها وأجهزة قضائها والمقتنيات الضرورية المستوردة لقيامها عند عتبة الجمهورية اللبنانية الثانية، ودخلت كلها او بعضها، لكنها قطعاً لم تخلع اجهزتها الاعلامية، وخصوصا التلفزيونية منها، بل دخلت الدولة في البداية شاهرة اعلامها في استمرارية الحروب، وتعويضا عن «أمجادها» العسكرية الغابرة. وأمام ملامح «المحدلة» السياسية التي عنونت المرحلة آن ذاك، بدأ الاعلام يسالم في اللجوء الى مسلسلات ومطولات وقشور اعلامية يحملها عن موائد العالم، من دون ان يدرك انها قشور مرمية عن عمد وراءها شركات انتاج يهودية عالمية أو ان للصهيونية نافذة فيها الى حد كبير... وكانت النوايا الدولية تتجه الى «مؤتمر مدريد» بهدف مباشرة العناوين الكبرى «للسلام الاوسطي» وخصوصاً بين العرب والعدو «الاسرائيلي».

وليس سراً إذا قلنا ان الحكومات الثلاث التي قامت قبل الحالية والتي عاصرناها في مجلس ادارة تلفزيون لبنان قد قامت كلها بوضع تشريعات للاعلام، لكن المشكلة الكبرى التي «أودت» بها كانت في الاساس: أي اعلام نريد؟ وهي مشكلة ما زالت قائمة حتى الان رغم صدور التشريعات الخاصة بها ويفترض البت بها نهائيا.

٤ ـ مرحلة اعلام السلام، وهي ترافق المفاوضات، تبدو فيها

المساحة ضبابية، بلغت اقصى تعميماتها بعد الانتخابات النيابية ١٩٩٢، وبرزت بحدّة الابعاد التجارية والترفيهية للاعلام عبر «رموز» وافلام ومنتجات الدعاية للسلام.

وفي العامين الماضيين راحت مجمل اجهزة التلفزيون تدخل في اعلام غير مباشر سياسي احياناً واجتماعي احياناً أخرى، وهو اعلام يدخل ضمن حلقات المباشرة بالتطبيع تمهيداً للمراحل المقبلة.

طبعاً هذه المرحلة بدأت في ملامحها الاولى، ونحن نشير اليها وننبه الى مخاطرها تدليلاً الى المخاطر المستقبلية. بهذا المعنى نفهم ردات الفعل الكبرى لدى رجال الدين وبعض المرجعيات اللبنانية على ما نتابعه حول الفلتان الاعلامي. وفي تقديرنا المتواضع ان هذا الفلتان الذي يمكن اختصاره بالتركيز على الجنس والعنف هو في أساس لعبة اعلام السلام. وفي مرحلة مقبلة يبدو انسياق القيم والاديان ومفاهيم مثل العائلة والشرف والاستقامة والوطنية والمساواة والمحبة والحرية والديمقراطية الخ... في تراجع ملحوظ وانحسار، مقابل الفردانية والاباحية والاحتيال والتجارة والخيانة والاستعباد والاكراهية والقوة، الخ...

اعلامياً تقدم الخارج (مفاوضات السلام والنظام الدولي الجديد والملامح الصهيونية الخبيثة في برامج الاعلام) على الداخل (تنظيم الاعلام في محاولات دائمة التعثر وطويلة وتعجيزية فيها استخفاف كبير بالناس ومشاعرهم، وتحمل ترتيباً جاهلاً للبيت اللبناني إتقاءً للعواصف الخارجية).

وتبرز من حين الى آخر العواصف الداخلية التي ربما تهز الكيان اللبناني أكثر من العواصف الخارجية وهذا بحث يطول، وهو في حاجة الى التحليل.

وقد وصلت الابعاد الاعلامية في ماديتها الى حد نشر ارقام تشير الى صرف اكثر من ١٥٢ مليون دولار على الاعلانات في السوق اللبناني، عام ١٩٩٥، وهو رقم هائل لو قبلنا بنصفه، ودليل على جنوح المجتمع اللبناني اعلامياً نحو المجتمع الاستهلاكي المتفرج المقيت المندثر.

ويفترض الاشارة الى الصحوة الاعلامية الكبرى والنوعية التي ظهرت مع عملية «عناقيد الغضب» في نيسان الماضي. انها ظاهرة رسمية وشعبية تستحق التأمل والدرس، وتفترض بنا مؤسسات رسمية واهلية صيانتها والعمل على تطورها ومنعتها. ولنتذكر ببساطة كلية ان وراء نجاح اليهود عاملان اساسيان هما المال والاعلام. وهذا يجعلنا نعيد النظر ايجابيا بالكثير من الاحكام القاسية المرتجلة.

من المال الى المال

اذا ان ملف الاعلام في لبنان قد بدأ ماليا قبل ١٩٧٥ وهو يتجه نحو نقطة البداية ونعني المال بعد ١٩٩٥، فأين الثقافة والتربية والمدرسة والعائلة والنقابة والخصوصيات والاقتصاد وما هو موقع مؤسسات المجتمع المدني؟ واين الدولة.

لكي ندرك خطورة هذه الاسئلة التي قد نفرعها بالمئات، نسأل ماذا عن ملف الاعلام في لبنان ايضا وايضا؟

يصدر في لبنان تسع صحف يومية سياسية باللغة العربية وواحدة بالفرنسية وهناك اكثر من اربعين امتياز سياسي يومي يصدر بعضها مرتين في العام حفاظاً على الامتياز القانوني وباللغات العربية وبالفرنسية والانكليزية والارمنية.

وفي لبنان ٤٥ مجلة سياسية اسبوعية باللغة العربية، واثنتان بالفرنسية وواحدة بالانكليزية واربع مجلات شهرية سياسية باللغة العربية.

وفي لبنان ٤٤٤ صحيفة من الفئة غير السياسية موزعة بين اسبوعية وشهرية وفصلية لمجلات تهتم بمجالات ادبية وفنية ورياضية ونسائية وعلمية باللغة العربية لا تصدر ايضاً كلها بالطبع.

وفي لبنان ٥١ مطبوعة غير سياسية باللغة الانكليزية، و٢٠ باللغة الفرنسية، بالإضافة الى ١٩ صحيفة سرية La presse clandestine، صدرت اثناء الحروب اللبنانية.

وفيه ايضاً ٢٧ وكالة أخبار محلية و١٦ وكالة عربية واجنبية.

وفي لبنان محطة بث إذاعي رسمية، و ١٨٢ محطة بث إذاعي محلية على موجتي ال.A.M وال .F.M غير مرخصة في غالبيتها.

وفيه ٥٧ محطة بث «تلفزيونية»، من بينها شركة تلفزيون لبنان وهذه هي الرسمية المرخصة اما الباقي فغير مرخص من السلطات الرسمية.

وفي لبنان، ما يقارب ال٢٤٠ دار نشر، والكثير الكثير من

دور السينما والمطابع والمنشورات والدعايات وشركات الاعلان والصالونات الفكرية والادبية والجمعيات ولهذه مجلاتها ومنشوراتها التي باتت لا تحصى.

على رأس هذه المساحة بالطبع، تأتي الكتب والمجلات المدرسية التي لا نعرف اين تبدأ والى اين توصل وتنتهي، والمستجد في هذا «العقار» الاعلامي المحلي الذي «نحدده» وهماً، واضعين فعل حدد بين مزدوجين، ان هناك الC.N.N وال A2 والصحون اللاقطة لعدد كبير من برامج المحطات التلفزيونية الاقليمية والعالمية، والتقاط المراهقين اللبنانيين وتواصلهم مع مليوني راديو للهواة موزعة في انحاء المعمورة، وذلك بواسطة اجهزة تواصل خاصة متوفرة في الاسواق، أو بواسطة أجهزة إذاعية بسيطة سهلة التناول.

والاخطر من هذا كله، اجهزة التلفزيون التي ينتظر ان تغزو العالم في مهلة اقصاها اواخر ١٩٩٥ وهي الاجهزة التي يصبح الصحن اللاقط Dish من صميمها incorporé أو في هيكلها، تماماً كما مكبرات الصوت من حيث الشكل، ولها امكانيات هائلة تمكننا من التقاط الكثير من الاشارات ـ البرامج التي ستهبط على العالم كالمطر.

ويخطىء من يظن انه قادر على الاحاطة بكل ما نتلقاه من الخارج فهناك آلاف ساعات بث يومية نلتقطها من العالم، ويكفي الاشارة الى ان اسرائيل وحدها تبث على ١٤ موجة من ٤ محطات ٣٠٠ ساعة في الاسبوع اي بمعدل ٤٢ ساعة يومياً، ولو

توجهنا نحو السوق الاميركية لوجدنا ما يفوق ال٢٧٥ ألف ساعة انتاج تلفزيوني تباع الى ١٣٩ بلداً، بينما لا يبيع الاوروبيون مجتمعين ٥٠ الف ساعة، مقابل ٨ آلاف ساعة انتاج عربية. ففي عملية حسابية بسيطة، نجد أن ١٦٦٤٤ ساعة بث تلفزيونية محلية تغزو منازلنا واطفالنا في العام الواحد، أي بمعدل ٤٥٦ ساعة يومياً، لو احتسبنا لكل محطة تلفزيونية محلية او مناطقية ٨ ساعات بث يومياً، مع ان عدداً منها يبث فترات اطول من ذلك بكثير. أي ان كل ساعة من عمرنا يقابلها ٢٦ ساعة بث تلفزيونية إذا احتسبنا عدد ساعات اليقظة اليومية ١٧ ساعة.

أين يذهب هذا الضخ الاعلامي الكثيف؟

وكيف؟

ما هي فوائده؟ ولمن يتوجه فعلياً ومن يخاطب مباشرة؟ ما هو نصيب الوطن منه بل ما هي الخطط والآفاق والفلسفات التي ترسم وتنفذ صورة الوطن في ملامحها الجديدة؟

هنا يتساوى الاعلام بالوطن، وهذا ما لا يتّضح إلا إذا سلمنا بأمرين:

١ ـ بناء الوطن واعادة اعماره يبدأ ببناء الاعلام، والثقافة، اعني إعادة بناء الاجيال وهو الوجه الداخلي للقضية.

٢ ـ الاعلام «اقوى» من السلطة وليس سلطة وحسب، ويبدو نوعين في انتمائه الى العالم المنتج الموجه أو العالم المتلقي الموجه مباشرة او غير مباشرة في معظم الاحيان. والاعلام الخفي هو الافعل. نحن في هذا المجال،

ننتمي الى العالم المتلقي، او عالم الاولاد الصغار، نحن متفرجون اعلامياً، والدعوة ملحة الى المطالبة الاقليمية بقيام نظام عالمي اعلامي جديد يحفظ حدود التوازن الثقافي بين الشعوب.

والتوازن بهذا المعنى هو جعل امكانية الحوار الاساسية في احترام اهم قواعد الاعلام Information الذي هو تكوين Formation قبل ان يكون اعطاء معلومات، وهنا ضرورة التركيز على البعد التثقيفي في الاعلام. وهنا ايضا طرح لاشكالية الحق في اعتبار التواصل لا الاعلام فحسب جزءاً من حقوق الانسان الاساسية.

هذا الوجه الخارجي للمسألة التي قد يعاني منها لبنان اقل من مجمل ما تعانيه دول العالم الثالث تأتي مرتبطة بمفهومي الحرية والديمقراطية اللذين مهما تضاربت الاراء بشأنهما، يبقى لبنان متميزا في مجالهما، وقابلاً للتواصل على المستوى النفسي بشكل اسهل مع الخارج. غير ان الصراع بين الداخل والخارج على مجمل المستويات في تاريخ لبنان، يُبرز داخلا هشا يُسقط هذا التبرير للعجز الكياني امام الهجمات الخارجية. بهذا يسقط عناصر الدفاع الاساسية للمنعة الوطنية في مقاومتها للخارج.

بهذا المعنى، يبدو لبنان بلداً غير قابل للخيار في مجال الاعلام، وكأنه داخل خيمة او في منزل من دون سقف يقصف بكل مستجد وجديد، (وهو في هذا مرتاح لانه يحقق تماهياته بالخارج على المستوى الفردي والجماعي، وهذا موضوع بحث منفصل).

واذا كانت امكانيات الدفاع ضعيفة على مستوى اختيار التلقي، لشراسة الغزو الاعلامي والثقافي، وللتماهيات «المرضية» لدى الشعب اللبناني، الا يعقل في زمن «السلام» والنظام العالمي الجديد، ان يكون لنا سياسة اعلامية تحد من هذا القصف الاعلامي العشوائي على مستوى الوطن الداخلي؟

امام امكانيات صيانة الوطن بالمعنى الاعلامي كنا وبتواضع كلي اول من اطلق رسمياً فكرة انشاء المجلس الاعلى للاعلام وذلك في ندوة اعادة تنظيم الاعلام في لبنان في ١٧ ـ ١٨ و ١٩ ايار ١٩٩١، ويكفي للتأكد من ذلك العودة الى وقائع الندوة التي نشرتها وزارة الاعلام في العام نفسه.

لقد كان من الطبيعي ان توكل الدولة ادارة شؤون الاعلام الى هيئة مستقلة توحي بالثقة وتكون قادرة على تطبيق القواعد والقوانين والأسس بموضوعية واستقلالية كاملة عن السلطة وجنوح مراكز القرار والقوى عن الموضوعية. لهذا السبب جاء في مسودّة تكوين الهيئة المستقلة للاعلام ما يلي:

«تتألف هيئة وطنية مستقلة للاعلام قوامها تسعة اعضاء يعينون من بين اللبنانيين المشهود لهم على الصعيد الوطني بالاستقلالية وحرية الرأي والموقف، وسعة الاطلاع والعلم والمعرفة، بالسيرة القويمة والاخلاق الحميدة... يتمتعون بالحصانة والثبات والاستقلالية وبنفس الشروط المعطاة لحاكم مصرف لبنان. وتعاونهم هيئة استشارية مؤلفة من تسعة اعضاء:

١ ـ ممثل عن نقابتي الصحافة والمحررين.

٢ ـ ممثل عن الهيئات النسائية.
٣ ـ ممثل عن نقابة المهن الحرة.
٤ ـ ممثل عن هيئات ارباب العمل على اختلافها.
٥ ـ ممثل عن الاتحاد العمالي العام والاتحادات النقابية.
٦ ـ ممثل عن اتحادات الطلاب النقابية أو الهيئات الشبابية.
٧ ـ ممثل عن كليات الاعلام في الجامعات.
٨ ـ ممثل عن المراجع الروحية يعين بالاتفاق من قبلهم مجتمعين.
٩ ـ ممثل عن اتحادات الكتاب والمؤلفين والملحنين والفنانين.

وتكون مهمة هذه الهيئة الاستشارية ابداء الرأي في جميع الامور المطروحة على المجلس الوطني للاعلام قبل ان يتخذ اي قرار داخلي او خارجي اعلامي.

وكان الهدف من هذه المسودّة بالطبع مراعاة مبادىء الحرية الاعلامية وشروط ممارستها وحدودها سواء بالنسبة لمحتوى هذه الحرية او بالنسبة للمؤسسة التي ستمارسها، على أن يتم تنظيم المراحل الانتقالية في نصوص تترجم الى مشروع قانون يعرض على مجلس الوزراء ويرسل الى المجلس النيابي في ما بعد.

ولو شئنا الاشارة الى ملامح المجتمع المدني في هذه البانوراما بانصاف لوجدنا ان الاعلام في كليته وخاصة في المراحل الثلاثة الاخيرة التي اشرنا اليها هو من ثمار المجتمع المدني. واعلام المجتمع المدني هو كل اعلام يحصل بالارادة

الحرة، يرضى بالتعددية في الاصوات ولا يستثني احداً أو ينفيه، وليس له سلطة دينية او سياسية. وهكذا يمكننا تصور حجم الملف الاعلامي الذي يصدر عن مؤسسات المجتمع المدني في لبنان التي تهتم بالشؤون العامة وبقصد الدعوة الى فكرها ومبادئها والتعريف بانشطتها وانشطة قريناتها من المجتمع المدني.

واذا كان المجتمع المدني في اساس المفاهيم الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ـ الثقافية ويمكن ترجمته في النشاطات المختلفة ومنها الاعلامية معايير تثبت العقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة والابداع فان الامر لم يكن هكذا اعلامياً فصارت الدولة واصوات اللبنانيين المتعددة تطالب بالحاح بالتنظيم. وصار الاعلام المدني للاسف يساوي الفلتان الاعلامي ولم يتم بلورته وبدا الميل واضحاً الى وضع قيود تنظيمية ومهنية وربما فكرية على اساس عدم الشفافية في التنمية والديمقراطية كهدف اول من اهداف النشاط الاعلامي المدني.

لكن المعروف ان هذا الملف بقي خاضعاً للمماطلة حتى صدور القانون ٣٨٢ تاريخ ٤/ ١١/ ١٩٩٤ المتعلق بالبث التلفزيوني والاذاعي، وكان النص المتعلق بالهيئة الوطنية للاعلام التي اتخذت صفة استشارية وتم الحاقها بوزارة الاعلام بشكل يجعلنا نقول انه حتى تطبيق المرسوم ٧٩٩٧ المتعلق بدفاتر الشروط النموذجية للمؤسسات الاعلامية التلفزيونية والاذاعية الصادر في ٢٩ شباط ١٩٩٦ وخصوصاً في تفاصيل الفصل الثالث المرتبط بالبرامج يبقى الكلام نظريا وبعيداً عن الموضوعية، ويبقى

المنزل المؤسسة النواتية في بناء المجتمع بالاضافة الى المدرسة والجامعة والنقابة وغيرها من المؤسسات الاهلية التي تمثل افضل مجلس لوقاية مجتمعنا من مخاطر ما يهطل علينا من العالم.

من مجتمع الاعلام المدني بالفعل الى فكرة وضع الاعلام المرئي والمسموع في عهدة المجتمع المدني والقطاع الاهلي بشكل يحفظ حرية الاعلام التي لا تحد منها الا مقتضيات الآداب العامة والاخلاق، وحقوق الافراد وحرياتهم الشخصية، وضرورات الوحدة والعيش المشترك بين اللبنانيين والمحافظة على النظام العام وصولاً الى التغييب الكامل للقطاع الاهلي في مجالات هيئات الرقابة الاعلامية او التخطيط والدراسات الاعلامية والتوثيق والدراسات القانونية، وحتى إلغاء الصفة الاستشارية لهذه المؤسسات الاهلية، تتضاعف مسؤولية المجتمع المدني. ليس الاعلام نصوصاً هابطة من فوق بالمعنى المعاصر، كما لا يجوز ان يكون محصوراً باصحاب الدولة ورؤوس الاموال وفكرة الاعلام هو يقظة المجتمع المدني وفكرة دعوته في التثقيف والتوعية، لذا نحن نطمح ان يكون في عهدة القطاع الاهلي خارج سلطات القطاع الخاص الاحتكارية وبمنأى عن كل ما يجعلنا خارج التاريخ.

خارج التاريخ لأن وضع الاعلام بعيد تماما عن البلدان المتحضرة التي يحلو لبعضنا التشبه بها، الا اذا طرحنا الشركات الاعلامية في سوق الاكتتاب معيدين النظر بالتشريع الذي يفترض ان يعزز الديمقراطية وتوعية الناس ويحفزهم على دفع طاقاتهم الابداعية الخلاقة.

ماذا بعد اعلام «السلام» الذي نراه بعيداً؟ اذا كان «السلام» يفترض «الامن» بالمفهوم الكلاسيكي، فان المستقبل هو في الحرية.

الحرية دون ألف ولام في تعريفها. انها تعرّف نفسها ولكنها تنتهي بالتاء المربوطة واظنها ستبقى كذلك لياقة بماضينا ومستقبلنا.

قنديل

وعقب السيد غالب قنديل على المحاضرة بالآتي:

اشارة في البداية، الى القيمة العلمية والوطنية لانعقاد هذه الندوة، وتنويه بالجهد المبذول في تنظيمها.

ان موضوع هذه الجلسة هو المجتمع المدني وقضيه الاعلام. وهو مبني أصلاً على اعتبار أن ثمة قضية في بلادنا هي قضية الاعلام. وبصورة أكثر دقة فان لهذا الموضوع صعيدين لا بد من التوقف عندهما:

أولا في التزام المجتمع المدني اللبناني بالقضية الاعلامية. إن قوى المجتمع المدني الحية خرجت من حالة الحرب الاهلية وما أنشأته من أنماط حياة، وعلب سيطرة لسلطات الهامش، وبما ارتبط بها وتأصل في سياقها من انقسامات وعصبيات طائفية ومذهبية، والأصح أن قوى المجتمع المدني شرعت في التشكل على أنساق جديدة حول موضوعات ومراكز استقطاب وتموضع

في حركتها السياسية والعملية، تتناول شؤوناً وموضوعات ترتبط عضويا باعادة بناء الوطن بعد الحرب، وهي لذلك أطلقت خلال الاعوام القليلة الماضية تيارات شعبية تنكبت موضوعات وقضايا احتلت فيها مركزاً بارزاً وحاسماً قضية الحريات الاعلامية حيث انبرت قوى المجتمع المدني تؤكد الالتزام الحاسم بالدفاع عن الحريات الاعلامية في لبنان، وبالعمل لتكريس التعدد الاعلامي وصيانته، وهو ما عبرت عنه المعارك التي جرت مؤخراً لحماية حرية الاعلام، كما جسدته بقوة حركة المجتمع المدني في الدفاع عن الاعلام المرئي والمسموع، وحريته، وتعدده، وهذا ما أدى إلى ابطال قرار منع بث الاخبار والبرامج السياسية اثر تحرك شعبي ونقابي واسع، توج باقرار قانون في مجلس النواب بصحح خطأ حكومياً، كما أن ما جرى بالأمس في الجلسة النيابية الاخيرة، ما هو سوى الثمرة الطبيعية لوقفة المجتمع المدني في وجه العدوان الصهيوني، حيث بات التضامن الوطني الشعبي، قيداً على أي سير في منطق التعنت والتعصب لمخطط اعلامي، أثار مواجهات مستمرة داخل المجتمع اللبناني وأدى إلى استقطاب وتخندق حادين، بين المجتمع المدني بأسره من جهة والسلطة السياسية من جهة أخرى، وهي اللوحة التي شهدناها في التاسع والعشرين من شباط يوم بلغت المواجهة ذروة التصادم الذي كانت قضية الاعلام أحد أبرز محركاته، انطلاقاً من تحسس المجتمع المدني لمخاطر جدية تطرح احتمال تعليب الاعلام ومصادرة مساحة الحرية والتنوع التي يحملها التعدد الاعلامي اللبناني.

ثانياً: في التزام الاعلام اللبناني بالمجتمع المدني وقضاياه وهنا لا بد من التميز الدقيق بين صعيدين:

ـ التعبير عن حركة قوى المجتمع المدني عبر وسائل الاعلام، بما هي مواكبة خبرية وجدالية، وهذا أمر محقق بدرجة عالية بفعل التعدد الاعلامي، ولعل هذه المسألة بالذات كانت مستهدفة في مشاريع التعليب المتعاقبة منذ اتفاق الوفاق الوطني، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة مشاريع لتنظيم الاعلام تهدف إلى الحد من حالة التعدد التي تفيد منها قوى المجتمع المدني.

ـ الالتزام بقضايا المجتمع المدني، وهنا نقع في سؤال الخيار الاعلامي، الأمر الذي يرتبط برؤية المؤسسة الاعلامية بمفردها وبالتزامها، وهو أمر لا يقبل الاختزال أو التعميم..

إن المسألة ترتبط بالخيار، لأننا اليوم نشهد على النطاق العالمي حالة عامة تعكس مجموعة من الحقائق التي ليس لبنان بمنأى عنها:

ثورة تكنولوجيا الاتصالات التي تتسارع معها حركة التطور الاعلامي على جميع المستويات، وبصورة بات معها من المستحيل تحقيق المناعة الوطنية في نطاق التحريم والمنع، وحيث أن هذه التقنيات لا تعرف حدوداً أو حواجز، فان السبيل العلمي والتاريخي للتعاطي معها هو اعتماد مبدأ مواكبة الثورة التكنولوجية وتوظيف انجازاتها لمصلحة الاعلام الوطني اللبناني القادر على المنافسة والتطور بمعايير عالمية تطرحها سهولة الاتصال والايصال عبر الاقمار الصناعية أو من خلال شبكة «الانترنت» المفتوحة على تطورات هائلة.

ان مجموعة تحولات في ملكية وسائل الاعلام وفي وظائف وسائل الاعلام، تواكب التحول الجاري في الاقتصاد العالمي، المتخذ صفة العولمة والتخصيص والخضوع لقوانين العرض والطلب في السوق في ظل سياسة اليد المرفوعة للدول.

ان شركات الاموال متعددة الجنسيات، التي تسيطر على اتوستراد المعلوماتية العالمية، تنحو إلى وضع اليد على الاعلام، سواء من خلال التكنولوجيا الجديدة والسيطرة على أسواق الاعلانات ومواردها الهائلة بصورة تغدو معها صعبة حياة الوسائل الاعلامية التي تتخذ خيار الممانعة في وجه هذا التيار. ان صحف العالم العريقة تواجه متاعب جدية، وكذلك محطات الاذاعة والتلفزة التي تضطر غالباً إلى الانسياق لوظائف وأدوار تقررها القوى المسيطرة على أسواقها الاعلانية.

إن برامج الاطفال على التلفزيون في العالم، وفي الولايات المتحدة بالذات، هي أدوات تسويق لسلع تبحث عن قدرة شرائية يحركها الصغار داخل كل بيت بطلب منتظم للشوكولا أو «الشيبس» الذي تطابق صورته التسويقية بطلاً للرسوم المتحركة على الشاشة الصغيرة. فأين هو المجتمع المدني في هذه المعادلة وهو مجرد حقل.

نحن في بلد يجتاز مرحلة اعادة بناء وتكوين، وعلينا أن نختار بين اعلام المجتمع المدني، واعلام التسويق المطلق للسلع التجارية، للتبغ والكحول، وسواها من منتجات الغرب الصناعي.

اننا أمام الاختيار الصعب بين الاعلام الذي يكون جرماً صغيراً

في مجرة الانتاج والتسويق لانماط الاستهلاك والسيطرة المعقود لواؤها لاسرائيل وبين الاعلام الذي يحمل هويتنا الوطنية، وينمي مجتمعنا المدني فيحمل ثقافة وقيماً ايجابية دون ادارة الظهر لضرورة تنمية وتطوير البعد الاقتصادي لصناعة الاعلام.

ليس اعلام المجتمع المدني كتلة محاضرات ومواعظ منثورة على صفحات الجرائد أو عبر أثير البث الاذاعي والتلفزيوني. انه المسلسل، والمسرحية والاغنية والبرنامج والحوار والمسابقة والحزورة التي تحمل جميعها مكونات الثقافة والهوية الوطنية اللبنانية العربية. ولكن الأمر يرتبط أساساً بتنظيم الاعلان والمقصود به، تحرير الاعلام من الانفلات البربري للمعايير الاعلانية الزاحفة على العالم، والتي تجتاح المجتمع المدني بمكوناته وأسسه.

انطلاقاً مما تقدم، أكدنا مراراً على أن الاعلام ليس معلقاً فوق المجتمع، والنظر الى صحافتنا واعلامنا المرئي والمسموع بمنطق التجريم في المسؤولية عن الحرب الاهلية فيه تجاوز يثير التعجب، فالمؤكد أن جرائدنا ساهمت في صياغة الرأي العام وتخندقه خلال الحرب، لكنها كانت في ذلك تعكس التزامها لقوى اجتماعية متصارعة متقابلة في أجواء الانقسام الداخلي التي تعود أصلاً الى بنية النظام السياسي وليس إلى التعدد الاعلامي ودور وسائل الاعلام.

ان عراقة الصحافة، وحساسية مجتمعنا ازاء التفاعل بالتطورات الحضارية والثقافية الكبرى والفاصلة في العالم، تبرر ببساطة أن

يكون لبنان أول بلد في المنطقة تنمو فيه اذاعات وتلفزيونات خاصة مع ثورة تكنولوجيا الاتصالات، تماماً كما سبق وكان أول بلد فيه مطبعة بعد اكتشاف المطابع وصناعتها في العالم، وأول بلد في المنطقة تصدر داخله جريدة.

والمؤكد أن ظروف الحرب عطلت التشريع والمؤكد أيضاً أن القوانين لاحقة في تواريخ سنها لظهور ما تبغي تنظيمه ووضع اطار استمراره أو قيامه. ولا أظن قانون المطبوعات اللبناني قد وضع قبل ظهور الصحافة اللبنانية. من هنا كان تنظيم الاعلام المرئي والمسموع لاحقاً في تاريخه لنشوء هذا القطاع الذي ينبغي أن يكون تنظيمه اطاراً لبناء اعلام لبناني فاعل، متنوع، وجدير برسالة لبنان الريادية والحضارية في هذا الشرق العربي، وهو هدف ممكن اذا ارتقينا في أجواء التضامن الوطني نحو المستوى اللائق بالقضية الوطنية التي تتجاوز حدود المصالح والحسابات الصغيرة. وأول الطريق الى ذلك مبدأ مراجعة التقرير الفني ومبدأ تنظيم اوسع عمليات اندماج شاملة لجميع المؤسسات العاملة قبل صدور التراخيص نهائياً، وكذلك مبدأ تنظيم سوق الاعلان.

التوصيات والختام

وفي ختام جلسات العمل عقدت جلسة مناقشة عامة مفتوحة للمواضيع والافكار التي طرحت في خلال الندوة. وشارك في النقاش جميع الحضور الذين اتفقوا على متابعة الجهد في لقاءات اخرى وصولاً الى تأليف جهاز لتدعيم المجتمع المدني وقضاياه.

التوصيات

وأقرت التوصيات الآتية:

عقدت الهيئات الأهلية للعمل المدني في الشمال بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت ندوة متخصصة في منتجع الميرامار بالقلمون خلال يومي ٢٤ و٢٥ أيار ١٩٩٦ وكان موضوعها «المجتمع المدني في لبنان».

شارك في هذه الندوة ممثلون عن العديد من الهيئات والمؤسسات والتنظيمات اللبنانية المعنية بهذا الموضوع.

قدمت في هذه الندوة عروض وتعقيبات ومداخلات تناولت مسائل الديموقراطية والحريات العامة، والتجربة الحزبية، والانماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والاعلام.

انطلاقا من المعالجات والمناقشات والاقتراحات التي قدمت، واستنادا الى التكليف المعطى من الهيئة العامة للمشاركين، أقرت لجنة التوصيات ما يلي:

١ ـ ان تعزيز الدور الذي تضطلع به هيئات وتنظيمات

المجتمع المدني في لبنان تفرضه في المرحلة الراهنة، وفي كل مرحلة، مبادىء وقيم الديموقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان التي هي في اساس هوية لبنان، ونهضته الحضارية، وبالتالي فان صون الديموقراطية والحريات هو المهمة الأساسية التي لا يجوز التهاون بها اطلاقا.

٢ ـ ان بلورة العمل السياسي من خلال الأحزاب والجماعات السياسية المنظمة وفق الأصول الديموقراطية، ومن خلال المشاريع والبرامج التحديثية هي السبيل الى ترسيخ الطابع الحضاري للبنان، والنهوض بشعبه.

٣ ـ ان المجتمع اللبناني ليس بالضرورة وباستمرار في حركة مناقضة لحركة الدولة بل هو من حيث أهدافه وتوجهاته يمكن ان يتكامل معها خصوصا عندما تتضافر الجهود المخلصة وتركز على عملية بناء الدولة الحديثة بعيدا عن النزاعات الطائفية والمذهبية والعشائرية، وعن التمييزات التي تهدد وحدة المجتمع.

٤ ـ ان المبدأ الأول في التكامل بين دور الدولة ودور المجتمع المدني هو مبدأ المشاركة الحقيقية والمؤسساتية في رسم السياسات الانمائية، وتأمين الضمانات الاجتماعية والمعيشية للمواطن، وخلق الشروط المادية والتشريعية لتكافؤ الفرص بالنسبة للأجيال الراهنة والأجيال الناشئة.

٥ ـ ان المجتمع المدني لا يمكن أن يضطلع بدوره كاملا الا بصيانة حرية الرأي والتعبير، وحرية الاعلام الذي يساهم في اعداد مواطن مسؤول، وبالتالي فان أي تقييد لهذه الحركة هو في الوقت ذاته تنكر للديموقراطية ووضع العقبات أمام تفتح الثقافة والفكر، وتبلور الالتزام الاجتماعي في صيغ حرة وفعالة.

٦ ـ ان المجتمع المدني هو ممارسة وتطلعات وبالتالي فان التربية منذ الصغر على التعلق بقيمه ومبادئه وتوعية الراشدين حوله هما من المهمات الأساسية لكل تنظيم يعمل من أجل تحديث المجتمع ورقيه.

٧ ـ ان التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني هو الخطوة الضرورية لاثبات القدرة على التعاون والعمل المشترك وحجر الأساس في بناء أية هيكلية جامعة. وهو ضروري كذلك على المستوى القطاعي كما على مستوى المجتمع الشامل.

ولبلورة هذه التوجهات، وترجمتها في استراتيجية وبرامج عمل واقعية، وآليات تنفيذ ورغبة في التعاون مع مختلف الهيئات والتنظيمات التي تهتم بالمشاركة في مسؤوليات تعزيز المجتمع المدني، تشكلت لجنة متابعة، كنواة أولى مفتوحة من المعنيين ومستعدة لتقبل أي اقتراح من شأنه توسيع دائرة المشاركة في هذا الهدف الوطني الهام.»

الختام

واقيم في ختام الندوة حفل حضره، الى المشاركين، نواب منطقة الشمال وفعاليات اقتصادية واجتماعية وشبابية.

شلق

والقت السيدة هدى الخطيب شلق كلمة باسم الهيئات الاهلية للعمل المدني جاء فيها:

إنه لمن دواعي إطمئناننا ومبعث أمل كبير لنا أن نجد نخبة من مجتمعنا أفراداً وجماعات يتوقون الى بحث موضوع المجتمع المدني في لبنان بالكثير من الجدية والالتزام والموضوعية، وقد استمرّت ندوتنا طيلة يومين متتاليين كنّا نشعر خلالها أن لدينا جميعا الإرادة والرغبة في الكثير من الحوار والبحث والنقاش، وأن كل واحد منّا إنْ كان بصفته الشخصية أو التمثيلية تتملكه الرغبة في أن يعطي الكثير مما لديه حول موضوعنا هذا، موضوع المجتمع المدني في لبنان، ذلك أنه لا بدّ لنا وقد اجتزنا آتون الحرب من أن نعيد النظر في ذاتنا الانسانية والوطنية وأن نصنع لأنفسنا محطة تاريخية نختارها نقطة تحوّل الى مجتمع أفضل.

نقطة تحوّل نوعية لا ترفض الماضي ولا تغمض عينيها عنه في محاولة لمحوه والتنكر له. نعمة بالنسيان بل لقراءته بالعقل والحكمة، واستخلاص الجيد منه والإيجابي، وللإبقاء على المفاهيم الأخلاقية والانسانية العريقة وتعزيزها وجعلها القاعدة الصالحة للبناء تأسيساً للمستقبل، وحتى نستطيع أن نلتفت اليها دائما وبإعتزاز ذلك أنه لدينا في وطننا تراث.

أما في حاضرنا اليوم وفي هذه المرحلة الزمنيّة الهامّة من تاريخ العالم والمنطقة، مرحلة التغيّرات الجغرافية، والسياسية، والاستراتيجية والايديولوجية، حيث تقف دول العالم أجمع في محاولة لجذب المكتسبات بحثا عن موقع لها على طاولة صنع القرارات. نقف نحن أبناء هذا الوطن المتميز لبنان، نتلقّى الإنعكاسات والأصداء، في هدير صاخب يأخذ باستمرار اشكالاً مختلفة من ردّات الفعل ليتشكل أنماطاً إجتماعية فكرية وسياسية متعددة، ولكن وليدة الصدى والإنعكاس، فمتى نحدد نحن في وطننا الكلمة ودائرة الضوء.

من المفارقات الملفتة في مجتمعنا تلك القدرات الفردية المهمة التي يزخر بها هذا الوطن، لكن وبدل أن تتمحور هذه القدرات حول بعضها لتشكل نسيجاً اجتماعيا ووطنياً هاماً متميزاً يجسّد الدرع الواقي لأية اختراقات سلبية تهدد كيانه نرى هذه القدرات الفردية في أغلب الأحيان تتمحور حول ذاتها لتشكل نسيجاً خانقاً يعزلها عن بعضها فيبدو كل منها بذاته غريباً عن غيره باحثا دائما عن توازنه وتطلّعاته خارج إطار مفهوم مجتمعه والوطن.

لعل نقطة التحوّل النوعية هذه تنقلنا أيضا من القدرات الفردية الى القدرات الجماعية، من العمل الفردي الى العمل المؤسساتي، من المبادرة الفردية على أهميتها وضرورتها الى تعاون وتكامل بين أبناء المجتمع، لتمكين المبادرة الفردية من أن تثمر نتاجها وغايتها وذلك بالمشاركة الجماعية، من هنا نجد أن لا بدّ لنا من الانطلاق نحو تعزيز مفهوم المجتمع المدني في لبنان بكافة القطاعات التي يتشكّل منها، طلاباً، عمالا، نقابات، هيئات طوعية، مؤسسات اقتصادية وغيرها، وذلك بالتعاون فيما بينها للمساهمة الجماعية في تعزيز دور كلّ قطاع من هذه القطاعات، حتى يتمكن من أداء وظيفته التمثيلية على أفضل وجه. فيتمّ هذا التحول على الصعيدين الفردي والجماعي. الفردي كمسلكية لشخصية اجتماعية وطنية منسجمة مع ذاتها وهويتها، وحدوية التجذر والانتماء متوازنة في ادائها الاجتماعي الثقافي، المهني او الوظيفي، وعلى الصعيد الجماعي كزاوية أساسية في أركان هذا الوطن، تساهم في تطوره، وفي تصويب مساره، وتصحيح الخطأ إنْ وقع فيه من خلال موقعها الفاعل ضمن تشكيلة المجتمع المدني الذي نسعى إليه.

لا يستطيع أي فرد داخل أي مجتمع أو وطن أن يشعر فعلا بالانتماء، ما لم يشعر بالأمان والاستقرار داخل هذا المجتمع وهذا الوطن، ولا يكون الأمان والاستقرار إلا بظل الحريّة والعدالة والمساواة، وإن تحدثنا عن الحرية، فنعني بذلك ايضاً حرية الاختيار والاختلاف، وإن تحدثنا عن العدالة نعني ايضاً

حقوق الانسان، وإن تحدثنا عن المساواة نعني ايضاً رفض كافة أنواع التمييز، وإن تحدثنا عن ذلك كلّه نعني ان يكون للمواطن الضمانات لحياة كريمة مصانة لا تخاف الجهل ولا المرض ولا الشيخوخة.

حياة كريمة تحمي الابداع وتعزز القيمة الانسانية بعيدا عن الظلم، فلا انتماء اطلاقاً للظلم، ولا قيمة انسانية مع القهر.

لقد كان لقاؤنا خلال هذين اليومين زاخراً بالغنى الفكري الثقافي والعلمي والسياسي، ولقد جاءت التوصيات التي استمعنا اليها منذ قليل، نتاج هذا اللقاء بين نخبة من أهل وطننا تتميز بالإمكانات الهامة والرغبة الجدية للمساهمة في تطوير وطننا ومجتمعنا. وبدا أنه للمشاركة الفعلية في عملية النهوض الاجتماعي لا بدّ من وضع استراتيجية شاملة واضحة المعالم تترجم برامج محددة مطروحة على ارض الواقع، يصار إلى تنفيذها وفق ترتيب زمني وآلية عمل مسؤولة. يشارك فيها جميع المعنيين المنتمين الى مختلف قطاعات المجتمع المدني. وأمامنا من العمل الكثير، ونحن في مرحلة إعادة إعمار بلادنا وإعادة التأهيل والتدريب لتعزيز الكفاءات والمهارات الفردية على جميع المستويات، يفصلنا عن العالم المتقدم مسافة زمنية كبيرة، تختزلها حيوية الإنسان اللبناني وإقدامه وديناميكيته وقدرته على التكيف، فننتقل من مراوحة مكاننا وتكرار ذواتنا الى ميدان العمل المدني، فيغني بعلمهم المثقفون شعب وطنهم، ويزوّد شعبُ الوطن المثقفين منه والقادة بالحس والعقل الجماعي سعيا وراء

عملية تكامل هامة جداً بين كافة شرائح الوطن والمجتمع، وصولاً الى تكامل حقيقي داخل الوطن بين المجتمع والدولة في ظل ديموقراطية منشودة تساهم في الالتفاف حول الدولة للنهوض بالوطن ولكنها تساهم ايضاً بتصحيح مسار الدولة للنهوض كذلك بالوطن، تعزيزاً للوحدة والسيادة، وسعياً وراء الانماء القومي، فيصبح بذلك المجتمع المدني صمام الأمان في مواجهة تحديات المستقبل.

إذا كان هدفنا الأول في الهيئات الأهلية للعمل المدني تعميق وتعزيز ونشر مفهوم المجتمع المدني، فلقد اخترنا سبيلا لذلك الدراسات والبرامج الميدانية التي تترجم تطلعاتنا إلى انجازات معينة على أرض الواقع وذلك مع كافة القطاعات المحيطة بنا في مجتمعنا والتي تحتاج الى المشاركة والتعاون معها في سبيل أفضل نسبة من النتائج المرجوة. ولعل ندوتنا اليوم تضيء لنا الطريق لنكمل مسيرتنا، بمشاركتكم لنا وجوها كريمة تابعت وتفاعلت مع أهدفنا، وشكّلت لنا الحافز الاجتماعي للمزيد من العمل والنشاط.

وعلى درب مسيرتنا هذه كان لنا نموذج نتذكّره دائماً في القدرة على تخطي الصعوبات وبناء الأوطان الحديثة المنظورة، انها التجربة المميزة للدولة الالمانية التي تساهم سلطة وشعبا في تقديم المزيد من التطور عن طريق تعزيز القيم الانسانية على كافة الأصعدة الداخلية والدولية. واننا نرحب اليوم بسعادة القائم بالأعمال في السفارة الألمانية في لبنان الأستاذ ولفغانغ ليركيه

Lerkhé ونشكر لدولته ولشعبه ولسفارته وله شخصيا مشاركتهم لنا همومنا وتحقيق تطلعاتنا. والشكر الخاص أيضا لمؤسسة فريدريش ايبرت التي بفضل مساهمتها الكبيرة، وتقديم خبراتها وإمكانياتها استطعنا نحن في الهيئات الأهلية للعمل المدني واستطاع العديد من العاملين في حقل التنمية الانسانية في وطننا تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ أهدافهم. شكراً لمؤسسة فريدريش ايبرت - لبنان، ولممثلها السيد سمير فرح على الجهد الكبير والعمل الجاد الذي يبذله لتحقيق التقدم في وطننا لبنان.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر بإسم الهيئت الأهلية للعمل المدني الى السادة والسيدات المشاركين معنا ندوتنا حول المجتمع المدني في لبنان آملين دوام التعاون فيما بيننا نحو مجتمع افضل.

فرح

وألقى ممثل مؤسسة فردريش ايبرت السيد سمير فرح الكلمة الآتية:

بالأمس واليوم ألقينا أضواء كاشفة على حقيقة المجتمع المدني في لبنان: عرضنا الاشكالية العامة للموضوع وتعمقنا في شتى ابعاده: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والاعلامية.

لقد كانت المسيرة العلمية شيقة ومفيدة الا اننا نبادر الى القول انها بالأحرى خطوة في مسيرة طويلة ومتشعبة المسالك، وهي

ذات طابع علمي وذات امتداد عملي. وبهذا المعنى فان اتصال الجهد، وامعان النظر، هما عملية جدلية مستمرة ولا يمكن استنفادها واقعيا.

المهم في كل ذلك ان ننطلق من مستوى أرقى في فهم المجتمع المدني وتفسيره محليا ووطنيا، الى ملامسة ادق وأعمق لظواهره المحسوسة.

وليس من قبيل الترف الترف الفكري او الصدفة أن نعود الى هذا الموضوع الذي طرحناه مرات عديدة في السابق، والذي يشكل محورا أساسيا من محاور اهتمامنا كمؤسسة.

نعود اليه، الى الموضوع، لأن لبنان، بما هو نظام ديمقراطي ومتشبث بالحريات بحاجة الى ان يقرن القول بالفعل، والفكر بالممارسة.

لقد سكتت المدافع، وبدأ الأفراد والجماعات يبذلون الجهد ويعملون الفكر، من اجل البناء والتعمير والانماء من خلال هيئاتهم المتعددة الاتجاهات والأهداف، تعبيرا عن المشاركة الايجابية الفاعلة، وتأكيدا لحق كل مواطن، وكل جماعة في تحمل المسؤولية وبلورة السياسات الوطنية، وتصويبها في بعض الظروف، في مجالات متعددة: مجال الخدمات، ومجال التوعية، مجال العيش ومجال الابداع.

ان التوصل الى هيئة اجتماعية فاعلة، والى نقابة مؤثرة، وحزب نشط ومتلاحم مع قضايا الناس وتعاونية مجدية، وبلدية تقوم بوظائفها خير قيام لن يكون متيسرا الا في اجواء الديمقراطية

والحرية ولن يكون صادقا ومعبرا الا بعيدا عن الضغوط والتدخل الفوقي.

لذلك كله نشعر بمزيد من الثقة ومزيد من الأمل كلما سلكنا الطريق الى تعزيز المجتمع المدني وحققنا فيه خطوة جديدة.

فمؤسسة فريدريش ايبرت مؤسسة المانية عريقة وهي تشكل جزأ مهما في شريحة المجتمع المدني الألماني، لذلك آلت على نفسها ان تقوم بتعزيز هذا المجتمع في العالم حيث هي ممثلة في حوالي ١٢٠ دولة.

نغتنمها فرصة لتقديم الشكر الى كل من ساهم في انجاح هذه الندوة: في التنظيم اخص الهيئات الأهلية للعمل المدني بشخص رئيستها الاستاذة هدى الخطيب شلق كما في العطاء العلمي، كذلك في النقاش والتعقيب وتحضير المحاضرات كما اعرب عن املي في أن يكون الزاد الذي تزود به المشاركون نافعاً لهم على صعيد الفكر كما على صعيد المشاركة، كما اشكركم جميعاً لحضوركم بيننا والى لقاء علمي آخر فيه متابعة للتوصيات وتحقيق للغايات المرجوة.

ليركه

وألقى القائم بأعمال السفارة الألمانية في بيروت السيد وولفغانغ ليركه الكلمة الآتية:

انه لسرور كبير لي ان اشارك معكم هذا المساء، بصفتي

القائم بأعمال السفارة الالمانية، باختتام هذه الندوة المتخصصة حول المجتمع المدني في لبنان والتي تنظمها الهيئات الأهلية للعمل المدني ومؤسسة فريدريش ايبرت.

ومن المشجع جداً رؤية هذه المشاركة النسائية في ندوة كهذه مما يدعو للتفاؤل والخير في آفاق نمو المجتمع المدني.

ان عمل المنظمات في المجتمع المدني يرتدي اهمية كبرى في عملية النمو الديمقراطي والاجتماعي لكل مجتمع. هذا العمل مبرر في بعض البلدان النامية التي ترى نفسها مهددة في بعض الأحيان نتيجة محاولات الاستيعاب من قبل السلطة أو بسبب عوامل أخرى مختلفة.

الإنخراط الإيجابي للمجتمع المدني هو شرط أساسي من أجل الحفاظ على الحرية وحماية الحقوق الاساسية للإنسان، ويعتبر كذلك لإقامة التوازن الاجتماعي والاقتصادي ولتمتين السلام: سلام سليم ومستديم.

كل هذه المبادىء تلتقي مع خط الاتحاد الأوروبي بشكل عام وجمهورية ألمانيا الفيدرالية بشكل خاص. فبالفعل أن المانيا مستمرة في احترام هذه المبادىء في اطار علاقات الصداقة والاحترام مع لبنان: البلد الذي يكن له الألمان تعلق صادق ومتين. اسمحوا لي أن أسجل أنه منذ نشأة الجمهورية الفيدرالية بعد الحرب العالمية الثانية أن المجتمع المدني كان العنصر الأساسي للديمقراطية والتطور. هذا المجتمع قد لعب دوراً رائداً

في صياغة وتنفيذ برنامج إعادة بناء البلاد، كما سهل في الوقت نفسه تسريع عملية الوحدة في عام ١٩٩٠.

بالختام يشرفني أن أحيي الجهود التي بذلتها الهيئات الأهلية للعمل المدني بالتعاون مع المؤسسة الألمانية فريدريش أيبرت. هذه الجهود ستخدم دون شك قضية لبنان في السلام واعلادة الإعمار والإنماء. كما أنها ستساهم في تطوير إيجابي للصداقة اللبنانية ـ الالمانية.

* * *

المشاركون (*)

شارك في الندوة على مدى يومين السيدات والسادة:

١ ـ لودي نادر ـ نقابة المحامين في بيروت.
٢ ـ نصري فضول ـ نقابة المحامين في بيروت.
٣ ـ احمد الامين ـ الجامعة اللبنانية ـ كلية العلوم.
٤ ـ معين مجذوب ـ نقابة اطباء الاسنان.
٥ ـ الفريد عازوري ـ غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب.
٦ ـ احمد كبه ـ اتحاد ارباب العمل في الشمال.
٧ ـ عبد الجواد شرف الدين ـ نقابة اصحاب محلات النجارة والتنجيد في الشمال.
٨ ـ موفق سباعي ـ نقابة اصحاب محلات النجارة والتنجيد في الشمال.
٩ ـ عمر نابلسي ـ جمعية تجار طرابلس.
١٠ ـ شعبان بدرا ـ اتحاد عمال الشمال.
١١ ـ عائشة موصللي ـ الجمعية اللبنانية لتأهيل الاحداث

(*) إضافة إلى المحاضرين والمعقبين ومسؤولي الهيئات الاهلية للعمل المدني في الشمال ومؤسسة فريدريش ايبرت.

والمنحرفين.

١٢ ـ زينة مغربل ـ مؤسسة رينه معوض.

١٣ ـ اندريه كرم ـ اقتصادي

١٤ ـ محمد ادريس ـ مؤسسة الفرح.

١٥ ـ منى كنعان ـ جمعية متخرجي الجامعة الاميركية.

١٦ ـ عائدة الشريف ـ مؤسسة الحريري.

١٧ ـ حيدر عماشة ـ النادي الثقافي في صور.

١٨ ـ عماد ملحم ـ الجامعة الاميركية في بيروت.

١٩ ـ وسام جابر ـ الجامعة الاميركية في بيروت.

٢٠ ـ رياض رحل ـ الجامعة الاميركية في بيروت.

٢١ ـ زياد ماجد ـ باحث.

٢٢ ـ الياس الصوري ـ مؤسسة عصام فارس.

٢٣ ـ عبدالله عطيه ـ غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

٢٤ ـ هبة ابو سعيد ـ الجامعة اللبنانية الاميركية.

٢٥ ـ هيام مشرفية ـ الجامعة اللبنانية الاميركية.

٢٦ ـ وليد مبارك ـ الجامعة اللبنانية الاميركية.

٢٧ ـ حسن حجازي ـ الجامعة اللبنانية الاميركية.

٢٨ ـ عطا جبور ـ نقابة المهندسين في الشمال.

٢٩ ـ منصور غريب ـ الجامعة اللبنانية.

٣٠ ـ محمد رزق ـ غرفة التجارة والصناعة في طرابلس والشمال.

٣١ ـ عبدالله نجم ـ الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم

الاجتماعية.

٣٢ ـ منى الجر ـ الجامعة اللبنانية ـ معهد العلوم الاجتماعية.

٣٣ ـ احمد السنكري ـ الجامعة العربية في بيروت.

٣٤ ـ جورج جحا ـ مجلس انماء الكورة.

٣٥ ـ محمد نجار ـ جمعية «عامل» الكورة

٣٦ ـ محمود حجازي ـ جمعية تجار طرابلس.

فهرس

	صفحة
ـ تمهيد	٥
ـ الافتتاح والاشكالية	٧
ـ الافتتاح	٨
ـ الاشكالية	١٠
ـ الديمقراطية والحريات العامة	٢٢
ـ التجربة الحزبية وأفق المستقبل	٤٢
ـ المجتمع المدني: الانماء الاقتصادي	٧٥
ـ المجتمع المدني: الانماء الاجتماعي	٨٨
ـ المجتمع المدني: قضايا الثقافة والعلوم والفنون	١٢٠
ـ التوصيات والختام	١٨٧